

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا



مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية

قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول علي درجة الإجازة العالية في
العلاقات الاقتصادية الدولية بعنوان :

تطور العلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية

خلال الفترة (2000-2012)

إعداد الطالب : عبد القادر عبد المجيد الأزهري

رقم القيد : 33143

إشراف الدكتور : ناصر ساسي طويري

الفصل الدراسي : خريف 2014 - 2015

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{قُلْ لَوْ أَنِّي سَبَحْتُ نَبِيَّ لَا حَوْلَ لَنَا إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّا عَلَيْهِ مُتَصِلُونَ ۝ إِنَّ نَبِيَّ رَبِّكَ الْكَافِي ۝} {الْعَالِيَةُ (الْحَمْدُ لِلَّهِ)}

صَبَّحْتُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ (البقرة) (اللهم) (31)

الإهداء

إلى والديّ حبا واحتراماً وعرفاناً بالجميل ، أطال الله في عمرهما.

وإلى كل من علمني و أرشدني وقدم لي يد العون لإنجاز هذا العمل.

أهدى لهم هذا العمل

الشكر والتقدير

الشكر لله أولا وأخيرا الذي يسر لي سبل العلم و علمني ما لم أعلم .

وأقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور ناصر ساسي طويري الذي اشرف علي الرسالة ، وكان لمتابعته وإرشاداته وإصلاح مواطن الخل وتداركه فيها أكبر الأثر لتظهر بهذا الشكل ، فقد قدم لي خلاصة علمه وجهده وكان لملاحظاته العلمية النيرة وأسلوبه العلمي الدور الأكبر في إثراء هذه الدراسة .

كما أشكر الأستاذ الفاضل الدكتور صابر الوحش علي رعايته وعظيم معاملته وعلي المجهودات الكبيرة التي بذلها مع الباحث لتدليل كافة الصعاب التي واجهته في الأكاديمية ، واسأل الله أن تكون في ميزان حسناته .

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ الفاضل الدكتور عبد المجيد شيبوب الذي علمني أسس البحث العلمي .

والشكر موصول لكل أسرة العمل بالأكاديمية الليبية والي كل من وقف إلي جانبي بالمساعدة والعون للوصول إلي مرحلة إنجاز هذا العمل .

المستخلص

تناولت الدراسة موضوع العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا خلال الفترة (2000 – 2012) اعتمد فيها الباحث المنهج الوصفي والتحليلي ، وتمحورت مشكلة الدراسة في ما إذا يوجد تطور حقيقي في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا خلال فترة الدراسة ، وما مدي مساهمة تطور العلاقات الاقتصادية مع سويسرا في تحقيق التنمية الاقتصادية لليبيا في ظل تباين حجم الاقتصاد لكلا البلدين ، وما أثر النزوات الشخصية لصانع القرار في ليبيا سابقا علي تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وكان من بين الأهداف التي سعت الدراسة لتحقيقها معرفة حجم التطور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وفي ما إذا كان هذا التطور في العلاقات متلازما مع التطور في العلاقات السياسية بينهما .

وفي سبيل تحقيق وبلوغ هذا الهدف انطلقت الدراسة من فرضيتان مفادها أن العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا عانت تداعيات الأزمة السياسية التي حصلت في حقبة حكم النظام السابق ، وان الانفراج السياسي عقب ثورة فبراير قد ينعكس ايجابيا علي تطور العلاقات بين البلدين ، وان العلاقات بين البلدين ستشهد تطورا ملحوظا في كافة المجالات السياسية والثقافية والأمنية علي مدي المستقبل القريب .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن أهم أسباب تأثر العلاقات سلبا بين ليبيا وسويسرا هو تأثير الجانب السياسي علي العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، كما أن هذه العلاقات كانت قد تفيد الجانب الليبي في أن تتخذ سويسرا نموذجا في التطور من إمكانياتها المتاحة وتسخيرها في تحقيق معدلات نمو أعلي ، كذلك أن حجم الاستثمارات السويسرية من اكبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الكهرباء في ليبيا حيث بلغت ما نسبته 40% من إجمالي الطاقة المنتجة في البلاد ، وفي المقابل فان ليبيا تقوم بتصدير ما يقارب نسبته 40% من احتياجات سويسرا للنفط الخام في بعض السنوات ، و امتلاك ليبيا لمصفاة تكرير ضخمة و ما يقارب 360 محطة توزيع وقود في سويسرا ، كذلك من بين أهم ما خلصت إليه الدراسة أيضا قلت الاتفاقيات والمعاهدات و مذكرات التفاهم بين البلدين ، والزيادة في عدد اللقاءات والزيارات الرسمية بينهما بعد قيام ثورة فبراير .

قائمة الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
ذ	مستخلص الدراسة
1	(1) الفصل الأول(التمهيدي)
9	الفصل الثاني : الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية والتطور التاريخي والسياسي للعلاقات بين ليبيا وسويسرا
10	(1-2)المبحث الأول : الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية
10	(1-1-2) مقدمة
10	(2-1-2) ماهية ومفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية
10	أولاً: تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية
11	ثانياً : خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية
11	ثالثاً : عوامل نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية
12	رابعاً : أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية
13	خامساً : العوامل المساعدة لقيام العلاقات الاقتصادية الدولية
14	سادساً : مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية
15	سابعاً : أهداف العلاقات الاقتصادية الدولية
15	(3-1-2) المؤسسات الرئيسية التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية الدولية
16	أولاً : البنك الدولي
17	ثانياً : صندوق النقد الدولي
20	ثالثاً : منظمة التجارة العالمية
22	(2-2) المبحث الثاني : التطور التاريخي والسياسي للعلاقات الليبية السويسرية
22	(1-2-2) التطور التاريخي للعلاقات الليبية السويسرية
23	(2-2-2) التسلسل الزمني للأزمة السياسية بين ليبيا وسويسرا
27	(3-2) المبحث الثالث المحددات والأطر التي تتحكم في العلاقات بين ليبيا وسويسرا
27	(1-3-2) محددات العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا
27	أولاً : البعد الجغرافي
28	ثانياً : البعد الاقتصادي
29	ثالثاً : البعد التكنولوجي

29	(2-3-1) اطر العلاقات المتبادلة بين البلدين
30	(2-3-1) عوامل التقارب من خلال توضيح رغبة كل طرف من الطرف الآخر
30	أولا : دوافع الاهتمام والتقارب السويسري مع ليبيا
31	ثانيا : دوافع الاهتمام والتقارب الليبي مع سويسرا
32	الفصل الثالث : المؤشرات والملاصق الاقتصادية لكل من ليبيا وسويسرا
33	(3-1)المبحث الأول : المؤشرات والملاصق الاقتصادية للاقتصاد الليبي
33	(3-1-1) نظرة عامة عن دولة ليبيا
37	(3-1-2) هوية الاقتصاد الليبي
40	(3-1-3) أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي
45	(3-1-4) أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الليبي
53	(3-2) المبحث الثاني : المؤشرات والملاصق الاقتصادية للاقتصاد السويسري
53	(3-2-1) نظرة عامة عن دولة سويسرا
58	(3-2-2) أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد السويسري
63	(3-2-3) أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد السويسري
75	الفصل الرابع : تطور العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا و آفاقها المستقبلية
76	(4-1)المبحث الأول : تطور العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا
76	(4-1-1) المقدمة
76	(4-1-2) الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين البلدين
77	(4-1-3) تطور العلاقات الاقتصادية من خلال لتعاون بين ليبيا وسويسرا
96	(4-1) المبحث الثاني : آفاق ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية بين ليبيا وسويسرا
96	(4-1-2) المقدمة
96	(4-1-3) معوقات قيام العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا
97	(4-1-4) سبل معالجة معوقات قيام العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا
98	(4-2) الزيارات واللقاءات المشتركة بين ليبيا وسويسرا
104	الفصل الخامس : الخاتمة والنتائج والتوصيات
105	أولا : الخاتمة
106	ثانيا: النتائج
109	ثالثا : التوصيات
111	المصادر والمراجع
119	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	البيان	رقم
40	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ليبيا للفترة (2012-2008)	1
47	أهم برامج ومشروعات قطاع الصناعة في ليبيا خلال الفترة (2002 - 2006)	2
49	حجم الصادرات والواردات والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (2000-2012)	3
50	الأهمية النسبية لبعض مؤشرات التجارة الخارجية في ليبيا للفترة (2008 - 2012)	4
52	الوضع السياحي لليبيا خلال العام 2010	5
52	التوزيع الجغرافي للسياح القادمين لليبيا خلال الفترة (2004-2010)	6
56	التركيب العمري لسكان سويسرا لعام 2013	7
58	الناتج المحلي الإجمالي لسويسرا خلال الفترة (2011 - 2013)	8
59	الميزان التجاري بين سويسرا وجميع الدول العربية (2008 - 2012)	9
60	معدل التضخم لسويسرا خلال الفترة (2000-2012)	10
81	حركة التبادل التجاري بين ليبيا وسويسرا خلال الفترة (2000-2012)	11
82	الواردات الليبية من سويسرا خلال الفترة (2004-2010)	12
84	الشركات السويسرية المستثمرة في مجال النفط في ليبيا	13
84	عدد المحركات التوربينية بحقلي السرير والنافورة	14
84	عدد التوقيفات بحقل النافورة خلال الفترة (2007 - 2009)	15
85	عدد التوقيفات في حقل السرير خلال الفترة (2007 - 2009)	16
86	الكميات المصدرة لسويسرا من النفط الخام الليبي للفترة (2000 - 2012)	17
87	مساهمات وحدات شركة الستوم في إنتاج الطاقة الكهربائية في ليبيا	18
87	قيمة وحجم المشاريع التي تم التعاقد عليها بين الشركة العامة للكهرباء وشركة الستوم السويسرية	19
88	عدد الدورات التدريبية لموظفي الشركة العامة للكهرباء في سويسرا	20
90	حجم الاستثمارات الليبية في سويسرا خلال الفترة (2011 - 2013)	21
91	الشركات المملوكة لشركة تام أويل سويس	22
91	خسائر شركة تام أويل سويس خلال الفترة 2008 - 2013	23
96	المشروعات الاستثمارية برؤوس أموال شركات سويسرية في ليبيا	24
92	عدد الشركات السويسرية العاملة في ليبيا	25
95	عدد السياح القادمين إلى ليبيا من بعض دول غرب أوروبا خلال الفترة (2000 - 2010)	26

فهرس الأشكال

الصفحة	البيان	الشكل
51	درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (2008 – 2012)	1
89	الهيكل العام للمساهمات والشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار	2

الفصل الأول (التمهيدي)

أولا : المقدمة

إن المزايا الاقتصادية للعلاقات الاقتصادية الدولية لا تنحصر في تصدير الفائض من الإنتاج المحلي واستيراد مالا يتوفر محليا ، بل تتجاوز ذلك عندما تعمل هذه العلاقات علي الدفع في اتجاه التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية للدولة والرفع من مستوى الكفاءة والمقدرة الإنتاجية والخدمية ، مما يؤدي إلي إحداث التغيرات التنموية المستهدفة والرفع من معدلات الرفاهية والتطور الاقتصادي .

ومع التسليم بالأساس النظري لدور العلاقات الاقتصادية الدولية في الدفع بعملية النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها في توسيع عملية التبادل التجاري ، فإن الملاحظ من خلال تتبع إحصائيات التجارة الدولية من حيث هيكلها السلعي والتوزيع الجغرافي لها ، إن النظام الدولي للتخصص وتقسيم العمل قد أدي بالدول النامية إلي التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية في مقابل تخصص الدول الصناعية المتقدمة في إنتاج وتصدير السلع المصنعة التي في أغلبها تم استيرادها من نفس تلك الدول النامية بدعوي تخصص كل دولة في إنتاج ما تمتلك من ميزة لإنتاجه ، تحقيقا لمبدأ الرشاد الاقتصادي(1).

ومن هذا المنطلق فان دراسة الطبيعة الاقتصادية لسويسرا تضع الباحث العربي عامة والليبي خاصة في حزمة من الأفكار والتساؤلات الهامة ، فعلى الرغم من أن هذه الدولة صغيرة الرقعة لا تقوم بزراعة الكاكاو، إلا أنها علي سبيل المثال أضحت تنتج أفخر أنواع الشيكولاته في العالم ، كما أن نظم الحماية المتقدمة في بنوكها ، أهلتها لكي تصبح أكبر خزانة أموال في العالم . وتبرز سويسرا كدولة ناجحة عند النظر إلى أن هذه الدولة شبه الجبلية، والتي تكاد تكون محرومة من الموارد الطبيعية باستثناء مياه الكتل الجليدية والبحيرات والأنهار والتي يجدر مقارنتها بالجبل الغربي (جبل نفوسة) أو بالجبل الأخضر علي الأكثر من حيث المساحة والموارد الطبيعية المتاحة ، حيث استطاعت هذه الدولة صغيرة المساحة قليلة الموارد في بداية الحقبة الصناعية استغلال مواردها المائية في صناعة الصبغ والطلاء التي قامت عليها لاحقا صناعة الأدوية والمعدات الطبية في مدينة بازل السويسرية ثالث أكبر مدن سويسرا وأهمها من حيث الصناعات الطبية ، وهذا ما يجعلنا نستنتج بديها أن تقدم الدول أو تراجعها في الوقت الحاضر، ليس مرتبطا في صورته الرئيسية بمدى غنى هذه الدول بمواردها الطبيعية أو العكس ، بل إنه لا ينتسب أيضا إلى مدى عراقتها التاريخية ، بل يعود إلى أنظمة علمية ، وخطط

1 (د.علي رمضان الماقوري، أ . حسين فرج الحويج الصادرات الليبية،الواقع وسبل التطوير، مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني طرابلس،2008،ص6

إستراتيجية مدروسة بشكل جيد ، برزت على سطح الواقع العملي بشكل منظم وفعال ، أسهمت في وضعها على خريطة العالم المتقدم .

و إذا تطرقنا إلي موضوع العلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية من زوايا سياسية و اقتصادية ، لوجدنا أن الدولتين مرتا بظروف حرجه خلال فترة الدراسة تستحق تسليط الضوء عليها ، وذلك اثر قيام الشرطة السويسرية في سنة 2008 باعتقال نجل الرئيس السابق لليبيا (هانيبال معمر القذافي) بتهمة سوء معاملة الخدم ، مما ترتب عليه اتخاذ الحكومة السابقة سلسلة من الإجراءات الانتقامية دون مراعاة المصلحة الاقتصادية للبلاد ، وشملت هذه الإجراءات سحب ليبيا ومجوداتها من المصارف السويسرية وإيقاف شحن الصادرات النفطية إليها ، ثم منع البضائع السويسرية من الدخول للموانئ الليبية ، كما تم طرد مجموعه من الشركات السويسرية وتقليص عدد الرحلات الجوية بين البلدين ، بينما سحب سويسرا في رد فعل منها عددا من شركاتها وفرضت قيودا علي منح تأشيرة شنغن (Shengen) للمواطنين الليبيين ثم أصدرت قائمة تتضمن 186 مسؤولا ليبيا بالنظام السابق ترفض دخولهم أراضيها (2).

أستمر هذا التذبذب في العلاقات بين البلدين حتى قيام ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011 ، والتي كان الموقف السويسري منها داعما لطموحات الشعب الليبي ، حيث يأمل كلا البلدين تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما بزيادة نسبة التبادل التجاري وحجم الاستثمارات البينية . وفي هذه الدراسة سنحاول أن نتطرق لتطور العلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية في الفترة (2000-2012) من خلال دراسة أهم سمات وخصائص اقتصاد كلا البلدين وطبيعة هذه العلاقات من أجل الوصول إلي بعض المحددات والمرتكزات التي يمكن أن تكون اللبنة الرئيسية في نسج خيوط علاقات متطورة بين البلدين كذلك الاستفادة من واقع التجربة الاقتصادية السويسرية الناجحة .

ثانياً : مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :-

1 - ما أثر النزوات الشخصية لصناع القرار في نظام الحكم السابق ليبيا علي تدهور العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا خلال فترة الدراسة ؟

2- هل يوجد تطور حقيقي في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا ؟

(2) الأزمة الليبية السويسرية ، لقاء وزاري جمع كل من وزيرة الخارجية السويسرية بنظيرها الإسباني والليبي بتاريخ 18 - 2010 ، علي الرابط التالي <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=8326818>

3- ما مدي مساهمة تطور العلاقات الاقتصادية مع سويسرا في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا في ظل تباين حجم الاقتصاد لكلا البلدين ؟

4- ما هي انعكاسات التعاون الاقتصادي بين البلدين علي مستقبل العلاقات بينهما ؟

ثالثاً : فروض الدراسة

بالاعتماد علي الاعتبار النظرية لموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية ،فان هذه الدراسة ستحاول اختبار الفرضيات التالية :-

1- إن العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا عانت تداعيات الأزمة السياسية الناتجة عن فرض القيود التجارية بينهما .

2- إن الانفراج السياسي بين ليبيا وسويسرا عقب انتهاء ثورة 17 فبراير قد ينعكس إيجابيا علي تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، كما أن العلاقات بينهما ستشهد تطورا ملحوظا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية علي مدي المستقبل القريب.

رابعاً : أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في التعرف علي حجم التطور في العلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية ومدي ارتباطه بتطور العلاقات السياسية بين البلدين وإبراز أهم الاستنتاجات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين والصعوبات التي تواجهها وإيجاد السبل المتاحة للتغلب عليها ، للمساهمة بعون الله في تقديم دراسة تختص بالعلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية تفيد المهتمين بهذا الموضوع وجهات الاختصاص لرسم السياسات المستقبلية في هذا المجال ومحاولة إثراء المكتبة العلمية بمثل هذه الدراسات النادرة نظرا لعدم وجود دراسات سابقة في هذا المجال خلال فترة الدراسة ، بالإضافة إلي أن سويسرا تمثل نموذجا ناجحا يحتذي به ويستفاد منه خصوصا لتلك الدول التي تسعى للتحويل من الاقتصاد ألريعي إلى اقتصاد أكثر تنوعا ولا سيما ليبيا ، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة إلى إمكانية نضوبه ، مما يتوجب البحث عن مصادر بديله للدخل .

خامساً :أهداف الدراسة

1- التعريف بالأسباب التي أدت إلي تدهور العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا خلال فترة الدراسة والآثار السلبية المترتبة عليها .

2- معرفة طبيعة وحجم التطور في العلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية .

3- قياس حجم التبادل التجاري والاستثمارات البينية والمشاريع المشتركة بين البلدين.

4- وضع تصور لمستقبل العلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية في ضوء ومستوى العلاقات بينهما خلال فترة الدراسة .

سابعاً : منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ، الذي تم من خلاله وصف وتحليل تطور العلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية خلال فترة الدراسة و متابعة مراحل تطورها بشكل منتظم من خلال مؤشرات وبيانات محددة لها علاقة بموضوع الدراسة.

ثامناً : نطاق الدراسة

1- النطاق المكاني والمحدد في العلاقات بين البلدين ليبيا وسويسرا .

2- النطاق الزمني والمحدد في الفترة الممتدة بين عامي (2000-2012) لما تمثله هذه المرحلة من بداية انفتاح الاقتصاد الليبي علي العالم عقب رفع الحصار الدولي ،كذلك تمثل هذه الفترة بداية العلاقات الاقتصادية الدولية الفعلية بين ليبيا وسويسرا .

تاسعاً : مصادر البيانات

ستعتمد الدراسة بشكل رئيسي علي البيانات والمعلومات حول العلاقات الاقتصادية والسياسية المنشورة وغير المنشورة في الكتب والتقارير والنشرات الاقتصادية والسياسية كذلك من خلال المؤسسات والهيئات التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

تاسعاً : هيكلية الدراسة

للاوصول إلي أهداف الدراسة تم تقسيمها إلي خمسة فصول رئيسية ، الفصل الأول احتوي بالإضافة إلي المقدمة علي مشكلة الدراسة وفرضياتها وأهميتها وأهدافها ومنهجيتها ونطاقها الزمني والمكاني ومصادر البيانات وهيكلية الدراسة .

أما الفصل الثاني فقد اهتم بدراسة الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية والتطور التاريخي والسياسي للعلاقات بين ليبيا وسويسرا ، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلي ثلاث مباحث

خصص البحث الأول لدراسة الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية ، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة التطور التاريخي والسياسي للعلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية ، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة المحددات و الأطر التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا .

أما الفصل الثالث فقد تضمن المؤشرات والملامح الاقتصادية لكل من ليبيا وسويسرا ، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثان ، خصص المبحث الأول لدراسة المؤشرات والملامح الاقتصادية للاقتصاد الليبي ، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة المؤشرات والملامح الاقتصادية للاقتصاد السويسري .

أما الفصل الرابع فخصص لدراسة تطور العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا وآفاقها المستقبلية ، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثان ، خصص الأول لدراسة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية بين ليبيا وسويسرا ، وخصص المبحث الثاني لدراسة آفاق ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية بين ليبيا وسويسرا

أما الفصل الخامس فقد خصص للخاتمة والنتائج والتوصيات .

سادساً : الدراسات السابقة

لم يصادف الباحث خلال بحثه في العديد من المكتبات الورقية والالكترونية أي دراسات بخصوص سويسرا تحديدا إلا إن هناك بعض الدراسات المشابهة التي درست تطور العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وبعض من الدول الأوروبية ، وفي ما يلي عرض لبعض النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات كمدخل يؤخذ في الاعتبار عند معالجة موضوع هذه الدراسة .

ففي دراسة أجرتها المختار⁽³⁾، عن تطور العلاقات الاقتصادية الليبية الألمانية خلال الفترة (1995- 2009) ، تناولت فيها الباحثة موضوع تطور العلاقات الاقتصادية بين ليبيا و ألمانيا خلال الفترة المحددة مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتطور هذه العلاقات ، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

(3) مني أبو القاسم المختار ، تطور العلاقة الاقتصادية الليبية الألمانية خلال الفترة (1995-2009) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأكاديمية الليبية ، ربيع 2012

I – أن العلاقات الاقتصادية بين ليبيا و ألمانيا لم تصل إلى القدر الذي تنتظره ليبيا وألمانيا إذا ما قورنت برغبتها في تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما .

II – أن أغلب مشاكل الاقتصاد الليبي تتمثل في جانب العرض وليس الطلب ، وبالتالي يجب إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين مستوى الأجور وتحسين الإنتاجية .

III – أن الاستثمار في ليبيا يحتاج إلى مجهودات إضافية من خلال التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الاقتصاد الليبي ، وبالمزايا التي يمكن لهذا الاستثمار الحصول عليها .

وفي دراسة أخرى أجراها قنيدي⁽⁴⁾ عن تطور العلاقات الاقتصادية الليبية الاسبانية خلا الفترة (2000 – 2010) ، حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة علي المنهج التاريخي لقراءة تطور العلاقات بين ليبيا و أسبانيا ، كما استخدم المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات المتعلقة باقتصاد كلا البلدين ، وكان من ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في التالي :

I – أن العلاقات بين ليبيا و أسبانيا علاقات وثيقة ، وترجع هذه القوة في العلاقات الي الارتباط التاريخي منذ الحقبة الأندلسية .

II – هناك العديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات بين ليبيا واسبانيا ، مما يدل علي وجود توجه لزيادة تقوية العلاقات في ما بينهما .

III – أن الاقتصاد الليبي شديد الانكشاف علي العالم الخارجي نظرا لاعتماده بشكل شبه تام علي النفط الذي يعتمد سعره علي تقلبات الأسعار في الأسواق المالية .

وفي دراسة أخرى أجراها عبد المجيد⁽⁵⁾ عن تطور العلاقات الاقتصادية الليبية الفرنسية خلال الفترة (1970 - 2007) استخدم فيها الباحث المنهج التاريخي لعرض الأحداث التاريخية بين البلدين التي أترت بشكل مباشر وغير مباشر علي العلاقات الاقتصادية والسياسية بين ليبيا وفرنسا ، بالإضافة إلي استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لقياس تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وكان من ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في التالي :

(4) فتحي ساسي قنيدي ، تطور العلاقة الاقتصادية الليبية الاسبانية خلال الفترة (2000-2010) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأكاديمية الليبية ، خريف 2012

(5) محمود علي عبد المجيد ، تطور العلاقة الاقتصادية الليبية الفرنسية خلال الفترة (1970-2007) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأكاديمية الليبية ، ربيع 2009

I – أنه لا يوجد تطور حقيقي في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وفرنسا خلال فترة الدراسة .

II – أنه وبرغم عدم قطع العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وفرنسا خلال فترة الحصار في تسعينيات القرن الماضي ، إلا أن الاستثمارات المشتركة بين البلدين هي الأضعف بالنسبة لباقي دول أوروبا.

الفصل الثاني

(الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية والتطور التاريخي
والسياسي للعلاقات بين ليبيا وسويسرا)

(1-2) المبحث الأول : الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية

(1-1-2) المقدمة

إن مستقبل العلاقات بين الدول يتأثر بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي تمثل مظهرا من مظاهر التكامل بين الدول المنشئة لتلك العلاقات ، ومما لا شك فيه أن الدول التي لا تتفاعل مع هذا النظام الجديد في العلاقات الدولية ستظل معزولة سياسيا واقتصاديا عن المجتمع الدولي وتفقد تدريجيا مكانتها المعهودة وهو ما يجعل من العقوبات الاقتصادية من أهم وسائل العقاب والضغط الدولي لبعض الدول مثلما وقع لدولتي ليبيا والعراق علي سبيل المثال ، فبالإضافة إلى كون الحصار الاقتصادي نوع من العقاب كذلك يؤدي بشكل غير مباشر إلى إضعاف قدراتهما وعزلهما دوليا من الجانب السياسي وضمان تخلفهما اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا (1).

ومما تقدم فإنه يمكن تناول المعطيات الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث نشوء العلاقات الاقتصادية الدولية ومجالاتها وأهميتها وأهدافها والقواعد الجوهرية النابعة من المؤسسات التي تركز عليها ، و من أجل تناول هذه المسائل تباعا فقد قسمنا المبحث الأول إلى محورين رئيسيين ، سنتناول في المحور الأول مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي المحور الثاني المؤسسات التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك حسب التسلسل التالي :

(2-1-2) ماهية ومفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

أولا - تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية

هي فرع من فروع علم الاقتصاد وتعتبر التجارة الدولية العمود الفقري لها ، أفرزتها مجموعة من التطورات والأحداث الاقتصادية المتغيرة عبر العصور ، وتختص بدراسة العلاقات والتفاعلات والمعاملات والمنظمات والأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تقوم بين الدول في ما بينها وبين الدول و بين التجمعات والمؤسسات الاقتصادية ، وتتكون من شقين رئيسيين(2):

1- علاقات ناشئة عن حركة أشخاص ، وتتمثل في الهجرة الدولية.

2- علاقات ناشئة عن حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتعرف اصطلاحا بالمعاملات الاقتصادية الدولية .

(1) د. قموح عبد المجيد، العلاقات التجارية الدولية، جامعة التكوين المتواصل ، الكويت ، السنة الأولى لدراسات الجامعية التطبيقية ، الإرسال الأول ، ص2

(2) د. حميد الجميلي ، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الأكاديمية الليبية، الطبعة الأولى طرابلس، 2005، ص7

ثانيا - خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن العلاقات الاقتصادية المحلية أو الداخلية ، فمن ناحية أولى نجد أن العلاقات الاقتصادية المحلية تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية ، ويطبق علي هذا النوع من العلاقات الاقتصادية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاري . أما العلاقات الاقتصادية الدولية فهي أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فتوصف بالتطور لأنها تحمل معنى الانفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي فهي تدعوا إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الانغلاق الاقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي ويشجع التنمية الوطنية ويرقي بالصناعة والمنتجات المحلية إلى مستويات المنافسة الاقتصادية العالمية.

و خلاصة ما تقدم أن العلاقة الاقتصادية الدولية تتحقق من خلال وجود عنصرا أجنبي على مستوى العلاقة الاقتصادية ، بحيث يضيف ذلك طبيعة متميزة على العلاقة القانونية فينقلها من حيز العلاقة الوطنية إلى حيز العلاقة الاقتصادية الدولية (3) .

ثالثا - عوامل نشأة العلاقة الاقتصادية الدولية

إن الأسباب التي أدت إلى نشأة العلاقات الاقتصادية الدولية كثيرة، إلا أنه يمكننا التركيز على أهم تلك الأسباب والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشوء العلاقات الاقتصادية الدولية وبروزها على أرض الواقع وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي :

أ - نشوء دول ذات سيادة :

قديماً كانت العلاقات الاقتصادية بين البشر محكومة بمبدأ حرية التبادل التجاري فيما بين أفراد المجتمع الواحد وذلك في شكل تقديم سلع أو خدمات بشكل متعارف عليه وهو ما يعرف بنظام المقايضة الاقتصادية ، ثم اتسع نظام المقايضة من أفراد المجتمع إلى العشائر والقبائل والأوطان المجاورة ، وكل ذلك كان محكوما بقواعد عرفية تخضع لسياسة العرض والطلب بشكل أساسي ولكنه ومع نشوء الدول القديمة فقد سادت بينها اتفاقيات للتبادل التجاري وفق نظام أشبه ما يكون

3 (بوبية نيل ، ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 13 - 11 - 2012
<https://sites.google.com/site/unisp21/reece>

بعملية التصدير و الاستيراد المعروفة حاليا ، فقد نظمت تلك العلاقات باتفاقيات ثنائية تستقي أحكامها من الأعراف الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت ، ومع نشوء الدولة بمفهومها الحديث سعت الدول إلى ضمان حاجياتها بشكل مستقر سواء في مجال السلع أو حتى في قطاع الخدمات الأساسية وهو ما أدى إلى لجوء بعض الدول لاستعمار دول أخرى طمعا في خيراتها الاقتصادية كما وقع تاريخيا لكل المستعمرات البريطانية والمستعمرات الفرنسية والايطالية في شتى أنحاء العالم(4).

ثم بعد استقلال الدول عن الهيمنة الاستعمارية لم يعد هناك بد من إيجاد قنوات مشروعة للتكامل والتبادل الاقتصادي بين الدول خاصة في ظل مبادئ استقلالية الدول والمساواة في ما بينها وتمتعها بمراكز قانونية متكافئة بغض النظر عن حجم وأهمية كل منها على صعيد التمثيل الداخلي أو الدولي.

ب - نشوء المنظمات الدولية والإقليمية :

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي ، وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول المنظمة لها ، ولعل الفضل في إيجاد التقارب الاقتصادي والانتعاش التجاري بين شتى الدول يعود إلى تقارب وجهات نظرها في ظل هذه التنظيمات الدولية والإقليمية (5).

رابعا - أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية :

إن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها فرع هام من فروع علم الاقتصاد لها أهمية بالغة. فمن الناحية الأولى نجد أن مثل هذه الدراسة تكشف للقارئ كيف يعمل النظام الاقتصادي العالمي وكيف يسير ، ومن الناحية الثانية فإنه من الملاحظ في الواقع العملي أن أي دولة من دول العالم ومهما كانت قوة اقتصادها لا تستطيع أن تحيا اقتصاديا بمعزل عن باقي الدول الأخرى وأن تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتي .

كما أن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية توضح للدولة أو للقائمين على التخطيط فيها أفضل السياسات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها تجاه الدول الأخرى ، وذلك فيما يتعلق بعلاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية معها.

4 (قموح عبد المجيد ، العلاقات التجارية الدولية، مصدر سبق ذكره ، ص7

5 (بوبيه نبيل ، ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصدر سبق ذكره

كذلك تساعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية الدول على اختيار وانتقاء السياسات المناسبة لتحقيق أغراضها الاقتصادية المتعددة (6).

خامسا - العوامل المساعدة لقيام العلاقات الاقتصادية الدولية

تقوم مجموعة من العوامل المساعدة والمشجعة لانتشار وانتعاش العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي في الحقيقة عوامل كثيرة ومتعددة ولكننا هنا نشير فقط إلى الأهم منها على التوالي :

أ - الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين الدول :

إن العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكنها أن تزدهر إلا إذا توافرت نية الدول في فتح حدودها البرية والبحرية والجوية لاستقبال التجارة الدولية ، فكلما تواترت لديها رغبة فتح أسواقها لتجارة غيرها من الدول أمكن تحقيق التبادل التجاري الدولي والعكس ، وهذه الرغبة لا تتحقق بمجرد توافر الإرادة لدى الدول المستقبل بل لابد من إيجاد وسائل اقتصادية وأخرى قانونية تحقق هذه الغاية ومن جملة ذلك إزالة العوائق الاقتصادية أمام التبادل التجاري وحماية رأس المال التجاري الدولي بنصوص قانونية لا يرقى إليها الشك لأن المتعاملين الاقتصاديين إنما ينشدون هذه المسائل الميدانية في التكامل التجاري الدولي ولا يأبهون بمجرد التصريحات السياسية لمسؤولي الدولة فهم يدرسون الأسواق المتاحة لهم ويختارون أنسبها لاستثمار رؤوس أموالهم حسبما توفره الدولة من إمكانيات المحافظة على المال الأجنبي ويعتبر الاستقرار الاقتصادي وارتفاع القدرة الشرائية وتوفير الظروف الأمنية من الأسباب التي يبني عليها المتعاملين الاقتصاديون قراراتهم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية والاستثمار الدولي .

أما من حيث التعاون الاقتصادي وعادة ما يتم لأسباب إستراتيجية سياسية أو اقتصادية فإن التبادل التجاري تحكمه الغاية التي ترمي إليها الدولة من خلال التعاون الاقتصادي مع دولة أخرى وعادة ما تراعي في ذلك المصالح المشتركة لطرفي التعاقد وليس شرطاً أن تكون المصلحة موحدة ولكنها قد تتباين فقد ترمي الدولة المستقبلية إلى تحقيق انتعاش اقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلعة بأسعار معقولة أو بديون تدفع بشكل مسير دون فائدة ، ومهما تباينت أهداف الدول في التعامل التجاري الدولي ، إلا أن التعاون في حد ذاته يعتبر سببا مهما لنمو وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية (7).

6 (د.محمد إبراهيم محمود الشافعي ، دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي، المؤتمر العربي الخامس ، نظمه مركز تطوير تدريس العلوم بعين شمس القاهرة ، إبريل 2005

7 (قموح عبد المجيد ، العلاقات التجارية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص12

ب - تطور وسائل النقل :

من خلال تتبع التجارة الدولية بين الدول يلاحظ بأنها تتطور باتساع رقعتها تبعاً للتطور الذي شهدته وسائل النقل ، فمن المعروف أنه بظهور خطوط السكك الحديدية أمكن نقل كميات هامة من السلع والبضائع من دولة لأخرى ، كما أن تطور الأساطيل الاقتصادية البحرية ساهمت إلى حد كبير في انتعاش التجارة بين الدول ، ومن جهة أخرى فإن الأساطيل الاقتصادية الجوية أمكنها ضرب الرقم القياسي في نقل البضائع إلى أبعد مراكز الاستقبال في العالم في زمن قياسي ، مما ساهم بشكل فعال في انتعاش التجارة الدولية (8).

ج - نشوء التحالفات الاقتصادية

إن التحالفات أو التكتلات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق غايات مشتركة بشكل إنفرادي أو جماعي ، وقد برزت هذه التكتلات في الوقت الراهن بشكل بارز لدرجة أنه لم يعد هناك مجال للدول المنفردة في مواجهة هذه الأحلاف أو التكتلات إلا بالانضمام إليها أو خلق تكتلات اقتصادية موازية لها ، ومن المعلوم أن الاقتصاد العالمي لا تحكمه القيم الأخلاقية بل تضفي عليه الهيمنة المصلحية وأضحت هذه التكتلات الاقتصادية الكبرى تتنازع فيما بينها على مناطق النفوذ والتمثلة في الدول المنفردة وكأنها أمام استعمار اقتصادي من نوع جديد مما يحتم على الدول الانضمام لهذه الأحلاف أو إنشاء أحلاف مماثلة وذلك مثل تنظيم السوق الأوروبية المشتركة والتكتل الاقتصادي الأمريكي و تكتل دول شرق آسيا ، والتكتلات العربية مثل السوق العربية المشتركة واتحاد دول الخليج العربي وتكتل دول إتحاد المغرب العربي (الجزائر - تونس - ليبيا - موريتانيا - المغرب) ، فالصراع الاقتصادي قائم بين كل هذه التكتلات لاحتلال الساحة الاقتصادية العالمية مما يلزم الدول بأن لا تكفي على وضع الحياد أو لا تتخذ موقفاً سلبياً اتجاه هذه التكتلات الاقتصادية العالمية .

سادساً - مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية

إن مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية جد متسعة وجد متشعبة ومن خلال ذلك تبرز حركة التجارة العالمية في شتى صورها بقدر ما يلبي حاجة المتعاقدين الدوليين ، ومع ذلك فإن التجارة الدولية تقع في مقدمة تلك العلاقات ، وكذلك التكامل الاقتصادي بين دولة وأخرى في القطاعات

(8) بوبيه نبيل ، ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سبق ذكره

المختلفة بما يشتمل عليه من تكتلات تجارية إقليمية اتخذتها بعض الدول كنوع من أنواع التكامل الاقتصادي لتخفيض مستوي العوائق التي تنشأ بين الدول الأعضاء إلى أقل قدر ممكن⁽⁹⁾ .

سابعاً- أهداف العلاقات الاقتصادية الدولية

للعلاقات الاقتصادية الدولية أهداف عدة يأتي علي رأسها الأهداف التالية (10):

- 1- تحقيق أهداف سياسية ، فالدول التي تقوم بتقديم المنح والمساعدات العالمية تسعى إلى التأثير في توجهات الرأي العام ، فقد تكون هذه المنح مشروطة كتلك التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية علي بعض دول أوروبا الغربية لقطع علاقاتها مع أوروبا الشرقية ، وهذا يمثل الجانب السلبي من العلاقات الدولية.
- 2- توفير التمويل لأزم للتنمية ، حيث تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً مهماً في ذلك ، ويعتبر هذا الجانب جانباً إيجابياً ، ومن أهم أهداف قيام هذه العلاقات .
- 3- التوسع في حجم التبادل التجاري بين الدول النامية والدول المتقدمة ، ومساعدة الأخيرة علي تقليص عوائق قبول الصادرات.
- 4- تدفق رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، مما يساعد الدول الفقيرة علي الحصول علي العملات الخارجية .
- 5- المساعدات الخارجية التي تحصل عليها الدول الفقيرة من الدول الغنية والمنظمات الدولية في شكل معونات ومنح وقروض وغيرها من أنواع المساعدات .

(2-1-3) : المؤسسات الرئيسية التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية الدولية :-

لقد عرف العالم خلال فترة ما بين الحربين العديد من المتغيرات والأحداث خاصة في المجال الاقتصادي الذي ميزته أحداث انهيار قاعدة الذهب و اللجوء إلى نظام النقد الورقي الإلزامي ، و اعتماد الدول على سياسات مالية تضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها المتدهورة .

و في عام 1944 اجتمع ممثلو الولايات المتحدة و انجلترا و 42 دولة أخرى في ولاية New Hampshire الأمريكية لتقرير شكل النظام المالي النقدي الجديد، و تم الاتفاق على إنشاء ثلاث منظمات اقتصادية وهي : الأولى تهتم بالقضايا النقدية وهي صندوق النقد الدولي ،

9 (جون هادسون ومارك هارتندر، العلاقات الاقتصادية الدولية ،ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي ،دار الرايخ للنشر ،الرياض ،1987، ص-ص(15-16)

10 (عادل أحمد حشيش وآخرون ،أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر ،الإسكندرية، 1998، ص47

والثانية تهتم بالقضايا التنموية وهي البنك الدولي للتمير والتنمية ، والثالثة تهتم بالقضايا التجارية تسمى منظمة التجارة العالمية (11).

أولا - البنك الدولي (World Bank)

أ- ظروف النشأة :

في 27 من ديسمبر 1945 دخلت اتفاقية البنك الدولي حيز التنفيذ ، إلا أن البنك لم يبدأ أعماله إلا في 25 يناير 1946 في مقره بمدينة واشنطن ، وفي 15 نوفمبر 1947 تم الربط بين البنك الدولي وبين الأمم المتحدة.

كما تجدر الإشارة بان الفرق بين البنك الدولي (World Bank) وبين صندوق النقد الدولي (IMF) هو أن هذا الأخير يقدم قروضا قصيرة الأجل أما البنك الدولي يقدم قروضا طويلة الأجل (12) ، و تضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات هي :

- البنك الدولي للإنشاء و التعمير (IBRD)

- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

- مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

- المركز الدولي لتتية منازعات الاستثمار (ICSID)

- هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA)

ب - الهيكل التنظيمي للبنك الدولي (13) :

1- مجلس المحافظين : المكون من مجموعة المحافظين والنواب الذين يمثلون بلدانهم الأعضاء في البنك الدولي .

2- مجلس المديرين : وهو المجلس التنفيذي لقرارات مجلس المحافظين ويتكون من (14) عضوا.

3- هيئة الإدارة : تتكون من مجموعة من الخبراء في الإدارة المصرفية .

ج - وظائف البنك الدولي :

ترتكز وظائف البنك الدولي علي الأعمال التالية (14) :

(11) عزو محمد عبدالقادر ناجي ،علاقة صندوق النقد الدولي بالمؤسسات الاقتصادية الدولية ،الحوار المتمدن،العدد- 2188 علي الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124324>

(12) رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص171

(13) علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع،

عمان،1427هـ،ص511

(14) موسى سعيد مطر وآخرون،المالية الدولية،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2003،ص167

- 1- تعمير ما خربته حروب الاستقلال في البلدان النامية مع استثمار ثرواتها الوطنية ، ومنح القروض لمشروعات التعمير أو التنمية وتقديم المعونات الفنية.
- 2- للبنك الحق في إدارة وتشغيل واستغلال هذه المشروعات ، والتأكد من سلامتها وذلك خلال مدة سريان اتفاقية القرض وتحصيله.
- 3- دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات والمشاورات لرسم السياسات الاقتصادية والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- 4- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة .
- 5- تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية .
- 6- العمل على تقوية البنية التحتية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة و منها سدود المياه ، مشاريع الري ، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية و الطرق وشبكات الاتصالات.
- 7- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع و إصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات .

د - أهداف البنك الدولي :

تحدد أهداف البنك الدولي في التالي (15) :

- 1- المساعدة في تعمير و تنمية أقاليم الدولة العضو و تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.
- 2- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.
- 3- المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية .
- 4- علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية
- 5- ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة ، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا - صندوق النقد الدولي (International monetary fund):

أ - ظروف النشأة

صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة انشأ بموجب معاهدة

(15) بحث حول البنك الدولي ، أهداف البنك الدولي ، اخر تحديث 14-1-2009 ،
<http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=59637>

دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي و يقع مقر الصندوق في واشنطن ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 دولة ، كما أن صندوق النقد الدولي مؤسسة مركزية في النظام أي يعتبر نظام المدفوعات الدولية و أسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة ،حيث يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات و الاختلال في النظام عن طريق تشجيع الدول على الاعتماد على سياسات اقتصادية سليمة كما انه يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى تمويل مؤقت لمعالجة المشاكل الحادثة في ميزان المدفوعات(16) .

ب - الهيكل التنظيمي للصندوق(17):

- 1- مجلس المحافظين اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية و لجنة التنمية .
- 2- مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء و هيئة الموظفين الدوليين حوالي 24 مدير يقودهم مدير عام و 3 نواب له يجتمع هذا المجلس 3 مرات كل أسبوع حيث أن الصلاحيات المفروضة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق تأتي من مجلس المحافظين .
- 3- مجلس المحافظين يتكون من ممثلين لكل بلد عضو عادة ما يكون هذا الممثل وزير المالية أو محافظ البنك المركزي.يمثل هذا المجلس السلطة الإشرافية العليا في إدارة الصندوق حيث يجتمع هذا الأخير مرة واحدة سنويا عند اجتماع الصندوق مع البنك الدولي.
- 4- اللجنة المؤقتة وهي تتكون من 24 محافظا من الصندوق ،وتجتمع في كل سنة مرتين ،وهي لجنة مشتركة بين الصندوق والبنك الدولي .
- 5- لجنة التنمية هي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد و البنك الدولي و تسمح هذه اللجنة بالمشورة إلى المحافظين و تترك لهم التقرير حول سياسات التنمية في الدول النامية .

ج - وظائف صندوق النقد الدولي:

يقوم صندوق النقد الدولي بمهمتين أساسيتين وهما كالتالي (18) :

1 - الوظيفة التمويلية :

يقوم الصندوق بدور هام على حساب الاقتصاد العالمي حيث يساعد هذا الأخير أعضائه عن

(16) بحث مفصل حول صندوق النقد الدولي، موقع ستار تايمز علي الانترنت في الرابط اخر تحديث 2009-12-30

<http://www.startimes.com/f.aspx?t=21120974>

(17) علي عبد الفتاح أبو شرار، مصدر سبق ذكره ص496

(18) نفس المصدر السابق ص495

طريق استعراض التطورات المالية و الاقتصادية الوطنية و العالمية و يقدم المشورة للأعضاء بشأن سياسته كما انه يقوم بإقراض الأعضاء بالعملة الصعبة لدعم سياستهم المعنية بالتعديل و الإصلاح لتعديل مشكلات ميزان المدفوعات و تشجيع النمو القابل للاستمرار كذلك يقدم الصندوق مجموعة كبيرة من المساعدات الفنية المتمثلة في اكتساب الخبرة في الإدارة الاقتصادية و توفير التدريب للعاملين في الحكومات .

2 - الوظيفة الرقابية أو الإرشادية :

حيث يقوم الصندوق بتقديم المشورة بشأن السياسات التصحيحية و الإشراف العالمي أي القيام بالرقابة الدقيقة على سياسات أسعار الصرف النقدي في بلدان الأعضاء ومراقبة النظام النقدي الدولي .

د - أهداف صندوق النقد الدولي :

إن الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي تتضمن الأهداف التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي وهي كالتالي (19) :

- 1- تعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والحوار من أجل حللت لمشاكل النقدية الدولية لمتابعة التقدم و زيادة المساعدات الخارجية .
- 2- توسيع نطاق التجارة الدولية ، و بالتالي تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياسته الاقتصادية .
- 3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .
- 4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء و على إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والتي تعيق نمو التجارة الدولية .
- 5- العمل على خفض درجة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء دون إلحاق الضرر بالرخاء القومي أو الدولي .
- 6- العمل على تقصير مدة الاختلال في ميزان المدفوعات ، وخلق ثقة الاعتماد على موارد الصندوق .

(19) د. جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المركز إلي الهامش ، الطبعة الخامسة جامعة القاهرة، دار النهضة العربية، 1996ص284،

ثالثاً - منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)

أ - ظروف النشأة :

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995 ، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً ، كما شهدت العشرون عاماً الماضية نمواً استثنائياً في التجارة العالمية ، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت منظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي مما ساهم في نمو غير مسبوق . لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات ، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات ، وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات ، أدت الجولة الأخيرة من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (20) .

ب - الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية (21) :

- 1 المؤتمر الوزاري : ويتكون من جميع الدول الأعضاء (على مستوى وزراء التجارة الخارجية) ويعقد اجتماعاً كل عامين ، ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة بما في ذلك قيود بنود الاتفاقية .
2. المجلس العام : ويتكون من ممثلين من كافة الدول الأعضاء ، ويتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية واللوائح الإجرائية الخاصة به وبعمل اللجان المختلفة.
- 3- جهاز تسوية المنازعات : وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل.
- 4- آلية مواجهة السياسات التجارية : وهي المنوطة بمراجعة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء وفقاً للفترات الزمنية المحددة بنص الاتفاق.
- 5- المجالس النوعية بالمنظمة : وهي مجلس لشئون تجارة البضائع، ومجلس لشئون تجارة

(20) يوسف اناس ، ظروف نشأة منظمة التجارة العالمية ، آخر تحديث 2014-1-27 ، علي الرابط التالي

<http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=5345540cf723899f>

(21) عدنان فرحات الجوراني ، منظمة التجارة العالمية وأثرها علي الدول النامية، موقع الحوار المتمدن ، العدد 3446

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=269827>

الخدمات ومجلس لشئون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية، و على كل مجلس من هذه المجالس أن يشرف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة به.

6- أمانة المنظمة : وهي هيئة داخل المنظمة يقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري.

ج - وظائف منظمة التجارة العالمية

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية ، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق (22):

- 1- الإشراف علي تنفيذ وإدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة .
- 2- تحرير التجارة الخارجية من القيود.
- 3- فض المنازعات ومنع التصرفات الجائرة المتعلقة بالتجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- 4- توحيد السوق العالمية ووضعها تحت إدارة وإشراف مؤسسات دولية للتمكين من السيطرة علي الاقتصاد العالمي .
- 5- مساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب .

د - أهداف منظمة التجارة العالمية (23) :

الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية ، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول .

أما الأهداف الأخرى فتتمثل فيما يلي :

- 1- تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء .
- 2- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف (التشغيل كامل) للدول الأعضاء .
- 3- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي .
- 4- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية .
- 5- تنفيذ ما جاء في اتفاقية أورغواي .
- 6- حل المنازعات بين الدول الأعضاء .
- 7- إيجاد سبل التعاون واليات التواصل بين دول الأعضاء خفض الحواجز الكمية والجمركية.

22 (د . عبد الحميد الشورى ، د . محمد حافظ الرهوان ، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية ، المصرية للطباعة والتجليد 2008 – 2009 ، مكتبة الأكاديمية الليبية ، التصنيف ش و ر 337

23 (أهداف منظمة التجارة العالمية، مقالة منشورة علي موقع الجزيرة نت آخر تحديث 3-10-2004
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/Odd55004-bb12-47e5-8c64-8c3e26b13baa>

(2-2) المبحث الثاني : التطور التاريخي والسياسي للعلاقات الليبية السويسرية

(1-2-2) التطور التاريخي للعلاقات بين ليبيا وسويسرا :

لقد ارتبطت ليبيا وسويسرا بعلاقات طيبة وحسنة منذ السنوات الأولى للاستقلال ، حيث اعترفت سويسرا بالدولة الليبية فور إعلان استقلالها عام 1951 ، كذلك شارك مجموعة من المحامين السويسريين في وضع الدستور الليبي و قام خبراء سويسريون بالعمل كمستشارين للحكومة الليبية مثل السيد /ادوارد زيلويغر(Eduard Zellweger) 1962-1965⁽²⁴⁾ ، كما يذكر أن الملك الراحل إدريس السنوسي مر في أواخر صيف عام 1953 بظروف صحية سيئة ، وحينما اشتدت به وطأة المرض قرر السفر إلي سويسرا لتلقي العلاج وقال فيها قولته الشهيرة (إننا نسعى بإذن الله أن تكون ليبيا مثل سويسرا) حيث سافر الملك إدريس السنوسي يوم 27 سبتمبر 1953 من طرابلس إلي تونس عن طريق البر ثم غادرها بحرا إلي سويسرا ، وقد زاره فيها الملك الراحل حسين بن طلال والتمس من سموه أن يزور بلاده الأردن⁽²⁵⁾ ، ومع اكتشاف النفط في عام 1959، قدم العديد من علماء الجيولوجيا السويسريون والفنيين والمستشارين والمتخصصين للاستقرار والعمل في ليبيا ، وظهرت ملامح التبادل التجاري بين البلدين والتي تمثلت في توريد سويسرا الآلات والمعدات وبعض المواد الأخرى إلي ليبيا .

ثم في عام 1965 تم افتتاح أول قنصلية في طرابلس ومثلت المصالح السويسرية بواسطة السفارة في تونس ، ليتم بعد ذلك افتتاح السفارة السويسرية رسميا عام 1968⁽²⁶⁾ ، كما حافظت سويسرا علي علاقتها الطيبة بليبيا حتى بعد الانقلاب علي الملك من قبل مجموعة من الضباط الليبيين في عام 1969 ، واستمرت علي حياديتها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، فلم تكن لسويسرا أية اعتراضات على التعامل مع ليبيا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ، عندما كانت ليبيا تتعرض للضغط من قبل الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة عليها من الولايات المتحدة الأمريكية منذ مارس من عام 1992، وزاد هذا من متانة العلاقة بين البلدين كما ازدادت أهميّة هذه العلاقات مع تزايد أهمية النفط الليبي ، فقد أراد الليبيون الابتعاد عن القوى الاستعمارية السابقة والبحث عن علاقات مع غيرها من الدول ذات الطابع الحيادي والتي لم تكن مثقلة بماضٍ استعماري، وهكذا تطورت العلاقات وأصبحت لليبيا مصالح اقتصادية في سويسرا ، وما لبث أن تطورت العلاقات الاقتصادية بين

24 (الملحق التجاري بالسفارة السويسرية بطرابلس ، تاريخ العلاقات بين ليبيا وسويسرا
25 (الصادق شكري ، مقال بعنوان العهد الملكي -رجال حول الملك المصدر الوكالة الاتحادية للشؤون
الخارجية <http://www.eda.admin.ch/eda/en/home/rep/afri/vlby/billyb.htm>
26 (العلاقات التاريخية بين ليبيا وسويسرا ، الوكالة الاتحادية للشؤون
الخارجية <http://www.eda.admin.ch/eda/en/home/rep/afri/vlby/billyb.htm>

البلدين حتى أصبحت ليبيا من ابرز الشركاء التجاريين لسويسرا في أفريقيا والمزود الرئيسي لها من إجمالي وارداتها من النفط الخام ، وشهدت الألفية الثانية تطورا ملحوظا في العلاقات بين الجانبين تمثلت في شكل اتفاقيات وزيارات دبلوماسية وتجارية متبادلة، وفي شهر يوليو من عام 2008 شهدت العلاقات السويسرية الليبية تأزما حادا أثر اعتقال نجل الرئيس الليبي السابق (معمر القذافي) هانيبال وزوجته ألين في الخامس عشر من يوليو في جنيف قبل الإفراج عنهما بكفالة مالية ، وهو الإجراء الذي ردت عليه ليبيا بجملة من الإجراءات الانتقامية من بينها وقف مواطنين سويسريين بتهمة انتهاك قوانين الهجرة وعدم السماح لهما بمغادرة التراب الليبي . واستمرت هذه الأزمة تؤثر سلبا علي العلاقات بين ليبيا وسويسرا والتي اتسمت بالودية لفترة طويلة رغم تواصل المفاوضات بين الطرفين.

(2-2-2) التسلسل الزمني للأزمة السياسية بين ليبيا وسويسرا (27) :

15 يوليو: توقيف هانيبال القذافي وزوجته على إثر اتهامهما من قبل اثنين من الخدم الخاص بسوء المعاملة والضرب ، وفي 17 من يوليو تم إطلاق سراح الزوجين .

22 يوليو: وزيرة الخارجية السويسرية ميشلين كالمي - ري تحتج في اتصال هاتفي مع نظيرها الليبي على هذا الإجراء.

23 يوليو: هددت ليبيا بوقف الإمدادات النفطية إلى سويسرا .

25 يوليو: وزارة الخارجية السويسرية تتحدث عن "أزمة" في العلاقات بين سويسرا و ليبيا.

26 يوليو: ليبيا تطالب سويسرا بالاعتذار ووقف الملاحقة الجنائية لنجل القذافي وزوجته.

28 يوليو: سويسرا وليبيا تتفاوضان بصورة مباشرة في قضية هانيبال القذافي .

29 يوليو: الإفراج عن السويسريين المعتقلين ، مقابل كفالة مالية لكن السلطات رفضت السماح لهما بمغادرة الأراضي الليبية.

30 يوليو: الجهات المعنية تؤكد أن شحن النفط الليبي إلى سويسرا لم يشهد أي توقف.

5 أغسطس: المتحدث باسم الخارجية السويسرية يعلن أن طرابلس تشترط تقديم اعتذارات عن الطريقة التي تمت بها معاملة هانيبال القذافي وزوجته لدى اعتقالهما يوم 15 يوليو في جنيف.

13 أغسطس: النائب العام لكانتون جنيف يؤكد استمرار العدالة في معالجة ملف نجل القذافي ، منوها إلى أنه لا يرى أية أسباب تبرر غلق الملف". ومحامو المدّعين يؤكّدان في جنيف على أن موكلَيْهما لا يعتزمان سحب الشكوى المرفوعة ضد هانيبال القذافي وزوجته.

16 أغسطس: وفد دبلوماسي ليبي رفيع المستوى يُجري محادثات في برن وجنيف مع مسؤولين سويسريين دون الإعلان عن تفاصيلها .

25 أغسطس: محامي الخادم المغربي يُعلن عن تغيير طبيعة الشكوى المقدمة من طرفه إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف بخصوص شقيق موكله المحتجز في ليبيا من اعتقال تعسفي إلى اختفاء قسري بعد انقطاع اتصاله بشقيقه الذي سبق أن أعلن عن الإفراج عنه.

2 سبتمبر: المحامي (ميمبريز) يُعلن أن الخادم المغربي والخادمة التونسية سحبتا الشكوى المرفوعة ضد هانيبال القذافي وزوجته .

3 سبتمبر: المدعي العام لكانتون جنيف يُعلن وقف التتبعات بحق هانيبال معمر القذافي وزوجته ألين وإعادة الكفالة المدفوعة (500 ألف فرنك سويسري) وإغلاق الملف قضائيا. 8 أكتوبر: ليبيا تقرر إيقاف صادراتها إلى سويسرا من جديد فيما لا زال المواطنان السويسريان ممنوعين من مغادرة الأراضي الليبية .

10 أكتوبر: وكالة الأنباء الرسمية "جانا" تعلن أن ليبيا قررت تجميد صادراتها من النفط الخام إلى سويسرا ، وسحب ودائعها المالية في المصارف السويسرية إضافة إلى إيقاف أي تعاون اقتصادي ليبي مع سويسرا .

10/11 أكتوبر: شركة الطيران الوطنية الليبية تقرر إلغاء اثنين من رحلاتها الأسبوعية بين جنيف وطرابلس ، رحلات الجمعة والأحد إلى إشعار آخر، والإبقاء على رحلة واحدة يوم الثلاثاء ، حسب متحدث باسم مطار جنيف كوانتران.

واصل الطرفان جولات من المفاوضات في جنيف من أجل التوصل إلى حل للأزمة ، وقد تم منتصف ديسمبر عقد 7 جولات تدور حول طلب ليبيا الحصول على اعتذار رسمي سويسري وعلى معاقبة من تعتبرهم مسؤولين عن التجاوزات التي تمت عند إلقاء القبض على هانيبال القذافي وزوجته.

15- ديسمبر: توصل شركة الطيران السويسرية بخطاب من السلطات الليبية يقضي بوقف الرحلة الوحيدة التي مازالت تربط بين جنيف وطرابلس لأسباب تقنية كما جاء في التعليل.

وضل التدهور في العلاقات الليبية السويسرية سيد الموقف حتى يوم الأحد 13 يونيو 2010 حيث نشرت وكالة أنباء "جانا" الرسمية الليبية نص خطة العمل التي قالت إنه جرى التوقيع عليها في العاصمة الألمانية برلين يوم 14 مايو 2010 بين ليبيا وسويسرا.

أخذين بعين الاعتبار المحادثات المثمرة بين الوفدين الليبي والسويسري التي تمت بتسهيل من الحكومة الألمانية وكذلك الحكومة الإسبانية بصفتها تتولي الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي. وأخذين أيضا في الاعتبار الروح البناءة التي سادت الاجتماعات التي عقدت بين الرئيس السويسري ووزيرة خارجية سويسرا من جهة ، وأمين اللجنة الشعبية العامة سابقا ، وأمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي سابقا من جهة أخرى، والاتفاق الذي تم توقيعه في 20 - 8 - 2009.

حيث اتفقت الحكومة الليبية والحكومة السويسرية بهدف حل خلافهما من خلال الإجراءات التالية(28) :

أولا: تشكيل هيئة للتحكيم تعمل وفقا للبنود ذات العلاقة في اتفاق 2009-8-20 ويكون مقرها برلين.

ثانيا: تعرب سويسرا عن اعتذارها عن النشر غير القانوني لصور الدبلوماسي "هانيبال القذافي" في 4-9-2009 وهو ما يشكل خرقا للخصوصية بموجب القوانين السويسرية ، وتستنكر حكومة "كانتون جنيف" نشر هذه الصور وتعترف بمسؤوليتها ، كما تلتزم الحكومة السويسرية بسير التحقيق الجنائي لنشر صور الدبلوماسي الليبي هانيبال والذي سيتم من خلاله إحالة الجناة إلى العدالة وفقا للقانون المعمول به وفي حالة عدم تحديد هوية المسؤولين عن هذا الفعل تقوم الحكومة السويسرية بدفع تعويض للشخص المتضرر يتفق الطرفان على قيمته.

ثالثا: يعمل الضامنان على ضمان تنفيذ خطة العمل بشكل متزامن وصحيح وكامل ، ولهذا الغرض يعقد في مدريد اجتماع للمراجعة خلال (15) يوما من تاريخ التوقيع على خطة العمل . يشار إلى أن هذه الخطة وقع عليها في الرابع عشر من شهر الماء (مايو 2010) ببرلين الكاتب العام باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي سابقا ووزير الدولة للشؤون الخارجية السويسري ووزير الدولة للشؤون الخارجية الألماني، والأمين العام لوزارة الخارجية الإسبانية (29) :

10 يونيو 2010، السلطات الليبية تفرج عن ماكس غولدي ومحاميه يقول إنه بصدد استكمال الإجراءات الإدارية لمغادرة الجماهيرية في الأيام القادمة .

12 يونيو، النائب العام الليبي يسلم ماكس غولدي جواز سفره ووزيرة الخارجية السويسرية

28 (الأزمة الليبية السويسرية ، هل بدا العدد التنازلي ، نقلا عن وكالة الأنباء الليبية الرسمية "جانا" بتاريخ 13 يونيو

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=90995202010>

29 (اتفاق بشأن تسوية الأزمة الليبية السويسرية ببرلين ، نقلا عن موقع سويس انفو

<http://secure.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=9125284>

تطير من برن إلى مدريد لملاقاة نظيرها الإسباني ثم تصل رففته إلى مطار طرابلس الدولي قبل منتصف الليل بقليل .

13 يونيو ، تم التوقيع في طرابلس على اتفاق بين البلدين من طرف وزيرة الخارجية السويسرية ونظيرها الليبي والإعلان عن عودة ماكس غولدي إلى سويسرا ، في نفس اليوم القذافي يستقبل رئيس الوزراء الإيطالي في خيمته بكنة العزيزية وسط طرابلس مرفوقا بوزير الخارجية الإسباني ووزيرة الخارجية السويسرية والسفير الألماني لدى ليبيا ، كذلك ماكس غولدي يتجه إلى مطار طرابلس الدولي رفقه محاميه الليبي ودبلوماسيين سويسريين ثم يغادره على متن طائرة متجهة في رحلة عادية إلى تونس .

14 يونيو، ماكس غولدي يصل إلى مطار زيورخ على متن طائرة عسكرية إسبانية أقلته من تونس رفقة وزيرة خارجية بلاده ونظيرها الإسباني .

واستمر التذبذب في العلاقات بين الجانبين حتى قيام ثورة السابع عشر من فبراير ، حيث اعترفت سويسرا بالمجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 2011/7/12م وأعيد افتتاح السفارة السويسرية بطرابلس في أكتوبر من عام 2011 م ، وفي عام 2012م ظهرت بوادر الانفراج السياسي من خلال تبادل الزيارات والبعثات الدبلوماسية والمقابلات التي تبحت مجمل علاقات وأفاق التعاون الثنائي التي تربط بين البلدين .

(3-2) المبحث الثالث : المحددات والأطر التي تتحكم في العلاقات بين ليبيا

وسويسرا

(1-3-2): محددات العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا

أولا - البعد الجغرافي

يمثل البعد الجغرافي ، أو القرب الجغرافي في واقع الأمر، أحد المحددات الهامة في العلاقات بين الدول إن لم يكن أهمها.

ولكن هذا القرب الجغرافي قد يعمل في اتجاهين متناقضين :

1- الاتجاه الأول إيجابي ، حيث يمثل التقارب الجغرافي ميزة لاشك فيها لصالح التعاون والتفاعل الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي بين الجانبين .

2- الاتجاه الثاني قد يكون سلبيا ، حيث يمثل القرب الجغرافي عاملا مثيرا للمخاوف والشكوك، خاصة من الجانب الليبي ، الذي يمثل الطرف الضعيف في العلاقة ، بحكم الموقع الاستراتيجي بشواطئه الممتدة قبالة سواحل أوروبا ، مما يجعل منه قبلة للأفارقة الراغبين في الهجرة إلي أوروبا بطرق غير شرعية .

وفي ما يلي سنعرض الأهمية الجغرافية والإقليمية لليبيا والتي جعلت منها مطمعا لكل الدول وخاصة الصناعية منها ولا سيما سويسرا(30) :

فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع ليبيا بأبعاده المميزة على الصعيد العالمي ، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوره ألمغاربي والمتوسطي والإفريقي :-

أ - البعد ألمغاربي : حيث تمثل ليبيا قلب المغرب العربي الكبير وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وأفريقيا والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية ، التي صاغت شخصية ليبيا التاريخية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي .

ب - البعد المتوسطي : حيث كانت ليبيا على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة ، والتي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة من أراضيها ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية و الإستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط ، واحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية . ويتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع ليبيا ، ليشمل أوروبا ويتداخل معها ، لان المتوسط تاريخيا كان دائما عامل ربط واتصال حركي

30 (موقع الجزائر الجغرافي وأهميته في العالم، اخر تحديث الجمعة أكتوبر 16، 2009 pm6:26
<http://achourziane.yoo7.com/t355-topic>

اقتصادي وإنساني مع أوروبا ، وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط بعض مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا بإمدادات من النفط و الغاز الطبيعي الليبي .

ج- البعد الإفريقي : يعمل توغل ليبيا داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بوسطها ، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي و فتح موانئ المتوسط على هذه الدول وتنشيط العلاقات البشرية والتاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة ، كما تشكل محصلة الأبعاد التالية ، أهم العوامل المتحركة في تكوين الشخصية الجغرافية لليبيا وفي تحديد وزنها الإقليمي والدولي⁽³¹⁾:

1- إن موقعها في الحوض الأوسط للبحر المتوسط يعطيها أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للبحر نفسه ، وما يمكن أن يدور فيه من نشاط بحر ، كما يجعل منها قاعدة هامة لتوزيع الجيوش وقيادة العمليات الحربية وتخزين الأسلحة بمختلف أنواعها ، لنقلها بسرعة وسهولة إلى أي ميدان للقتال في شمال إفريقيا وجنوبي أوروبا والشرق الأوسط ، وقد برزت أهمية موقع ليبيا واضحة بالفعل خلال الحرب العالمية الثانية.

2- إشراف ليبيا من الشمال على البحر الأبيض المتوسط بساحل يقدر ب 1759 كلم تقريبا .

3- امتداد ليبيا جنوبا في الصحراء التي تمثل قاسما مشتركا بينها وبين الدول العربية والإفريقية.

4- الامتداد الواسع لليبيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 1,800,000.00 كيلومتر مربع أدى إلى تنوع أقاليمها المناخية التي تشبه الكثير من الأقاليم المناخية في الوطن العربي وإفريقيا وهو ما مكنها من الاتصال مع مختلف المناطق في إفريقيا والانفتاح على الدول الإفريقية في كل جهات إفريقيا .

- تنوع البنية الجيولوجية التي ترتب عنها تنوع الموارد الطبيعية ووفرته .

- الموقع الوسط لليبيا جعل منها نقطة اتصال ومحور التقاء بين إفريقيا وأوروبا .

ثانيا - البعد الاقتصادي

لم يختلف الدافع السويسري للتقارب مع ليبيا كثيرا عن الدافع الغربي ، حيث يمثل الدافع الاقتصادي المحرك الرئيسي للطرفين لإقامة العلاقات بينهما، فإذا كانت ليبيا في حاجة إلى السلع والتكنولوجيا و إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإنعاش اقتصادها الذي عانى كثيرا بسبب السياسة الرعناء في ظل حكم النظام السابق ، فإن الشركات السويسرية مارست الضغوط على حكوماتها لإعادة فتح الاقتصاد الليبي أمام استثماراتها التي حرمت من السوق الليبية لفترة من الزمن بسبب التأزم الذي حصل بين الجانبين .

31 (منتدى جغرافية ليبيا ، أهمية الموقع الجغرافي لليبيا <http://geo-libya.yoo7.com/t13-topic>

ثالثاً - البعد التكنولوجي :

أدخل العامل التكنولوجي ثورة كلية على العلاقات الدولية حيث أضحى أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدم و آخر متخلف ، كما أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج و ساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول و طورت أساليب الزراعة و ضاعفت من مردوديتها و بصفة عامة تهيأ التكنولوجيا أكفاء الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية ، المادية و البشرية المتاحة للدولة ، كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية حيث أصبحت تقاس بمدى قدرة الدول في إنتاج الأسلحة و في جمع المعلومات ، كما تنعكس على العامل السكاني من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر القياسات الكمية للسكان و تساعد في عملية الإحصاء ، كما أن التقدم التكنولوجي الذي يتم في الغرب الآن يميل نحو الادخار في استخدام الأيدي العاملة وزيادة كثافة رأس المال، و يكون هذا الاتجاه ضرورياً بالنسبة لبعض الدول التي تتميز بنقص في الكثافة السكانية والأيدي العاملة ولاسيما ليبيا ومن ناحية أخرى أثر العامل التكنولوجي على الدبلوماسية و أضحت وسائل اتخاذ القرارات على مستوى الدول و المنظمات أكثر وضوحاً ، وهذه المعرفة تضع بين يدي الدول النامية فرصة تحقيق نمو اقتصادي سريع وتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع بدرجة أسرع في فترة زمنية أقصر⁽³²⁾.

(2-3-2): أطر العلاقات المتبادلة بين البلدين : تتشكل العلاقات والروابط الليبية السويسرية وفقاً لأكثر من إطار ومنها :-

1 - شبكة العلاقات الثنائية العادية أو المعتادة بين البلدين والمتمثلة في مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية التي تتحكم في العلاقات التجارية بين البلدين ، كاتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار الموقع عليها بتاريخ 8-12-2003 ، واتفاقية النقل الجوي الموقع عليها في طرابلس بتاريخ 21-8-2005 ، ومشروع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي 23-8-2007 .

وتلك الاتفاقيات وغيرها تمثل أطر العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين لاحتوائها علي مجموعة من القوانين والبنود الواضحة والملزمة للجانبين واحتوائها علي قضايا مهمة مثل تسوية النزاعات ومنح معاملة متساوية بين البلدين ، كذلك التصرف والتعويض والحماية والمعاملة بالإضافة إلي جوانب فنية بخصوص تقلبات السوق⁽³³⁾.

(32) نفس المرجع السابق

(33) وزارة الخارجية ، قسم التعاون الأوروبي ، إدارة شؤون القانون الدولي ، تقرير حول الاتفاقيات الموقعه ومشاريع الاتفاقيات المتبادلة بين ليبيا والاتحاد السويسري 2011 مسيحي

2 - إطار شبكة العلاقات الخاصة أو المتميزة ، والتي تربط بين البلدين من خلال المنظمات العالمية الكبرى كمنظمة الأمم المتحدة والتي تعني بحفظ السلام والأمن الدولي باتخاذ التدابير المشتركة والفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وفقا للعدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي تؤدي إلى الإخلال بالسلم ، كذلك إنماء العلاقات الودية بين الأمم علي أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وان يكون لكل منها تقرير مصيره ، وتحقيق التعاون الدولي علي حل المسائل الدولية ذات الصبغة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كل ذلك وأكثر جعل من منظمة الأمم المتحدة أحد أهم الأطر للعلاقات الاقتصادية بين الدول ومرجعا لتنسيق الأعمال بين البلدين وتوجهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة ، كذلك تقع العلاقات الليبية السويسرية في أطر القواعد والقوانين التي يفرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتمثلة في الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات والتي تقدم للمستثمرين ضمانات ضد الخسائر المرتبطة بالمخاطر غير التجارية في الدول النامية ، كذلك المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات الذي يؤمن آليات دولية للمصالحة والتحكيم في النزاعات المرتبطة بالاستثمارات ، ولعل أبرزها منظمة التجارة العالمية والتي تنسب سويسرا إلي عضويتها وتتمتع ليبيا فيها بصفة مراقب ، والتي يمكن اختصارها في قبول الاتفاقيات الموقعة في إطار المنظمة كحزمة واحدة تتمثل في تقديم التزامات محددة في مجال التجارة والسلع والإنفاق ، كذلك في مجال الخدمات والتي تقتضي بفتح قطاع الخدمات وإخضاعه لشروط النفاذ إلي الأسواق الوطنية .

وخلاصة القول بأن الأطر التي تحوي العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتجسد في النظام العالمي الجديد والذي يرتب علي نحو معين دور وحقوق والتزامات كل من الدولتين في العلاقات التي تربط بينهما ، كما يحدد نمط التفاعلات الدولية بين الدول للوصول لعلاقات أكثر تماسكا واندماجا وانضباطا .

(2-3-3) : عوامل التقارب من خلال توضيح رغبة استفادة كل طرف من الطرف الآخر:

أولا - دوافع الاهتمام والتقارب السويسري مع ليبيا

- 1- تمثل ليبيا في كونها أبرز شركاء سويسرا التجاريين في إفريقيا في الوقت الذي أصبحت فيه إفريقيا مقصدا مهما للاستثمارات الخارجية التي تقوم بها الشركات السويسرية .
- 2- الرغبة السويسرية في التوسع و فتح الأسواق الأفريقية أمام منتجاتها لتصريف السلع السويسرية المصنعة ، خاصة أن حجم السوق الأفريقية يبلغ ما يقارب نسبته 20% من إجمالي السوق العالمية.

3- رغبة سويسرا في استغلال المواد الخام اللازمة لتنمية صناعاتها والتي تزرع بها البلاد خصوصا النفط الخام الليبي الأنسب لها من حيث الجودة العالية و القرب الجغرافي .

4- الموقع الاستراتيجي المطل علي حوض البحر الأبيض المتوسط و ما يترتب عليه من أبعاد اقتصادية وأمنية .

ثانيا - دوافع الاهتمام والتقارب الليبي مع سويسرا

1 - الرغبة في جذب الاستثمارات السويسرية إلى ليبيا لتقليص الاعتماد على قطاع النفط ، وفتح الأسواق الأوروبية الكبيرة أمام المنتجات الليبية عن طريق الحصول على تسهيلات تجارية واقتصادية.

2 - رغبة ليبيا في مواكبة التقدم التكنولوجي في جميع المجالات للحاق بركب التطور الذي تتمتع به الدول المتقدمة ولا سيما سويسرا .

3 - رغبة ليبيا في تنويع علاقاتها الخارجية ، بحيث لا تقتصر على علاقات مع الدول ذات الطابع الاستعماري مثل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا.

4 - الاستفادة من الخبرات والشركات السويسرية في مجال التكنولوجيا و الخدمات و الصيرفة وتتبع الأموال المنهوبة والمهربة .

5 - الاستفادة من الخبرة السويسرية في مجالات التدريب والتعليم والمساهمة في مشاريع التطوير والبنى التحتية ومجالات الطاقة البديلة .

الخلاصة

أن العلاقات الاقتصادية بين الدول دائما ما تكون متشابكة ولها أبعاد مختلفة يستفيد فيها كل طرف من الآخر من باب التكامل الاقتصادي ، ومن خلال التوتر السياسي الذي طرأ مؤخرا بين ليبيا وسويسرا قد أحدثت خسائر اقتصادية للطرفين ، خسرت فيها سويسرا على صعيد التبادل التجاري وتحديد النفط الخام ذا الجودة العالية والأقرب إليها بين الدول المستوردة منها النفط الخام ، بينما خسرت ليبيا أكبر من ذلك على صعيد الاستثمارات المباشرة والخبرات والاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي تتمتع به سويسرا في كافة المجالات الاقتصادية ، مما يجعل ليبيا في المجلد الخاسر الحقيقي اقتصاديا نتيجة لذلك التصعيد السياسي و الذي حدث أبان فترة الحكم السابق و أستمر من عام 2008 وحتى قيام ثورة فبراير عام 2011 ، وسيشار إلى حجم تلك الخسائر في الفصل الرابع للدراسة .

الفصل الثالث

المؤشرات والملاصق الاقتصادية لكل من ليبيا وسويسرا

(1-3) المبحث الأول : المؤشرات والملاح الاقتصادية للاقتصاد الليبي

(1-1-3) : نظرة عامة عن دولة ليبيا

ليبيا عضو في عدد من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من بينها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي ، واتحاد المغرب العربي ، وجامعة الدول العربية ، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي ، ومنظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبيك).

يبلغ عدد سكان ليبيا 5702 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2010⁽¹⁾ ، وهو ضئيل مقارنة بمساحة البلاد التي تبلغ نحو 1.800.000 كيلومتر مربع ، وتعد السابعة عشرة على مستوى العالم من حيث المساحة ، ورابع أكبر بلدان أفريقيا مساحة ، كما أنها تملك أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط يبلغ طوله حوالي 1.955 كم ، وتكونت تاريخيا من ثلاثة أقاليم هي : إقليم طرابلس وبرقة و فزان.

كما سجلت ليبيا أعلى مؤشر للتنمية البشرية في أفريقيا ورابع أعلى ناتج محلي إجمالي في القارة الإفريقية لعام 2009 ف ، بعد جزر السيشل وغينيا الاستوائية و الغابون ، وهذا يعود لاحتياطياتها النفطية الكبيرة والنسبة السكانية المنخفضة ، كما تمتلك ليبيا عاشر أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم وتحتل المرتبة السابعة عشرة في إنتاج النفط عالميا⁽²⁾.

أولا - نظام الحكم

بعد انتهاء انتداب بريطانيا و فرنسا لليبيا بعد الحرب العالمية الثانية تشكلت ملكية دستورية في ليبيا وكان بها حكومة نيابية تمارس عملياتها بشكل شبه ديمقراطي ، إلا أنها أصبحت بعد انقلاب الأول من سبتمبر 1969 تحكم عمليا عن طريق العقيد معمر القذافي قائد الانقلاب بشكل انفرادي منذ ذلك الحين إلى أن قامت ثورة 17 فبراير في عام 2011 .

ثانيا - الموقع والمساحة

تمتد ليبيا على مساحة 1.759.540 كيلومتر مربع ، مما يجعلها تحتل المرتبة 17 في العالم من حيث المساحة ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ، ومن الغرب تونس والجزائر، والجنوب الغربي النيجر، ومن الجنوب تشاد والسودان ومن الشرق مصر ، وتقع ليبيا بين خطي عرض 19 درجة و 34 درجة شمالا، وخطي طول 9 ° و 26 ° E⁽³⁾.

1 (وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، الكتاب الإحصائي 2010 ، التوزيع العددي للسكان الليبيين ص30

2 مصرف ليبيا المركزي، اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال، لمحة عن ليبيا - <http://fiu-ly.com/callus.html>

3 (الموقع الجغرافي لليبيا ، موقع منتدى جغرافية ليبيا <http://geo-libya.yoo7.com/t13-topic>

ثالثا - المناخ

يتسم المناخ في ليبيا بالاعتدال في الربيع والخريف ويكون الصيف حارا والشتاء باردا نسبيا، وهو متنوع يغلب عليه مناخ البحر المتوسط وشبه الصحراوي في الشمال الأوسط ، والمناخ الصحراوي في الجنوب أي بارد شتاء وحار صيفا ونادر الأمطار، بينما حال الجبل الأخضر يختلف فتجد في فصل الصيف درجة الحرارة لا تتعدى 30 مئوية والشتاء أحيانا تصل لدرجة التجمد مما ينتج على ذلك سقوط الثلوج أحيانا في بعض المدن ، ويسود المناخ الصحراوي الحار صيفا معظم البلاد ، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيق يمتد على طول البحر المتوسط حيث تقع أهم المدن ، وبعض البقع الجبلية الواقعة شمال البلاد أو جنوبها حيث تسقط الأمطار بكميات تكفي لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها وفي أهميتها بالنسبة لقيام الحياة النباتية والبشرية حسب كمية المطر، فمن هذه المناطق ما تكفي أمطارها لنمو غابات وأحراش دائمة الخضرة شبيهة بالتي تنمو في مناخ البحر المتوسط ، كما هو الحال في الجبل الأخضر، ومنها مالا تكفي أمطارها إلا لنمو حشائش موسمية سرعان ما تختفي باختفاء آخر زخة مطر في الموسم كما هو الحال في منطقة سهل الجفارة(4).

رابعا - التركيبة السكانية

ليبيا بلد ذو مساحة كبيرة وبعدد سكان قليل ، لكن أغلب الكثافة السكانية لليبيين تتمركز في المناطق الساحلية ، كما أن حوالي 90 % من السكان يعيشون على 10 % فقط من مساحة البلاد وتحديداً في المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي ، أي أن الكثافة السكانية في تلك المناطق يبلغ معدلها 50 نسمة/كم مربع ، بينما هي أقل من 1 نسمة/كم في المناطق الأخرى ، ويبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 5702 مليون حسب إحصائيات 2010 ، منهم 30.83 % تحت سن 15 عاماً ، و 69.17 % فوق سن 15 وهذه التركيبة لها أثر سلبي علي كل من القوي العاملة ومستوي المعيشة (5).

خامسا - الديانة

الليبيين مسلمون سنيون يتبعون للمذهب المالكي ، مع وجود أقلية يتبعون المذهب الإباضي في الجبل الغربي ، وأعداد من الصوفيين .

سادسا - اللغة

المجتمع في ليبيا يتكون من ثلاث فئات لغوية كبرى وهي العربية و الامازيغية و التباوية

(4) المناخ في ليبيا ، موقع النيلين علي الرابط <http://www.alnilin.com/news-action-show-id-25264.htm>
(5) وزارة التخطيط ، الكتاب الإحصائي 2010 ، مصدر سبق ذكره ص34

بالإضافة إلى فئات لغوية أصغر تتمثل في الهوسا والفولاني ، واللغة العربية هي اللغة المنتشرة وهي اللغة الرسمية وتتكلم بها الغالبية العظمى من السكان ، ويتحدثها الليبيون في حياتهم اليومية وفق اللهجة الليبية أو الدارجة ، وهي تختلف قليلا من مكان لآخر نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية للبلاد ، وفي القرى البربرية تستخدم اللغة الأمازيغية ، و لغة التبو التي تتحدث بها أقلية التبو في مناطق كالقطرون والكفرة و مرزق و أوباري و أم الأرناب و الربيانة و تاجرهي و سبها و الحميرة بالإضافة إلى مجموعات صغيرة في مناطق متفرقة من البلاد مثل اللغة الأوجلية في أوجلة و سوكنة ، ويجيد كل الأمازيغ في ليبيا التحدث باللغة العربية (6).

سابعا - التعليم

التعليم في ليبيا بجميع مراحله مجاني وينقسم إلى قسمين:

الأول وهو التعليم العام (الإجباري) وينقسم إلى مرحلتين:

- 1- المرحلة الأساسية وتتكون من تسع سنوات دراسية.
- 2- المرحلة المتوسطة (الثانوية) وهي تخصصية وتتكون من ثلاث سنوات دراسية حسب آخر تعديل لعام 2006-2007، وتشمل: شعبة العلوم الأساسية، شعبة علوم الحياة، شعبة العلوم الهندسية، شعبة العلوم الاجتماعية، شعبة العلوم الاقتصادية وشعبة اللغات.

الثاني وهو التعليم العالي ويتكون من :

- 3- الدراسة الجامعية لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، والدراسة الجامعية لشهادة الماجستير (العالية) ، الدراسة الجامعية لشهادة الدكتوراه (الدقيقة).
- وتقوم الجهات التنفيذية للدولة بإيفاد بعض الطلاب الليبيين للدراسة بالخارج في الدول المتقدمة لاستكمال دراستهم على حساب الدولة.

وتشرف وزارة للتعليم على مراحل التعليم العام ، كما تشرف وزارة للتعليم العالي على مراحل التعليم العالي ، وانخفض معدل الأمية خلال (1993 - 1997) من 26.6% إلى 23.6% ، لينخفض إلى 12% لعام 2012 ، وتمثل ليبيا أعلى نسبة للمتعلمين في شمال أفريقيا فحوالي 82% من السكان يمكنهم القراءة والكتابة ، وبالنسبة للمسجلين في مراحل التعليم الثلاثة فقد شهدت تغيرا معتدلا حيث ارتفعت من 88% في عام 1993 إلى 92% في عام 1997 (7).

(6) أ . عياد أحمد بقوش ، دراسة بحثية بعنوان : ترسيم اللغات الوطنية في ليبيا ، قدمت الي ملتقى الاستحقاق الدستوري

لامازيغ ليبيا ، 2013 ، <http://www.libyaimal.net>

(7) التعليم في ليبيا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة

ثامنا - النظام الاقتصادي :

لقد كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط مثالا للاقتصاد المتخلف الذي تنعدم فيه وسائل النماء والتطور ، وانبثق ذلك عن عاملين أساسيين نتج أولهما عن ظروف طبيعية ميزت هذه الأرض الغالب عليها الطبيعة الصحراوية ، ونتج الآخر عن إرث استعماري حملت ليبيا أزره وعواقبه لعقود من الزمن .

ومما لاشك فيه أن تدفق النفط في منتصف ستينيات القرن الماضي قد مثل المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني ، حيث ساهمت تلك العوائد من النفط في إنشاء البنى التحتية من طرق وموانئ ومطارات ومحطات الكهرباء والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها من القطاعات اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي أدى إلي تطور الأنشطة غير النفطية الأخرى، كما أن القطاع النفطي قد لعب الدور الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال المراحل الأولى من التخطيط التنموي بما وفره من عوائد ضخمة انعكس أثرها علي تشجيع نمو القطاعات غير النفطية إلا أن هذا الأثر التنموي للقطاع النفطي أخذ يتضاءل إثر اتجاه ليبيا إلي التركيز علي هدف توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني ، وتنويع مصادر الدخل بداية من خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980) الأمر الذي انعكس أثره علي زيادة مشاركة القطاع العام وتضاؤل مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وبالرغم من بعض الإنجازات التي تحققت في اتجاه تنمية وتنويع مصادر الدخل إلا أن مساهمة قطاع النفط ضلت تمثل ما يزيد عن 80% من إجمالي إيرادات الدولة (8).

وعلى الرغم من موارد الطاقة الوفيرة التي تتمتع بها ليبيا ، فهي تمتلك اقتصادا من أقل الاقتصادات تنوعا في منطقة المغرب العربي وبين البلدان المنتجة للنفط .

وفي أوائل السبعينات اختارت ليبيا نظام الاقتصاد الموجه الذي حصر الاستثمار في الحدود التي تقررها الدولة ، وفرض قيودا صارمة على التجارة الخارجية ، وشاعت فيه قيود الأسعار وكثرت أشكال الدعم ، وغاب القطاع الخاص بشكل شبه كامل ، كما أدى تدخل الحكومة الخانق في الاقتصاد على مدار عدة سنوات إلى حدوث تدهور متواصل في مناخ الأعمال ، وانخفاض في النمو الاقتصادي ، وتدني مستويات المعيشة ، وهشاشة أوضاع الاقتصاد الكلي ، وزيادة تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية ، وكان ضعف المؤسسات وعدم كفاءة الحكومة السابقة من المعوقات الأخرى أمام التنمية الاقتصادية ، وقد بدأ تدهور الأحوال الاقتصادية في منتصف

(8) د . عيسى حمد الفارسي ، تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد 3-4 ، لسنة 2006 ، ص 11

الثمانينات مع انخفاض أسعار النفط العالمية ، ثم تفاقمت الأحوال في التسعينات نتيجة للعقوبات الدولية علي ليبيا(9) .

ولا يزال اعتماد الاقتصاد الليبي كبيرا على القطاع النفطي الذي أسهم بنحو 56% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2000-2005 ، وتتضمن الأنشطة الاقتصادية الأخرى الخدمات (28% من إجمالي الناتج المحلي) وقطاعات الزراعة والصناعة والنقل والتشييد التي لا يزال حجمها متواضعا (حوالي 4-5% من إجمالي الناتج المحلي لكل منها)، وعلى الجانب الهيكلي ، تم إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة من أجل تحرير الاقتصاد ، بما في ذلك توحيد سعر الصرف ، وإصدار قانون مصرفي جديد يعزز دور مصرف ليبيا المركزي ويفتح القطاع المصرفي أمام المنافسة المحلية و الأجنبية ، وخصخصة بعض المؤسسات المملوكة للدولة ، وتبسيط إجراءات التقدم بطلبات مزاولة الأعمال، وإلغاء إعفاءات الرسوم الجمركية الممنوحة للمؤسسات العامة ، وتحرير معظم الأسعار، وإزالة العديد من القيود على التجارة الخارجية ، والسماح بالاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات ، وفي عام 2005 أنشأت الحكومة صندوقا للاستثمار، يتولى إدارة جزء من حيازات النقد الأجنبي الحكومية، وقامت بتبسيط التعريفات الجمركية كذلك ألغت الحكومة جميع أشكال الإنفاق ، كما قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار عدد من القرارات لتحسين تشغيل البنوك التجارية ، والبدء في خصخصة أحد البنوك الكبرى وهو مصرف الصحارى(10) .

غير أن تنفيذ تلك الإصلاحات افتقر إلى التنسيق بما في ذلك بين مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية ، كما تأثرت فعالية الإصلاحات بسبب غياب إستراتيجية إصلاح كلية وحقيقية ، والقيود الكبيرة التي يفرضها نقص القدرات والخبرات البشرية وضعف المؤسسات ، ونتيجة لذلك لا يزال الاقتصاد الليبي خاضعا إلى حد كبير لسيطرة الدولة ، حيث تتركز في القطاع العام ثلاثة أرباع القوى العاملة بينما لا تزال استثمارات القطاع الخاص ضئيلة جداً.

(2-1-3) : هوية الاقتصاد الليبي :

لعل أهم نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد الليبي الحديث هي اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية في عام 1963 ف ، إذ يمكن من خلال هذه النقطة التمييز بين مرحلتين مختلفتين مر بهما هذا الاقتصاد وهي كالتالي :

9 (محمد الحاج وآخرون ،أهم سمات الاقتصاد الليبي ، إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي والملحق الإحصائي ،إدارة الشرق الاوسط واسيا الوسطي ، 2مارس 2006 ، ص6
10 (نفس المصدر السابق ، ص3

أولا : الفترة التي سبقت اكتشاف النفط وتصديره 1943 – 1962

في هذه المرحلة نجد أن ليبيا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية وقد دمرت بنيتها التحتية السيئة أصلا ، والتي بناها الاستعمار الإيطالي لخدمة مصالحه فقط ، فضلا عن ذلك فقد تعرض الاقتصاد الزراعي للخراب لتركزه في المناطق الساحلية التي دارت فيها العديد من ملاحم القتال ، كما كانت البلاد تعيش في تلك الفترة حالة من الفقر المدقع ، حيث لم يتجاوز متوسط دخل الفرد 100 دولار سنويا (11).

وتجدر الإشارة إلي أن ما يسمي مرحلة الإدارة الانجليزية والفرنسية للبلاد والتي امتدت من عام (1943 – 1951) قد أبقت ليبيا غير مستعدة للحكم الذاتي الفعال ، ولكن مع وجود تحسن نسبي هامشي في خدمات التربية والصحة ، ولم يختلف الأمر كثيرا حتى بعد خروج ليبيا من تحت وصاية الأمم المتحدة في ديسمبر 1951 ف ، وبقيت الأوضاع كما هي عليه تقريبا ، كما وصف الاقتصاد الليبي في تلك الحقبة بأنه (اقتصاد عجز) ، بمعنى أن العجز قد شمل الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ، وكانت اغلب المشاريع تعاني عجزا هيكليا و لم يكن الإنتاج المحلي كافيا للطلب المحلي بالرغم من تدني مستوى المعيشة ذلك الوقت ، وضلت المساعدات والهبات التي تقدمها الحكومات الأجنبية والهيئات التابعة للأمم المتحدة وغيرها تمثل المصدر الوحيد لتغطية ذلك العجز لعدة سنوات (12) .

كما تشير إحصائيات تلك الفترة أن حوالي 90% من الشعب الليبي تسوده الأمية ، و70% من السكان كانوا يحترفون الزراعة والرعي ، إلا أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة والرعي لم تسهم إلا بما لا يتعد نسبته 26% من الناتج المحلي الإجمالي ، وقد اتسم هذا القطاع بالبدائية في طرق الإنتاج وإدارته بالإضافة إلي وجود العديد من العوائق الطبيعية مثل التصحر وقلت الموارد المائية لاعتمادها في الغالب علي سقوط الأمطار (13) .

أما الصناعة بمعناها الحديث فلم يكن لها وجود ، حيث اقتصر النشاط الصناعي علي الصناعات التقليدية البسيطة ، والغالب عليها التصنيع الزراعي البسيط ، بالإضافة إلي بعض المنتجات البدائية المستخدمة في الحياة اليومية .

(11) د . حسن أحمد الطيب و آخرون ، مناخ الاستثمار في ليبيا ، التقرير الاقتصادي السنوي الأول ، هيئة تشجيع الاستثمار ، يونيو 2013 ، ص 10

(12) صالح رجب عبيدة ، رؤية من منظور تاريخي ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد 3-4 ، نوفمبر و ديسمبر 2005 ، ص 22

(13) نفس المصدر السابق ص 23

ثانيا : الحقبة النفطية من 1959 حتى ما قبل اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011

ساعد اكتشاف النفط عام 1959 وتصديره بشكل تجاري بداية ستينيات القرن الماضي علي تحول ليبيا من دولة عجز مالي في موازنتها العامة وميزان مدفوعاتها ، إلي دولة فائض مالي بفعل تدفق إيرادات النفط وما صاحبها من وفرة مالية أتاحت تفعيل أول خطة حقيقية للتنمية خلال الفترة 1963 – 1968 ف ، مما أحدث تغييرا ايجابيا ملحوظا في الاقتصاد الليبي خاصة فترة الستينيات وسبعينيات القرن الماضي (14) ، لقد مكن الانتعاش الكبير للاقتصاد والتدفق الهائل للموارد المالية من تحقيق جملة من المكاسب الاقتصادية ، فلقد حقق الاقتصاد معدلات نمو عالية خلال هذه الفترة بلغت 12% ، كما ارتفعت مساهمة القطاعات الحيوية في الناتج الإجمالي 16% الزراعة ، 17% الصناعة في المتوسط خلال تلك الفترة ، كما شهدت المرحلة ارتفاع في نسبة الاستيعاب في التعليم حيث بلغت 100% في المرحلتين الأولى والثانية ، و65% للمرحلة الثالثة تقريبا ، أيضا فقد سجل تطور في الخدمات الصحية ، 8 أسره لكل ألف نسمة ، وطبيب لكل ألف نسمة ، كما بلغ متوسط الدخل الفردي معدلا منافسا على الصعيد الدولي ، أيضا فقد حققت خطط التنمية تطورا في البنية التحتية ، حيث بلغت شبكة الطرق المنجرة 25 ألف كم لتربط شمال البلاد بجنوبها ، وشرقها بغربها ، كذلك الأمر بالنسبة لقطاع الكهرباء ، فإن معدل النمو الذي حققه بلغ 21.5% سنويا خلال فترة الخطط (15).

إلا انه في الثمانينيات والتسعينيات شهدت أسعار النفط تراجعا واضحا مما انعكس بدوره سلبيا علي أداء الاقتصاد الوطني ، واستمر الأداء السيئ للاقتصاد الليبي حتى مع الارتفاع النسبي لأسعار النفط مطلع الألفية الثانية ، إذ اتسم بالتواضع مقارنة مع السبعينيات التي شهدت العديد من المشاريع الطموحة في البلاد خصوصا في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية .

وخلاصة القول انه وعلى الرغم مما تم إنجازه ، وبمعيار ما توفر من مقومات النهضة الاقتصادية ، وتمهيد السبيل لذلك ، إلا أن التنمية وبعد ثلاث عقود لم تتحقق ولم تظهر بوادرها، بل إن الاقتصاد يمر بمرحلة حرجة أتت على الكثير من المكاسب التي سبق تحقيقها ، حيث لا يزال النفط يشكل ما يقارب نسبته 72% في الناتج المحلي الإجمالي .

(14) د . حسن أحمد الطيب و آخرون ، مناخ الاستثمار في ليبيا ، مصدر سبق ذكره ص10 ، ص11
(15) تجربة التنمية والتخطيط الاقتصادي في ليبيا خلال عقدي السبعينات والثمانينات ، أرشيف الاقتصاد والاعمال
آخر تحديث 1-11-2009 ، <http://www.startimes.com/f.aspx?t=20156238>

(3-1-3) : أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي

أولا - الناتج المحلي الإجمالي :

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد ، فهو يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (16).

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ليبيا خلال الفترة (2008-2012)
الأرقام بالمليون دينار

2012	2011	2010	2009	2008	الأنشطة الاقتصادية
928.7	844.3	2,543.6	2,382.7	2,247.9	الزراعة والصيد
76,861.0	22,267.4	60,814.5	47,087.1	81,149.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
71.3	64.8	155.3	144.1	127.5	التعدين والمحاجر
3,776.2	978.0	5,809.5	5,447.6	4,888.8	الصناعات التحويلية
1,434.7	561.2	1,420.5	1,334.6	1,204.5	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
1,530.8	1,391.7	8,066.8	7,577.5	5,994.5	الإنشاءات
4,699.8	2,873.8	4,388.1	4,092.7	3,761.6	تجارة الجملة والتجزئة والسلع
175.5	49.5	219.4	205.4	187.9	الفنادق والمطاعم
3,553.3	3,317.7	4,432.1	4,125.8	3,884.2	النقل والتخزين والاتصالات
1,066.7	745.9	1,262.0	1,181.8	1,081.3	الوساطة المالية
5,819.8	4,546.7	6,636.4	6,154.8	5,723.8	الأنشطة العقارية والإيجارات
17,406.0	12,319.3	7,128.8	6,870.8	6,670.7	الإدارة العامة والدفاع والضمان
113.1	39.8	141.4	133.8	122.4	التعليم
140.1	87.1	175.1	164.7	155.5	الصحة والعمل الاجتماعي
98.1	33.7	98.2	91.0	82.3	أنشطة الخدمات المجتمعية
117,674.9	50,120.9	103,291.6	86,994.4	117,282.6	مجموع الأنشطة
- 363.7	- 436	- 735.4	- 705.5	- 643.1	الخدمات المالية المحتسبة غير المباشرة
117,675.0	49,684.9	102,538.2	86,289.0	116,639.6	الناتج المحلي الإجمالي يوزع بين
76,861.0	21,933.4	60,814.5	47,087.1	81,149.8	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي
40,814.0	27,751.5	41,723.8	39,201.1	35,489.8	الأنشطة الاقتصادية الأخرى

المصدر: وزارة التخطيط ، الإنتاج والتنوع الاقتصادي ، تقييم البرنامج التنموي 2008 - 2012
التقرير السنوي السادس والخمسون ، مصرف ليبيا المركزي ، السنة المالية 2012

كما هو موضح بالجدول رقم (1) سجلت بيانات الناتج المحلي الاسمي خلال عام 2010 ارتفاعا بلغت نسبته 16.6% ليصل إلي 102.5 مليار دينار مقارنة بنحو 86.2 مليار دينار

خلال العام 2009 ، ومنخفضا مقارنة بالعام 2008 الذي بلغ نحو 116.6 مليار دينار ، ويعود هذا التذبذب للارتفاع والانخفاض الشبه مستمر الذي يطرأ علي أسعار النفط والكميات المستخرجة منه.

كما سجلت بيانات الناتج المحلي الاسمي خلال عام 2012 ارتفاعا بلغت نسبته 136% ليصل إلي 117.7 مليار دينار مقارنة بنحو 49.7 مليار دينار خلال العام 2011، كذلك تعود الأسباب للارتفاع الملحوظ في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي ، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي النفطي من 21.9 مليار دينار في عام 2011 إلي حوالي 76.9 مليار دينار في عام 2012 وبمعدل نمو 250.4% ، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي من 27.8 مليار دينار عام 2011 إلي حوالي 40.8 مليار دينار عام 2012 ، وبمعدل نمو بلغت نسبته 47.1% .

ثانيا - معدل التضخم

التضخم هو ارتفاع المستوي العام للأسعار ، ويؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلي انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى ، والاقتصاد الليبي ليس بمعزل عن التطورات والأحداث الاقتصادية العالمية ، فقد تأثر بما عانت منه جميع البلدان خلال الأعوام الأخيرة من ارتفاع في التضخم بسبب ارتفاع أسعار الوقود وأسعار السلع الغذائية المستوردة اللذان يشكلان العناصر الأساسية من سلة المستهلك في معظم دول العالم ولاسيما ليبيا ، وسجل المستوي العام لأسعار المستهلك خلال العام 2003 انخفاضا بنسبة 24.1% مقارنة بما كان عليه خلال العام 1999 (سنة الأساس) ويعزي هذا الانخفاض الملحوظ في معدل التضخم إلي جملة من السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تم إنتاجها منذ العام 1999 ، والمتمثلة في تعديلات سعر الصرف ، إلي جانب رفع القيود علي الصرف الأجنبي وتحرير الحساب الجاري ، وإجراءات تخفيض الرسوم الجمركية لبعض السلع الضرورية⁽¹⁷⁾.

كما شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا ملحوظا خلال العامين 2007 – 2008 ليصل إلي 6.2% لعام 2007 و 10.4% لعام 2008 مقابل 1.4% لعام 2006 و 2% لعام 2005 و يرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلي مجموعة من العوامل أبرزها ارتفاع أسعار الواردات بسبب الزيادة في أسعار النفط الخام وبلوغها مستويات لم تعهدها الأسواق النفطية الدولية من قبل ، كما أن تنامي عرض النقود بمعدلات مطردة من خلال زيادة الإنفاق العام والائتمان المصرفي ساعد علي ارتفاع معدلات التضخم⁽¹⁸⁾.

(17) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، السنة المالية 2004 ، ص47

(18) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الواحد والخمسون ، السنة المالية 2008 ، ص38

أما في عامي 2008 - 2009 ف ، فقد انخفض معدل التضخم ليبلغ 2.4% و يعزى ذلك الانخفاض إلى مجموعة من الأسباب أهمها السياسات التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي من خلال إصدار شهادات الإيداع التي تم من خلالها امتصاص أكبر قدر من السيولة من القطاع المصرفي ، كذلك انخفاض أسعار السلع الأولية وتكلفة الإنتاج في الأسواق العالمية نظرا لانخفاض أسعار النفط الخام ، وارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل اليورو خلال العام 2009 ، و باعتبار أن منطقة اليورو المصدر الرئيسي للواردات الليبية (19) .

و ارتفع المستوي العام للأسعار خلال عام 2012 ف ليصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 159.6 مقابل 150.4 خلال عام 2011 ف ، ويعود ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2012 ف إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة لاعتماد ميزانية تعتبر الأعلى في تاريخ ليبيا والتي ترتب عليها زيادة كبيرة في معدلات الإنفاق الجاري (20) .

ثالثا - العاملون بالنشاط الاقتصادي

تشير البيانات المتوفرة عن العاملين بالنشاط الاقتصادي خلال عام 2012 ف ، وتوزيعهم حسب الأنشطة الاقتصادية بأن عدد العاملين بهذه الأنشطة بلغ نحو 1,524.2 ألف عامل، مقابل 1,477.8 ألف عامل خلال العام 2009 ف ، بارتفاع قدره 46.4 ألف عامل أي ما نسبته 3.1% ، وتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية يلاحظ استحواذ قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي علي النصيب الأكبر من إجمالي حجم الاستخدام، حيث يشكل حوالي 34% ، يليه قطاع التعليم بنسبة 32.0% ، ثم قطاع الصحة 6.8% ، فيما شكلت باقي القطاعات نسب مختلفة تراوحت ما بين 5.6% لقطاع تجارة الجملة والتجزئة ، و 0.1% لأنشطة أخرى (21) .

رابعا - التنمية البشرية

يعتبر أفضل ما حققته ليبيا المرتبة رقم 53 من بين 169 بلدا في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ف، ومصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فقد تم وضع ليبيا في خانة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة لقاء الأداء الإيجابي على معايير المؤشر، وهي العمر المتوقع عند الولادة ونسبة المتعلمين ، إضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جملة الأمور، ويتميز تقرير التنمية البشرية باعتماده على ثلاثة متغيرات ، ما يعني أنه لا يكفي أن يكون أي

(19) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير الرابع والخمسون ، السنة المالية 2010 ، ص 47

(20) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي السادس والخمسون، السنة المالية 2012 ، ص 51

(21) نفس المصدر السابق ، ص 52

بلد متقدما على معيار واحد مثل متوسط الدخل لتحقيق تقدم على حساب الدول الأخرى ، بل هناك التعليم والصحة في الوقت نفسه.

ويعود جانب من الأداء الإيجابي ولو بشكل نسبي إلى محدودية عدد السكان في هذه البلاد المترامية الأطراف ، حيث يبلغ عدد السكان في ليبيا نحو 5702 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010 يعيشون على مساحة شاسعة تزيد رقعتها على 1.7 مليون كيلو متر مربع ، وعلى هذا الأساس تحتل ليبيا المرتبة رقم 17 على مستوى العالم من حيث المساحة ، ما يعد أمرا لافتا(22).

خامسا - التنافسية الاقتصادية

يعتمد مؤشر التنافسية على نتائج 12 متغيرا موزعة على ثلاثة محاور رئيسية ، وهي الركائز الأساسية ومحفزات الكفاءة والتطور والابتكار، وهذه المتغيرات في المؤسسات ، البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي الكلي ، الصحة والتعليم ، فيما يخص محور الركائز الأساسية ، ويتكون محور محفزات الكفاءة من التعليم العالي والتدريب ، و كفاءة سوق السلع ، وكفاءة سوق العمل، وتطور وسوق المال، وجاهزية التقنية وحجم السوق ، كما يتضمن محور التطور والابتكار من ركيزتي تطور الأعمال والابتكار، كما تتمثل المنهجية المستخدمة في صياغة مؤشر التنافسية العالمية في جمع المعلومات العامة المتوفرة ، إضافة إلى استطلاعات رجال الأعمال. وفي هذا الصدد نال الاقتصاد الليبي المرتبة رقم 100 في تقرير التنافسية الاقتصادية لعام 2010/2011 بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ، الذي يتخذ من دافوس في سويسرا مقرا له ، كما يعد هذا الترتيب متأخرا في التقرير الذي شمل 139 بلدا حول العالم.(23)

سادسا - مدركات الفساد

يتم ترتيب الاقتصاديات بالنظر إلى نتائج 13 استطلاعاً ومسحاً بتنفيذ عشر مؤسسات مستقلة بينها وحدة المعلومات في مجموعة إيكونومست (The Economist) البريطانية والبنك الدولي ودار الحرية ومؤسسة البصيرة العالمية وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية الإفريقي ، وشملت عمليات الاستطلاع وجهات نظر الخبراء عن الدول المختلفة المقيمين منهم وغير المقيمين، فضلا عن رجال الأعمال الأجانب للوقوف على مسألة مدى تقبل السياسيين وموظفي القطاع العام .

(22) جاسم حسين ، الاقتصاد الليبي والفرص الضائعة، لسبت 28 ربيع الثاني 1432 هـ. الموافق 02 إبريل 2011 العدد 6382 ، http://www.aleqt.com/2011/04/02/article_521730.html

(23) نفس المصدر السابق

إضافة إلى ذلك ، لا تتمتع ليبيا بترتيب إيجابي على مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية ، فقد حلت ليبيا في المرتبة رقم 160 من بين 178 بلدا في تقرير مدركات الفساد لعام 2012 ، ما يعد أمرا سلبيا ودليلا على وجود فساد مالي وإداري في المعاملات الرسمية (24) .

سابعا - الاستثمارات الأجنبية

تعاني ليبيا من مشكلة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بدليل انخفاض قيمة تلك الاستثمارات من 4.1 مليار دولار في عام 2008 إلى 2.7 مليار دولار في 2009 بحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعروف اختصارا باسم أونكتاد (UNCTAD) ، وبحسب التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ويعد من أهم أسباب انخفاض قيمة تلك الاستثمارات تداعيات الأزمة العالمية (25).

وغالبا ما يشكل الاستثمار الأجنبي مقياسا على وجود ثقة من قبل المستثمرين الأجانب باقتصاديات الدول الأخرى ، حيث تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة دليلا ناجحا على مدى قناعة المستثمرين الدوليين بأهمية الاستثمار في مختلف الدول ، وذلك بالنظر للآفاق المستقبلية لتلك الاقتصاديات.

إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في جذب الاستثمارات الأجنبية ، فلا يكفي تعديل ووضع بعض التشريعات ، لكي تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق المحلي للخدمات ، فهي تتطلب توفر مناخ من الشفافية والاستقرار الهيكلي والتنظيمي ، وبالتالي أن بقاء الأوضاع كما هي لن يساهم في جذب الاستثمارات ، فمشاكل ارتفاع مستويات الفساد الإداري والمالي ، وعدم الاستقرار الهيكلي ، وتضارب السياسات ، وضعف البنية التحتية ، جميعها تشكل عوامل طرد للاستثمارات الأجنبية .

ختاما، لم يتمكن الاقتصاد الليبي رغم الإمكانيات الكبيرة علي جميع الأصعدة ورغم المحاولات من التوظيف الصحيح للثروات المتنوعة التي يمتلكها البشرية منها والطبيعية من اجتذاب المستثمرين الأجانب نتيجة لعدم الاستقرار السياسي للبلاد والذي انعكس بدوره علي الاقتصاد المحلي طيلة العقود الماضية .

(24) تصنيف 176 دولة حسب مؤشر الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية العالمية ،مقالة علي موقع صدي بيروت ، اخر تحديث 2012-12-6 ، <http://www.echobeirut.com/news.php?action=show&id=11105> ،

(25) سعيد الغريب ، انخفاض الاستثمار الاجنبي في ليبيا ، الاهرام الطبعة العربية ، يوليو <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=199228&eid=4112010>

(4-1-3) أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الليبي

أولا - قطاع النفط والغاز

انتقلت ليبيا بعد اكتشاف النفط من اقتصاد يتصف بالعجز إلى اقتصاد يحقق فائضا في الميزان التجاري ومع كل الدول تقريبا ، فالنفط اليوم يمثل الركيزة الأساسية والدعامة الأولى للاقتصاد الوطني ، و يؤدي إلى إيجاد الأساس لإقامة المشروعات الجديدة للنهوض بالاقتصاد المحلي ، كما أن وجود وارتفاع تقديرات احتياطيات النفط والغاز الطبيعي لليبيا أضاف لها بعدا مهما في علاقاتها الاقتصادية بباقي الدول ، حيث شهد الاحتياطي النفطي لليبيا استقرارا خلال عام 2012 وذلك نتيجة اكتشافات نفطية وغازية جديدة انحصرت في حقل نفطي واحد (حوض غدامس) وعن طريق شركة ليبية وحيدة (الخليج العربي) ليستقر احتياطي ليبيا عند 48.01 مليار برميل من النفط الخام و51,547 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي⁽²⁶⁾.

ومن ثم فإن توافر هذه الموارد الضخمة والمهمة للعديد من الصناعات من شأنها أن تجعل من ليبيا منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية والتي تحتاج إليها ليبيا لمساعدتها علي زيادة طاقة إنتاج النفط من 1,6 مليون برميل إلى 3 مليون برميل يوميا في المستقبل القريب كذلك زيادة القدرة الإنتاجية من الغاز الطبيعي .

ثانيا - قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات في ليبيا أكبر قطاع إذا ما استبعدنا النفط ، فهو يشكل أكبر نسبة من الناتج المحلي غير النفطي، ويستوعب حوالي نصف القوى العاملة في سوق العمل المحلي ، ومن هنا تبرز أهمية هذا القطاع عند التخطيط للتنمية ، حيث كان القطاع العام في ليبيا يهيمن على الخدمات بجميع أنواعها ، إلا أنه مع حلول عام 2000ف ، بدأ القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع صناعة الخدمات تمهيدا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتركزت أغلب الاستثمارات في مجال تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ، وبنسبة أقل للخدمات الأخرى ، كما تعتبر صناعة الخدمات في ليبيا صناعة ناشئة ، خاصة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار توجه الدولة إلى اقتصاد السوق وخصخصة القطاع العام ، وبالتالي فإن تحرير التجارة في مجال الخدمات قد يؤدي إلى تزايد المنافسة الخارجية للخدمات المحلية في ظل عدم توافر الإمكانيات والخبرة الكافية للقطاع الخاص ، ومع ذلك تستطيع الدولة وضع بعض التشريعات واللوائح التي تكفل حماية الاستثمارات المحلية ، بما لا يتعارض مع اتفاقية الخدمات.

26) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون ،السنة المالية 2012،ص54

كما تشير بعض الدراسات إلى أن تحرير التجارة في مجال الخدمات سوف يؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية وتدفق رؤوس الأموال ، وانتعاش الاقتصاد الوطني وزيادة توظيف العمالة ، في ظل توفر بعض الميزات التنافسية في قطاعات السياحة والتجارة والنقل الجوي، كما يتوقع أن يساهم الانتعاش في قطاع الخدمات في تنمية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة.

ثالثاً - قطاع الصناعة

تتركز الإستراتيجية الصناعية بصورة عامة علي تصنيع المواد الخام المحلية للطلب المحلي وسلع أخرى للتصدير خاصة في مجال النفط بحيث لا تصدر في شكل نفط خام فحسب ، بل في شكل منتجات نفطية وبترو كيميائية ، ولقد أعطيت الأولوية للصناعات الموجهة للتصدير مثل الصناعات الكيماوية والبترو كيميائية وكذلك إقامة الصناعات الأساسية التي تعتبر العمود الفقري للصناعة مثل صناعة الحديد والصلب ، وتطوير الصناعات الموجهة لخدمة البناء والتشييد مثل صناعة الاسمنت والجير والطوب ، والاهتمام بالصناعات الغذائية وصناعة صيد الأسماك نظراً لارتباطها بالاحتياجات الغذائية والحد من الواردات وتطوير أعمال البحث عن المعادن والثروات الطبيعية ، حيث ساهم قطاع الصناعة بنسبة 49.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حسب إحصائيات عام 2005 ف ، وتحظى القوي العاملة في هذا القطاع بنسبة 29% من إجمالي القوي العاملة حسب إحصائيات عام 2005⁽²⁷⁾ ، وفيما يلي أهم الصناعات في الاقتصاد الليبي⁽²⁸⁾ :

أ – الصناعات البتر وكيماوية : بدأ إنتاج هذه الصناعات في عام 1970 علي رأسها مجمع رأس لانوف للبتر وكيماويات ، وتتميز هذه الصناعة بقدرتها الكبيرة علي زيادة القدرة الإنتاجية بإضافة خطوط إنتاجية جديدة ، كذلك تتمتع بقدرتها علي إنتاج العديد من الصناعات الأخرى ، مثل الصناعات البلاستيك والمطاط الصناعي والألياف الصناعية ، والأدوية والمبيدات الحشرية وأنواع من الدهانات و مواد التنظيف ... الخ .

ب- صناعة الحديد والصلب : بدأ إنتاج هذه الصناعة في عام 1985 ف ، وهي من الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ورأس المال ، ولديها ارتباط بالعديد من الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة الآلات والمعدات ومواد البناء اللازمة لإقامة البنى التحتية .

27) فتحي ساسي قنيدي ،مصدر سبق ذكره ، ص42

28) محمود علي عبد المجيد ،مصدر سبق ذكره ،ص46

ج - صناعة الاسمنت : بدأ إنتاج هذه الصناعة في عام 1970 ف ، وهي من الصناعات الإستراتيجية المهمة التي توفر الأساس المتين لإقامة مشاريع البني التحتية ،مثل الخرسانات اللازمة للتنمية العمرانية الأساسية .

د - صناعات أخرى كصناعات الغزل والنسيج والملابس وصناعة المشروبات الغازية والمياه المعدنية وتعليب الخضر والفواكه .

جدول (2) أهم برامج ومشروعات قطاع الصناعة في ليبيا خلال الفترة (2002 - 2006)

المشروع	القيمة بالألف دينار
الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف	
إنشاء مصنع جنوب طرابلس للدقيق	16,687.476
تطوير وصيانة خطى التنظيف في مصنع غلال السواني	17,630.527
توريد وتركيب خط إنتاج مصنع المكرونة بمصنع مصراته	11,708.568
تنفيذ خطي إنتاج الكسكسي بمصنع طرابلس للمكرونة	8,700.230
الشركة العامة لاستخلاص وتكرير الزيوت	
تركيب خط وتعبئة الزيوت	4,251.317
الشركة العربية للأسمنت	
توسيع اسمنت زليطن	123,000.000
توريد وتركيب مصنع الجبس	5,000.000
الشركة الليبية للحديد والصلب	
توسيع خط المعالجة الكيميائية وإعادة بناء محطة معادلة الأحماض	33,602.721
توريد وتركيب مصنع سحب الأسلاك (جلفنة - تغليف - الأسلاك)	14,821.276
توسيع محطة استقبال وتوزيع الكهرباء	11,459.738
مشروع تطوير مصنع الصلب رقم (1)	79,390.861

اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن سابقا، البرنامج التنفيذي التنموي (2008-2012) سبتمبر 2007 ، ص6
كما تجدر الإشارة إلي أن قطاع الصناعة يأتي في الترتيب الأول من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذ بلغت هذه الاستثمارات 2,498 مليون دينار أي ما نسبته 44% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2007 ف .

رابعاً - قطاع الزراعة

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا حوالي 2129 ألف هكتار أي ما نسبته 1,2% من إجمالي مساحتها البالغة 1,774,440.00 ألف هكتار ، وأن مساحة الأراضي التي تسقط عليها الأمطار بمعدل يزيد عن 150 ملم في السنة لا يزيد عن 5% من المساحة الكلية للبلاد ويعتبر هذا القطاع من أهم مصادر الغذاء كما انه يوظف ما يزيد عن 20% من إجمالي القوي العاملة في ليبيا واهم المنتجات الزراعية تتشكل من القمح والشعير والزيتون والبلح والحمضيات وتربية الماشية ، كما تجدر الإشارة إلي أن ليبيا تستورد ما يقارب 75% من احتياجاتها الغذائية ، ومن أهم أسباب تدني مستوى الأداء الزراعي لليبيا هي الظروف المناخية وقلة مصادر المياه وعدم انتظام سقوط الأمطار بالإضافة إلي سوء إدارة الموارد الطبيعية للبلاد⁽²⁹⁾.

وفي ما يلي نستعرض بعض المشاريع الزراعية⁽³⁰⁾ :

أ - مشروع أبو شيبية الزراعي الإنتاجي : يقع في مدينة وادي الحياة جنوب غرب مدينة طرابلس ، يهدف لزراعة الحبوب والممثلة في محاصيل القمح والشعير والأعلاف وبلغت إنتاجية الهكتار خلال فترة 2007 - 2008 ف ، 3,373 طنا من القمح والشعير .

ب - مشروع شلغودة الزراعي الإنتاجي ، يقع جنوب غرب طرابلس ، ويهدف المشروع لتنمية المراعي وتشتيل الغابات وزراعة الحبوب والأعلاف ، وبلغ إنتاج المشروع لنفس الموسم 2,700 طن .

ج - مشروع الديسة الزراعي الإنتاجي : يقع في شرق مدينة أوباري ، ويهدف لزراعة الحبوب والأعلاف ، ومساحته 1430 هكتار وبلغت إنتاجية الهكتار الواحد من الشعير لنفس الموسم السابق 4,180 طن .

د - مشروع برجوح الزراعي الإنتاجي : يقع في الجزء الشمالي الأوسط لحوض مدينة مرزق ، وبلغ إنتاج الشعير لنفس الموسم 4,991 طن للهكتار الواحد .

خامساً - قطاع التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في الاقتصاد الليبي من حيث توفير متطلبات التنمية من سلع أساسية وإنتاجية ، وما توفره من مصدر للصرف الأجنبي ، وأيضا دور التجارة في توسيع

(29) ليبيا قطاع الخدمات ، مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 2002-2006 ، الجزء الثالث ، القطاعات ، ص7

(30) مني ابو القاسم المختار ، مصدر سبق ذكره ، ص51 ، ص52

القدرة التسويقية والإنتاجية لهذا الاقتصاد ، ورغم محاولات النظام السابق ومن خلال الخطط التنموية والتي هدفت إلى تحسين شروط التبادل التجاري بين ليبيا وباقي الدول ، والتي تنويع الصادرات المحلية من أجل التقليل من الاعتماد علي النفط كمصدر للدخل ، وإحلال قطاعي الزراعة والصناعات المحلية محل المنتجات المستوردة ، كذلك لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، إلا أن النفط لازال يحتل المرتبة الأولى للصادرات الليبية ، كما يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنكشفة علي العالم بحسب المعدلات المستخدمة ، والتي من بينها معدل نسبة إجمالي التجارة إلي الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الواردات إلي الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3) حجم الصادرات والواردات والميزان التجاري للفترة 2000 - 2010

الأرقام بالمليون دينار

خلال السنة	الصادرات والمعاد تصديره	الواردات	الميزان التجاري	التجارة الخارجية
2000	5221.5	1928.6	3310.1	7150.1
2001	5394.0	1911.4	2733.6	7305.4
2002	10177.0	2660.4	4591.3	12837.4
2003	14806.6	5585.7	9208.7	20392.3
2004	20848.3	5597.9	12593.1	26446.2
2005	31148.0	8255.2	23194.5	39403.2
2006	36336.3	7953.5	28401.6	44289.8
2007	40972.1	8501.4	3270.7	49473.5
2008	54732.4	11195.2	43537.2	65927.6
2009	34979.8	16060.5	18010.2	51040.3
2010	46196.4	22376.3	23820.0	68572.7

الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية ، الكتاب الإحصائي لعام 2010

أظهر حجم التبادل التجاري بين ليبيا والعالم الخارجي نموا متباينا خلال الفترة 2000-2010 كما هو مبين بالجدول رقم (3) ، حيث كانت في بداية الفترة 7150 مليون دينار ، وقفزت إلي 68572.7 دينار في نهاية الفترة 2010 ، ويعود النمو في حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي أساسا إلي ارتفاع قيمة الصادرات خلال الفترة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ويظهر من بيانات الجدول رقم (3) أن الفترة (2000-2010) ف ، شهدت وجود فائض مستمر في الميزان التجاري ، نتيجة للزيادة في أسعار النفط ، حيث قفزت الصادرات من 5221.5 مليون دينار في بداية الفترة لتصل إلي 46196.4 مليون دينار نهاية العام 2010 ف، ومع ذلك فإنه فيما يتعلق بالصادرات الليبية فإنه من المهم زيادة وتنويع الصادرات غير

النفطية مما يمكن خلق مصادر جديدة وإضافية من الداخل من العملات الأجنبية لتخفف من حدة الاعتماد علي النفط كمصدر أساسي للدخل من هذه العملات ، في حين بلغت الواردات 22376.3 مليون لعام 2010 بزيادة قدرها 20447.7 مليون دينار عن عام 2000 ، ومن ناحية أخرى اظهر صافي الميزان التجاري الليبي مع العالم الخارجي فائضا علي طول الفترة 2000-2010 ، رغم انخفاض الفائض في بعض السنوات كما هو ملاحظ لعامي 2007-2009 .

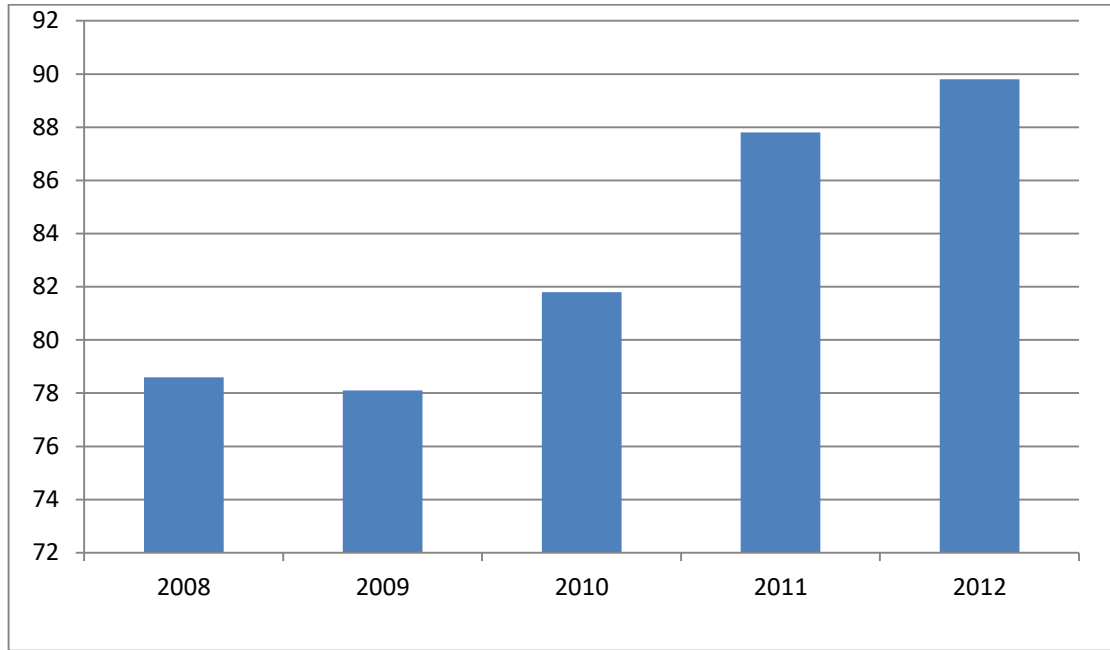
وللوقوف علي مدي أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ، يتم استخدام مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلي الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يعرف بدرجة الانكشاف الاقتصادي ، فكل ارتفاع في هذه النسبة تؤدي إلي زيادة درجة ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في حركة التجارة الخارجية ، وزيادة حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات في الأسواق الدولية ، وهو ما يعرف بالتبعية الاقتصادية .

جدول (4) الأهمية النسبية لبعض مؤشرات التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة (2008-2012)

(الأرقام بالمليون دينار)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الصادرات السلعية	77,027.0	46,319.0	61,658.9	23,254.0	78,496.0
1-الصادرات النفطية	75,243.0	44,626.0	59,850.0	22,789.0	76,926.0
2-الصادرات الأخرى	1,784.0	1,693.0	1,808.9	465.0	1,570.0
صادرات الخدمات	284.0	481.0	516.2	37.0	192.0
الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات (%)	66.0	53.7	60.1	53.6	66.7
الأهمية النسبية للصادرات النفطية (%)	64.5	51.7	58.4	52.5	65.4
الأهمية النسبية للصادرات الأخرى (%)	1.5	2.0	1.8	1.1	1.3
الأهمية النسبية للصادرات الخدمية (%)	0.2	0.6	0.5	0.1	0.2
الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات	97.6	96.3	97.1	98.0	98.0
الواردات	25,938.0	27,503.0	31,881.0	13,664.0	33,243.0
الأهمية النسبية للواردات (%)	22.2	31.9	31.1	31.5	28.2
العرض السلعي	33,035.5	35,194.9	38,991.4	15,006.3	37,019.2
حجم التجارة الخارجية	102,965.0	73,822.0	93,539.9	36,918.0	111,739.0
الناتج المحلي الإجمالي	116,639.6	86,288.9	102,538.2	43,385.1	117,675.0
درجة الانكشاف الاقتصادي (%)	78.6	78.1	81.8	87.8	89.8

الأهمية النسبية لأي قيمة بالجدول = القيمة المطلقة / الناتج المحلي الإجمالي * 100
المصدر وزارة التخطيط ، الإنتاج والتوزيع الاقتصادي ، تقييم البرنامج التنموي ، 2008 - 2012



المصدر : وزارة التخطيط ، التوازنات الداخلية والخارجية ، تقييم البرنامج التنموي 2012- 2008

الشكل رقم (1) درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (2012 – 2008)

سادسا - قطاع السياحة :

كانت ليبيا ومنذ آلاف السنين مركزا لتجمعات إنسانية توالى عليها حضارات الأمم عبر الزمن من أمثال الفينيقيين إلى الإغريق إلى الرومان إلى غيرهم ، تاركين ورائهم آثارا ومعالم تاريخية مثل تلك الموجودة في شحات وصبراتة ولبة وغيرها من المعالم والآثار التاريخية التي تشكل عامل جذب سياحي ، كما أن الصحراء الليبية الشاسعة برمالها وجبالها ووحاتها المتناثرة إضافة إلى شواطئها الممتدة لما يقارب الألفين كيلو متر علي سواحل البحر الأبيض المتوسط يجعل منها أفضل خيارات السياح في المنطقة إذا ما أولت الحكومة اهتماما اكبر بهذا القطاع الذي تتميز فيه ليبيا بميزة مطلقة ، وفيما يلي الجدول رقم (5) الذي يوضح تقرير الوضع السياحي القائم لعام 2010 :

جدول (5) الوضع السياحي لليبييا خلال العام 2010

32,038	عدد السياح الكلي
7 أيام	متوسط مدة بقاء السائح
120 دولار	متوسط إنفاق السائح
29	عدد البواخر السياحية
305	العدد الكلي للفنادق
15,799	العدد الكلي للغرف
474	عدد الشركات السياحية
523	عدد التشاركيات السياحية
100	عدد مكاتب السفر والسياحة
306	عدد المرشدين السياحيين

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ،الكتيب الإحصائي 2010

جدول رقم (6) التوزيع الجغرافي للسياح القادمين إلي ليبيا خلال الفترة 2004 – 2010 :

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	التوزيع الجغرافي
124	220	273	163	437	46	62	أفريقيا
1035	402	559	813	2915	3560	910	الأمريكتين
2122	1950	2435	3606	4784	4322	1469	شرق آسيا
28720	33059	33772	101288	117270	70619	28699	أوروبا
24	37	60	23	38	0	0	الشرق الأوسط
13	20	8	27	8	0	0	جنوب آسيا
32,038	35,691	42,118	105,997	125,480	81,319	42,638	المجموع

المصدر : وزارة السياحة ، تقرير بشأن التوزيع الجغرافي للسياح القادمين إلي ليبيا ،2014

(2-3) المبحث الثاني : المؤشرات والملامح الاقتصادية للاقتصاد السويسري

(1-2-3) نظرة عامة عن سويسرا :

تشتهر سويسرا بأنها أحد مراكز الصناعات الفاخرة في العالم ، ولا يوجد منّا من يجهل الساعات السويسرية الباهظة الثمن ، أو الشوكولاته والأجبان الفاخرة المصنوعة خصيصاً لأصحاب الذوق الرفيع ، أو البنوك التي تستحوذ على ثروات أغلب أثرياء العالم ، لما يعرف عنها من وسائل الحماية المتقدمة التي تضمن عدم الكشف عن تفاصيل الأرصدة ، كما أنها تمثل مركزاً لأهم وأبرز الأحداث والمؤتمرات الاقتصادية في العالم، وذلك فيما يعرف بمنتدى دافوس العالمي، والذي يستضيف من خلال ندواته كل عام أبرز المشاهير والزعماء ذوي الثقافة والرؤية الاقتصادية من العالم ، في حين تتميز الدولة بإتباعها سياسة خارجية محايدة يعود تاريخها إلى عام 1515.

وتعد مدينة جنيف عاصمة المال السويسرية والعالمية أيضاً ، حيث إن الكثير من المؤسسات المالية والبنوك العالمية التي تتخذ مقراً لها جنبا إلى جنب مع العديد من المنظمات العالمية ، فضّلت إقامة مراكزها الرئيسية في سويسرا منذ عقود طويلة بسبب حيادها السياسي المعروف وكونها مدينة السلام العالمي ، كما أنها مزار سياحي متميز للمجتمعات الشرقية الغنية ، فنسبة السياح الخليجيين تمثل 5 في المائة من إجمالي عدد السياح الزائرين لمدينة جنيف ، وتحتل السعودية نصف العدد تقريباً وتأتي بعدها الكويت والإمارات⁽³¹⁾.

وتشكل جبال الألب والجورا أكثر من نصف مساحة سويسرا ، لكن معظم السويسريين يعيشون فوق هضبة تمتد عبر البلاد ، وتتمركز في هذه المنطقة معظم صناعات سويسرا وأراضيها الزراعية الخصبة ، كما تقع فيها العاصمة السويسرية بيرن وكبرى المدن زيورخ .

وللسويسريين قصة طويلة مع الحرية ، فقبل نحو سبعمائة عام ، اتفق سكان المنطقة التي تعرف اليوم باسم سويسرا الوسطى ، على التعاون معاً لتفادي أي حكم أجنبي ، وقد انضم إلى هؤلاء تدريجياً سكان المناطق المجاورة ، وقد أطلق عليهم اسم الاتحاد السويسري ، تتكلم المجموعات السويسرية المختلفة لغات مختلفة ، ويوجد في سويسرا ثلاث لغات رسمية هي الألمانية والفرنسية والإيطالية، ومعظم أفراد الشعب السويسري يتكلمون شكلاً من أشكال الألمانية يُدعى الألمانية السويسرية ، ويظهر اسم سويسرا اللاتيني هلفتيا على العملة المعدنية وعلى الطوابع البريدية .

31) احمد عبد اللطيف الابراهيم ، لماذا سويسرا ، دليل المستثمر العالمي ، موقع المستثمرون علي الانترنت
<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1534>

ويبدي السويسريون اعتزازًا كبيرًا باستقلالهم طويل الأمد ، ولا يوجد في سويسرا جيش نظامي، لكن جميع الرجال تقريبًا يتلقون تدريبًا عسكريًا سنويًا ، ويحتفظون بأسلحتهم ولباسهم العسكري في منازلهم ويمكن استنفارهم بسرعة في حالات الطوارئ ، كما تقام مسابقات محلية كثيرة في الرماية ، ففي أوائل القرن السادس عشر الميلادي ، وضعت سويسرا لنفسها سياسة عدم الانحياز إلى أي جانب في الحروب الكثيرة التي اندلعت في أوروبا ، وفي الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بقيت سويسرا واحة ينتشر فيها السلام ، وبما أن جميع الأمم المحيطة بها تقريبًا اشتركت في الصراعات الدامية ، فقد وفرت سويسرا الأمن للآلاف الذين هربوا من القتال أو من الاضطهاد السياسي ، وقد ساعدت سياسة الحياد السويسريين ، في إقامة خدمات مصرفية قيمة ، تستفيد منها جميع الدول خصوصًا التي لا يتوافر لها في مصارف بلادها القدر نفسه من الأمان ، ولا توجد في سويسرا سوى موارد طبيعية محدودة جدا ، كما أن جزءًا كبيرًا من أراضيها لا يصلح للزراعة ، إلا أن سويسرا دولة صناعية غنية ، فالسويسريون يستوردون المواد الخام ويصنعون منتجات عالية الجودة تشمل المعدات الكهربائية والآلات والساعات بمختلف أحجامها ، كما أنهم ينتجون الكيماويات والعقاقير والشوكولاتة والأجبان وغيرها من منتجات الألبان ، ويتمتع شعب سويسرا بمستوى معيشة من أعلى المستويات بين شعوب العالم⁽³²⁾ .

أولا - نظام الحكم

أنشئ الاتحاد السويسري عام 1291 ف ، عندما شكلت ثلاث كانتونات (ولايات) حلفا دفاعيا ، سرعان ما أنظمت إليه بلدان أخرى في السنوات اللاحقة ، بعد ذلك خضعت سويسرا للإمبراطورية الرومانية وحصلت علي استقلالها عام 1499 ف ، وفي عام 1874 عدل الدستور عام 1948 فألغيت الكن فدرالية وذلك الحلف ، لتصبح سويسرا اتحادية ذات حكومة مركزية واحدة ، كما تعد الحكومة السويسرية من بعض النواحي من بين الحكومات الديمقراطية في العالم، فالمواطنون السويسريون يتمتعون بقدر كبير من التحكم في قوانينهم من خلال حقي الاستفتاء والمبادرة ، ويتيح الاستفتاء للشعب المطالبة بتصويت شعبي على القوانين التي تجيزها المجالس التشريعية ، إذ لابد من إجراء التصويت إذا طالب به خمسون ألف شخص ، وبإمكان الشعب قبول القانون أو نقضه ، كما تمنح المبادرة المواطنين حق طرح موضوعات معينة على الشعب للتصويت عليها ، وقد يؤدي مثل هذا التصويت إلى إجبار الحكومة على

(32) قاسم رستم بكرا، معلومات عامة عن سويسرا ، مقال علي الانترنت <http://ency.kacemb.com>

تغيير سياستها أو إلى تعديل في الدستور، ويتطلب ذلك أن يتقدم مائة ألف شخص بطلب التصويت ، وينبغي أن يكون الناخبون في سنّ العشرين على الأقل(33) .

ثانيا - الموقع والمساحة

تقع سويسرا في جنوب أوروبا الوسطي 47 درجة شمالا و8 درجات شرقا ، تحدها ألمانيا من الشمال ، وفرنسا من الغرب ، وإيطاليا من الجنوب ، النمسا ولينخشتاين من الشرق ، وتبلغ مساحتها الكلية 41,277 كم² ، تشكل اليابسة منها 39,997 كم² ، والمسطحات المائية تشكل 1280 كم² ، ويبلغ إجمالي طول حدودها البرية 1852 كم² ، ولا يوجد بها سواحل حيث تحيط بها اليابسة من كل الجهات(34) .

ثالثا - المناخ

ينتمي مناخ سويسرا إلى طراز وسط أوروبا (المناخ الألباني) والمناخ بارد بصفة عامة، إلى مناخ شبه استوائي تقريبا في وديان جبال الألب الجنوبية ، ويكثر فيها هطول الأمطار صيفا وشتاء خصوصا في مناطق جبال الألب وجورا ومعظمها يقع على الجانب الفرنسي من سويسرا ، ويعد وادي الرون بسويسرا أكثر مناطقها جفافا ، وتغطي الثلوج معظم أراضيها في فصل الشتاء(35) .

رابعا - التركيبة السكانية

يبلغ عدد سكان سويسرا حوالي 7,996,036 نسمة ، طبقا لتقديرات شهر يوليو لعام 2013 ، منهم ما يقارب 6 مليون سويسري ، ويشكل الألمان 65% من إجمالي عدد السكان ، والفرنسيون 18% ، والإيطاليون 10% ، أما الآخرون فمعظمهم من العمال المهاجرين من اسبانيا وكرواتيا والبوسنة وتركيا ، وأكبر مدن سويسرا من حيث الكثافة السكانية هي مدينة زيورخ 338,000 نسمة ، ثم مدينة جينيف 175,000 نسمة ، ثم مدينة بازل 166,000 نسمة ، و برن العاصمة 122,500 نسمة ، ولوزان 115,000 ألف نسمة ، ويبلغ معدل النمو السكاني لسويسرا 0.85% ، ومعدل مواليد بلغ 10.45 مولود لكل 1000 نسمة ، وبلغ معدل الوفيات 8.08 حالات من بين كل 1000 نسمة ، وبلغ معدل الهجرة 6.16 مهاجر لكل 1000 نسمة ، وكل ذلك طبقا لتقديرات عام 2013(36) ، وفي ما يلي الجدول رقم (7) يوضح

(33) نفس المصدر السابق

(34) مقالة بعنوان الاتحاد السويسري علي موقع - http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/switz02/Sec02.doc_cvt.htm

(35) سكان سويسرا ، مقالة علي موقع سويس انفو - www.swissinfo.ch

(36) مقالة بعنوان : معلومات هامة عن سويسرا ، نشرت في 8 ديسمبر 2009 ، علي الرابط <http://kenanaonline.com/users/moneelsakhwi/posts/99023>

التركيب العمري للسكان ، وأعداد الذكور والإناث لكل مرحلة عمرية بحسب إحصائيات عام 2013 .

جدول رقم (7) التركيب العمري لسكان سويسرا في عام 2013

مراحل العمر	النسبة المئوية	عدد الذكور / نسمة	عدد الإناث / نسمة
أصغر من 15 سنة	15.2%	624,601	588,725
15 – 24	11.6%	471,401	453,568
25 – 54	44%	1,766,228	1,749,672
55 – 64	12%	476,495	479,642
أكبر من 65 سنة	17.3%	600,754	784,940

المصدر : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/switz02/Sec03.doc_cvt.htm

خامسا - الديانة

ينتمي إلى الكنيسة الكاثوليكية ما نسبته 46.1% من عدد السكان ، وينتمي إلى الكنيسة البروتستانتية 40% ، ويشكل الارثوديكس 1.8% ، والملحدون 11.1% ، وتشكل باقي الديانات ما نسبته 5.1% (37).

سادسا - اللغة :

يتحدث الألمانية 63,7% من إجمالي عدد السكان ، ويتكلم الفرنسية 19.2% ، والايطالية 7.6% ، وكلها لغات رسمية ، أما باقي اللغات الأخرى يتحدثها حوالي 8.4% من إجمالي عدد السكان (38) .

سابعا - البيئة

تعاني سويسرا من مشكلة تلوث الهواء الناتج عن انبعاثات السيارات والمصانع والحرائق الزراعية في العراء ، والأمطار الحمضية وتلوث المياه بسبب استخدام الأسمدة الزراعية .

ثامنا - الموارد الطبيعية :

تفتقر سويسرا إلى المواد الأساسية للصناعة مثل الفحم الحجري وخام الحديد والنفط والمعادن الأخرى التي تقوم الصناعات الثقيلة عليها ، ومعظم الأراضي شديدة الارتفاع أو الوعورة بحيث لا تصلح للزراعة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المناخ بصورة عامة يناسب إنتاج التبن وغيره من علف الحيوانات أكثر مما يناسب محاصيل مثل القمح والفواكه ، ولا تزرع المحاصيل سوى في نحو عُشر مساحة سويسرا الإجمالية و تزرع بصورة رئيسية في الهضبة ، ويتشكل أكثر من 40% من الأراضي من مروج ومراع لا يمكن استخدام الكثير منها سوى في فصل الصيف ،

(37)وزارة الخارجية، إدارة التعاون الدولي، نبذة مختصرة عن سير التعاون مع سويسرا 1-4-2004
(38)نفس المصدر السابق

كما تغطي الغابات نحو ربع مساحة سويسرا ، لكن تلوث الهواء أفسد عددًا كبيرًا من الأشجار مما أدى إلى زيادة سرعة دمار جزء من الغابات في سويسرا (39).

وأعظم موارد سويسرا الطبيعية يتمثل في أنهارها الجبلية المتدفقة ، فجزء كبير من القدرة الكهربائية التي تنتجها سويسرا تولده محطات القدرة الكهرومائية المقامة على الأنهار، لكن محطات القدرة النووية الخمس الموجودة في سويسرا تزود البلاد بكمية متزايدة من الطاقة .

تاسعا - التعليم

تتميز سويسرا بعدم اعتمادها على وزارة للتربية و التعليم ، كما أنها ألغت المركزية في التسير، وتتمّ مرحلة التعليم في سويسرا بثلاث مراحل : التعليم الأساسي – التعليم الثانوي – الجامعات ، مع إمكانية اختيار الالتحاق المباشر بمراكز التمهين بعد إنهاء المرحلة الأساسية، أما فيما يخص لغات التدريس نجد أربعة لغات مختلفة (انجليزية، فرنسية، ألمانية و الإيطالية)، وتعد سويسرا من أكثر بلدان العالم تقدما في مجال التعليم ، كما تولي اهتماما بالغا بالبحث العلمي ، ويظهر ذلك جليا من خلال نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي والتي تقدر بنسبة 5.4 % بحسب تقديرات عام 2012(40).

عاشرا - النظام الاقتصادي

تمتلك سويسرا نظاما اقتصاديا حديثا وفريدا ،يتميز بالاستقرار مع قلة عدد العاطلين عن العمل،وأيداد عاملة مدربة وماهرة ، ويعد متوسط دخل الفرد من أعلى المعدلات في العالم ، ويستفيد قطاعها الاقتصادي كثيرا من قطاع الخدمات المتطور والذي يأتي في مقدمته القطاع المالي الذي يستفيد بدوره بالدرجة الأولى من الصناعات التقنية المتطورة في سويسرا ، ولعل ما جعل سويسرا أكثر الاقتصاديات العالمية قدرة علي المنافسة هو استقرارها السياسي والاقتصادي والبنية التحتية القوية والأسواق الرأسمالية ذات الكفاءة العالية والمعدلات الضريبية المنخفضة علي الشركات ، وقد تمكنت سويسرا خلال السنوات الأخيرة من ملائمة ممارساتها الاقتصادية مع متطلبات الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرة بلادهم التنافسية علي الصعيد الدولي ، كما أن مصير الاقتصاد السويسري مرتبط بشكل وثيق بجيرانها في منطقة اليورو حيث تصدر سويسرا لهم أكثر من نصف صادراتها ، كما أنها تستورد من البضائع أكثر مما تصدر، لكنها تعوض الفرق من دخل السياحة وخدمات المصارف والتأمين والمواصلات التي تقدمها للأجانب أفرادًا وشركات.

(39) قاسم رستم بكرة ، مصدر سبق ذكره

<http://ency.kacemb.com/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7/#19>

(40)الجامعة السويسرية المفتوحة ،نظام التعليم العالي في سويسرا، <http://www.study-in-swiss.com>

(2-2-3) : أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد السويسري

أولاً- الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (8) الناتج المحلي الإجمالي لسويسرا خلال الفترة (2011 – 2013)

القيمة بالفرنك السويسري

التصنيف	2011	2012	2013
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	399'802	408'210	415'086
الأسر والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر	333'417	339'384	345'431
الحكومة العامة	66'385	68'827	69'655
التكوين الرأسمالي الإجمالي	166'124	151'456	143'281
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	144'596	147'205	148'778
الأصول الثابتة والبرمجيات	90'059	90'858	91'380
البناء	54'537	56'347	57'397
التغير في المخزون	4'385	961	8'768
الاستحواذ التصرف أقل من الأشياء الثمينة	17'142	3'290	-14'264
الصادرات من السلع و الخدمات	406'706	418'818	458'382
صادرات السلع	306'871	311'737	346'444
صادرات السلع دون الذهب غير النقدي	228'615	230'586	226'660
صادرات الخدمات	99'834	107'082	111'938
واردات السلع والخدمات	354'306	353'893	381'417
الواردات من السلع	280'762	274'262	296'624
الواردات من السلع دون الذهب غير النقدي	185'204	187'251	188'611
واردات الخدمات	73'544	79'630	84'793
الناتج المحلي الإجمالي	618'325	624'592	635'331

المكتب الاتحادي السويسري <http://www.bfs.admin.ch>

ثانيا : الميزان التجاري بين سويسرا وجميع الدول العربية

جدول رقم (9) الميزان التجاري بين سويسرا والدول العربية خلال الفترة (2008-2012)

القيمة بالمليون فرنك سويسري

الدولة	الصادرات					الواردات					حجم التبادل التجاري
	2012	2011	2010	2009	2008	2012	2011	2010	2009	2008	
الجزائر	1041.3	516.0	619.6	498.8	465.6	396.7	203.3	575.7	173.9	170.5	131.5
البحرين	346.5	215.4	314.7	272.6	233.7	244.7	123.2	112.8	47.6	114.6	30.4
ج القمر	0.1	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	-	0	0.2	-	-
جيبوتي	0.8	1.1	0.5	0.7	0.8	0.7	-	0	0.3	0.1	0.1
مصر	652.1	654.0	656.3	705.3	593.5	656.6	63.5	58.6	53.3	109.3	28.2
العراق	208.2	84.5	110.9	162.9	203.7	311.2	-	4.5	0	2.6	-
الأردن	215.2	192.1	198.1	226.2	207.6	236.7	4.6	7.6	6.8	5.8	9.1
الكويت	343.1	498.1	328.6	453.5	317.8	364.9	74.6	25.3	12.4	35.8	137.8
لبنان	620.9	444.5	385.9	511.7	421.6	513.4	183.0	199.3	289.3	217.8	297.0
ليبيا	233.7	282.4	156.3	109.6	97.9	215.6	485.0	135.8	1'331.9	717.6	3324.9
موريتانيا	3.0	1.5	1.4	2.2	2.7	9.7	0	0.3	0.4	0.1	0.1
المغرب	353.5	376.4	306.8	297.4	291.2	275.9	69.4	62.3	153.3	67.0	73.0
عمان	171.0	153.1	151.8	208.7	168.5	226.9	2.1	2.5	6.1	34.1	2.2
فلسطين	28.7	24.8	27.9	27.8	28.3	27.3	0.4	0.4	0.5	0.3	0.1
قطر	516.5	506.3	593.2	391.8	384.5	587.9	166.3	132	228.6	157.1	98.4
السعودية	1800.2	1661.2	1634	1628.7	1636.	1'995.7	99.6	163.6	115.6	113.2	258.1
الصومال	0.2	-	-	0.1	0.2	0.1	0	0.0	0	0.1	.3
السودان	46.8	52.3	42.0	43.9	46.1	48.4	0.5	0.7	0.8	0.9	0.6
سوريا	252.4	202.3	207.7	271.4	248.4	135.2	4.1	4.0	4.0	5.2	7.4
تونس	284.7	143.5	209.0	194.6	228.6	200.4	41.6	56.1	138.0	37.4	37.7
الإمارات	3283.2	2841.3	2226.3	2243.6	2786.9	3'176.9	755.7	496.3	548.5	534.2	443.7
اليمن	21.0	48.4	71.1	53.5	21.0	35.3	1.0	0.0	0	1.3	2.3

ملاحظة : حجم التبادل التجاري = الصادرات + الواردات
المصدر : الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة ، 2013

من خلال الجدول رقم (9) يتضح أن ليبيا تعتبر من أهم شركاء سويسرا التجاريين بين الدول العربية خصوصا فيما يتعلق بالصادرات ، فنجد أن الصادرات الليبية إلى سويسرا هي الأكبر دون منازع ، ومن خلال الجدول يتضح أن ليبيا هي الدولة الوحيدة من بين الدول العربية التي غالبا ما تحقق فائضا في ميزانها التجاري مع سويسرا .

ثالثا - معدل التضخم

تعاني سويسرا كغيرها من الدول من ارتفاع في معدلات التضخم ، حيث شهدت سويسرا تضخما مستوردا بالدرجة الأولى ، وذلك أنها تعتمد على استيراد بعض السلع والمنتجات الأجنبية ولاسيما النفط الخام ومشتقاته ، والذي شهد ارتفاعات كبيرة في أسعاره على مدى السنوات الأخيرة مما انعكس بدوره على بعض من القطاعات كالنقل والإسكان والطاقة ، تبعها

زيادات طفيفة لمؤشرات مجموعات الأغذية والترفيه والثقافة والمعدات المنزلية والصيانة الروتينية خصوصا في عام 2008 الذي بلغت فيه نسبة التضخم 2.43% الذي نتيجة لارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية ، فقد ارتفعت قيمة مؤشر الطاقة 2,3% بسبب مادة المازوت التي قفز سعرها 16,4% مقارنة مع أبريل 2008 ، و 58,2% مقارنة مع مايو 2007، فيما زادت الإيجارات 1,2% مقارنة مع فبراير 2008 (41).

أما تطورات الأسعار في مجال النقل فتأثرت في المقام الأول بارتفاع أسعار الوقود 4,8% ، ففي ظرف عام واحد ، ارتفع ثمن البنزين في محطات الوقود 7,5% ووقود الديزل 20,7% مقارنة مع مايو 2007، بينما ارتفعت أسعار الرحلات الجوية 2,9% ، كما أن المنتجات الأجنبية زادت بمعدل سنوي بلغ متوسطه 6,6% في نفس العم ، بينما سجلت السلع المحلية معدلا أدنى بكثير إذ لم يتجاوز 1,6% (42).

جدول رقم (10) معدل التضخم لسويسرا خلال الفترة (2000-2012)

السنة	معدل التضخم
2000	1.56%
2001	0.99%
2002	0.64%
2003	0.64%
2004	0.80%
2005	1.17%
2006	1.06%
2007	0.73%
2008	2.43%
2009	-0.48%
2010	0.69%
2011	0.23%
2012	-0.69%

المصدر : موقع www.inflation.eu

41) مقاله بعنوان أعلى نسبة تضخم تشهدها سويسرا منذ 15 عام ، موقع سويس انفو ، اخر تحديث 3-2-2008

42) نفس المصدر السابق

رابعاً - النشاط البشري

سويسرا دولة متقدمة ، يرتفع دخول الفرد فيها إلى مستوى عال ، ويرجع ذلك لتنوع الأنشطة الاقتصادية ، وقد بلغ عدد العمال طبقاً لتقديرات عام 2012 4.954 مليون عامل ، وقد بلغ عدد العمال في قطاع الخدمات ما نسبته 73.2% ، و 23.4% في قطاع الصناعة ، و 3.4% في قطاع الزراعة ، وتنتج سويسرا 50% من حاجاتها من المواد الزراعية ، وأهمها الغلال والحبوب مثل القمح والبطاطس ، والفاكهة مثل التفاح والعنب بالإضافة إلى تربية الحيوانات في المناطق الزراعية ، مما يزيد من دخل المزارعين ، وهناك حركة الرعي علي سفوح الجبال في فصل الصيف ، وتشتهر سويسرا بمنتجات الألبان التي تصدر منه كميات كبيرة للخارج ، كما تشتهر سويسرا بالصناعات الدقيقة كصناعة الساعات الذي يعد العاملين بهذه الصناعة من الأكثر أجوراً في سويسرا لما تطلبه من دقة وصبر ومهارة ، كذلك صناعة الآلات الدقيقة والأدوات الطبية والكيميائية والأدوات الكهربائية وحيث تعتبر الصناعة دعامة الدخل القومي السويسري ، كما تشكل السياحة مورداً هاماً ومصدراً مهماً للتشغيل في سويسرا(43) .

خامساً - التنمية البشرية

خسرت سويسرا رُتبتين في الترتيب العالمي للتنمية البشرية، الذي يُعده سنوياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فقد تراجعت الكنفدرالية من المرتبة السابعة في الأعوام الماضية إلى التاسعة في العام 2012 ، فيما احتفظت النرويج بالمرتبة الأولى والنيجر بالأخيرة. حيث تقول سيسيليا اوغاز منسقة لجنة تحرير التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن الوضع في سويسرا لم يتغير من عام إلى آخر، إلا أن بلدانا أخرى تقدّمت ، وهو ما يفسر خسارة سويسرا لمرتبتين .

فقد تقدّمت إيرلندا في الترتيب على سويسرا وتبعتها كل من الولايات المتحدة واليابان، كما اتضح أن نسبة التمدد في سويسرا لا زالت تمثل عائقاً لها مقارنة مع الأوائل في الترتيب، وهم النرويج وأيسلندا وأستراليا وإيرلندا والسويد وكندا واليابان والولايات المتحدة .

بعد سويسرا مباشرة ، تأتي هولندا وفنلندا واللوكسمبورغ وبلجيكا والنمسا والدنمرك وفرنسا في (المرتبة 16) وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا ونيوزيلندا وألمانيا في (المرتبة 21)(44).

43) وزارة الاقتصاد، الإدارة العامة للتجارة الخارجية ، تقرير عن سير العلاقات بين ليبيا وسويسرا ، 2014
44) مستوى التنمية البشرية بين الأرقام والوقائع ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن ، 18-11-2006
[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/366.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/366.htm)

سادسا - التنافسية الاقتصادية

أظهر المسح سنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي أن القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي تزداد لكن سويسرا وسنغافورة والولايات المتحدة عادة ما تحتل المراكز الثلاثة الأولى ، وأظهر تقرير التنافسية العالمي للمنتدى الذي مقره جنيف ويشتهر بتنظيم اجتماع دافوس السنوي للساسة والمليارديرات ، استمرار الدول العشرة التي تحتل المراكز الأولى للعام الثالث على التوالي، حيث ساعدت عوامل الكفاءة والابتكار واستقرار الاقتصاد الكلي سويسرا لتظل على القمة للعام السادس على التوالي ، رغم تراجع تقييمها جزئيا لصعوبة العثور على العمالة المؤهلة نظرا لقلة الكثافة السكانية لسويسرا ، وأفاد نفس التقرير قد تواجه الميزة التنافسية لسويسرا تهديدا يتمثل في الصعوبات المتزايدة التي تواجه الشركات ومراكز الأبحاث للعثور على الكفاءات التي يحتاجونها للمحافظة على قدراتهم الابتكارية المتميزة(45).

سابعا - مدركات الفساد

تعتبر سويسرا من بين البلدان الأقل فسادا على المستوى الدولي ، لكنها لم تُنجز خلال السنوات الأخيرة خطوات مهمة باتجاه المضي قدما إلى الأمام ، فدائما ما تحتل الكنفدرالية احد المراتب العشرة الأولى في ترتيب تعدد منظمة الشفافية الدولية ، فسويسرا إحدى البلدان الأقل تعرضا للفساد والرشوة في العالم ، وجاء ترتيب سويسرا السابع على 163 بلدا شملهم التقييم في السنوات الأخيرة الماضية ، وهو ما يعني احتفاظها بموقع جيد ضمن كوكبة المقدمة ، التي تضم الدول الأكثر "عِقة" في العالم ، حيث حصلت سويسرا على 1,9 نقاط على السلم الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية لتقييم مدركات درجة الفساد كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، وبتراوح هذا السلم بين 10 (نظيف جدا) و 0 (فاسد جدا)، فيما استمرت فنلندا ونيوزيلندا وأيسلندا في رأس القائمة ، والبلدان التي يقترب مؤشرها من الصفر، هي التي ترتفع فيها مؤشرات و مدركات الفساد على مستوى الإدارة العمومية (46).

ثامنا - جذب الاستثمارات الأجنبية

تعد سويسرا من أكثر دول العالم جذبا للاستثمارات الأجنبية ، لما تتمتع به من استقرار سياسي ونظام مالي صلب بالإضافة إلى بنية تحتية ممتازة ، كما تمتع سويسرا بنظام ضريبي جذاب إضافة إلى توافر قوى عاملة متخصصة وذات كفاءة عالية ، ساهمت بصورة أساسية في تحولها

(45) اقتصاد سويسرا يظل الأكثر تنافسية في العالم موقع جريدة القدس العربي ، جنيف - وكالات الأنباء ، مسح سنوي ، 9 - 2014 ، <http://www.alquds.co.uk/?p=216007>

(46) مقالة علي الانترنت بعنوان : مكافحة الفساد ، اخر تحديث 07 ، نوفمبر 2006 ، علي موقع swiss.info.ch

إلى قبلة للمستثمرين الأجانب ، كذلك وجود منظمة "الموقع سويسرا" التي تم إنشاؤها عام 1996 للقيام بمهام الشركات الأجنبية في تحويل مقارها الرئيسية في أوروبا إلى سويسرا، والتي تركز على نقاط القوة التي تتميز بها سويسرا لأي شركة أجنبية ، وعلى رأسها الموقع المركزي المتوسط لها في أوروبا ، ويتمثل الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى الشركات الأجنبية في المشورة والنصح ، إضافة إلى مساعدتها في شراء الأراضي اللازمة لإقامة عملياتها ، وتيسير الحصول على تراخيص العمل والإقامة ، كل ذلك و أكثر ساهم في جعل سويسرا ملاذاً لأكبر الشركات العالمية والمستثمرين (47).

(3-2-3) : أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد السويسري

أولاً - قطاع الصناعة :

تعد سويسرا من أهم دول العالم الصناعية ، وتعتمد صناعاتها على معالجة المواد الخام المستوردة وتحويلها إلى منتجات عالية الجودة يتم تصديرها ، ومن أجل أن تكون تكلفة المواد والنقل أقل ما يمكن ، تتخصص هذه الصناعات في إنتاج بضائع بالغة الدقة وعالية الجودة ومرتبعة الثمن وقليلة الحجم ، ففي صناعة الساعات السويسرية على سبيل المثال لا تزيد تكلفة المواد على نحو نصف تكلفة العمل.

ويصنع السويسريون منتجات هندسية كالمولدات وغيرها من المعدات الكهربائية ، والآلات الصناعية وأدوات الآلات والأدوات الدقيقة ومعدات النقل ، ومن المنتجات الرئيسية الأخرى الكيماويات والورق والأطعمة المصنعة بما فيها الأجبان و الشوكولاتة ، وكذلك الحرير وغيره من الأقمشة.

معظم المصانع السويسرية ذات حجم صغير أو متوسط لأن التركيز متجه إلى نوعية البضائع ، لا إلى الإنتاج بكميات كبيرة ، وبالإضافة إلى ذلك فالقدرة الكهربائية موزعة على نطاق واسع، ولهذين السببين توجد المصانع في المدن الصغيرة بل وفي القرى أيضاً ، ويساعد استخدام القدرة الكهربائية لتزويد المصانع والسكك الحديدية بالطاقة على خلو أكثر المراكز الصناعية نشاطاً في سويسرا من الدخان وبالتالي التقليل من نسبة التلوث في الهواء ، كما تمثل المصانع الهندسية السويسرية أكثر من 40% من قيمة إجمالي الصادرات الوطنية، وتعود أصولها لحقبة تصنيع إنتاج النسيج ، حيث تمكنت آلات النسيج والغزل السويسرية من اكتساح جزء واسع من السوق العالمية ، ولئن كان إنتاج النسيج في سويسرا هزئلاً من الناحية الكمية فإن الآلات المتخصصة بما فيها الآلات المستعملة في مجال المراقبة الكهربائية مازالت تحظى

(47) مقال علي الانترنت بعنوان : مزيد من الحوافز للاستثمار في سويسرا ، <http://www.swissinfo.ch/ara>

بمكانة كبيرة في السوق العالمية ، وإلى فترة قريبة كانت المصانع في سويسرا تنتج تجهيزات هندسية ثقيلة ، مثل سفن "سولزر" التي تعمل بمحركات الديزل ، ومحطات توليد الطاقة ، وواحدة من أقوى القاطرات الإلكترونية في العالم ، وكانت البلاد تنتج قبل ذلك محركات للسيارات والشاحنات ذات جودة عالية تم تصديرها بشكل واسع .

وقد فتحت الآلات الثقيلة الطريق أمام الاستثمار في منتجات أكثر تخصصا ، ومن الصناعات التي تحتل فيها الشركات السويسرية إحدى مراتب التصدير الخمس الأولى على المستوى العالمي آلات النسيج ، وآلات تصنيع الورق والطباعة ، وصيانة السلع عند حزمها وتعبئتها ، والأدوات الميكانيكية ، وتجهيزات الوزن والقياس(48) .

وتُستعمل الكثير من المنتجات السويسرية في صناعة المحركات في مختلف أنحاء العالم ، مثل المفجرات النارية الصغيرة التي تنفخ الأكياس الهوائية لحماية ركاب السيارات من أذى الصدمات ، أو تجهيزات العزل الصوتي المتطورة.

كما أدى التقدم التكنولوجي في مجال توليد الطاقة الهيدرولوجية إلى ظهور شركات هندسة سويسرية ثقيلة شيدت محطات لتوليد الطاقة ، وصنعت مراكب تعمل بمحرك الديزل وقاطرات كهربائية كانت تُصدّر إلى مختلف أرجاء العالم ، ورغم وجود شركات عملاقة في سويسرا مثل مجموعة "نستلي" للصناعات الغذائية ، والشركات الصيدلانية مثل "نوفارتيس" و"روش" ، ومصارف مثل "اتحاد المصارف السويسرية (UBS)" و"كريدي سويس" ، وشركات التأمين مثل شركة زيورخ للتأمين ، فلا تُمثل هذه الشركات في الواقع سويسرا كدولة صناعية ، إذ أن ثلثي الإنتاج الاقتصادي للبلاد يعتمد بنسبة 98% على الشركات التي تُوظف أقل من 50 شخصا(49)

، حيث تشغل الشركات المتوسطة والصُغرى 1,45 مليون شخص ، أي أكثر من نصف إجمالي من لا يعملون لحساب القطاع العمومي ، و ما يقارب 750 شركة فقط تتوفر على يد عاملة بها تتجاوز 250 شخصا ، لكنها لا تمثل سوى 30% من مجموع القوى العاملة في البلد(50) .

ومن أهم الصناعات السويسرية الآتي :

(48) مقال بعنوان : الصناعة في سويسرا ، علي موقع www.swissinfo.ch

(49) مقالة علي الانترنت بعنوان ، الصناعات السويسرية ، علي موقع <http://www.suisstour.com>

(50) مارتون رادكاي ، مقالة بعنوان : الصناعة السويسرية ، بازل ، ابريل 2013
<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=35592774>

أ - صناعة الساعات

عرفت صناعة الساعات السويسرية أوجها مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي دمرت معظم شركات الساعات في أوروبا ، ولم تكن اليابان والولايات المتحدة آنذاك منافسين بعد لسوق الساعات السويسرية ، وعلى مدى عقود طويلة ، مثلت الصناعات السويسرية نصف الإنتاج العالمي تقريبا ، وتُصنع الساعات السويسرية عموما في معامل صغيرة في منطقة "هلال تصنيع الساعات" التي تمتد من جنيف إلى مرتفعات الجورا شمال غربي سويسرا ، وفي مدينة شافهاوزن (Schaffhouse) على ضفاف نهر الراين شمال شرقي البلاد ، وتتواجد المراكز الرئيسية لصناعة الساعات في نوشاتيل (Neuchâtel) وبيرن (Bern) وغرانج (Gharaneej). (51).

كما يرجع الفضل في معظم التحسينات والتجديدات التي أدخلت على الساعات إلى الشعب السويسري ، وتعد هذه الصناعة من الصناعات الدقيقة و التي لا تكاد تخلو منها يد ، وتنتج سويسرا حوالي 60% من الساعات التي تعرض في جميع أسواق العالم على أن هذه الصناعة لم تبدأ في سويسرا إلا منذ ثلاثمائة وخمسين سنة ، ثم انتشرت هواية صنع الساعات بين أبناء القرى السويسرية ولا سيما في شهور الشتاء التي تقل فيها الأعمال عادة هناك ، والآن تصدر سويسرا 95% من الساعات التي تنتجها ، وبمعدل 50 مليون ساعة في كل عام يصنع معظمها في مصانع مزودة بآلات دقيقة ويعمل فيها نحو سبعين ألفا من الذكور والإناث ولكن جانبا من الأعمال التي تتألف منها صناعة الساعات يؤدي باليد كما أن كثيراً من الصناع الريفيين يقومون بصنع الساعات في بيوتهم ، ويزيد اجر صانع الساعات في سويسرا على اجر الصانع في ميادين الإنتاج الأخرى بنسبة 60% مما يجعله من أكثر أعمال أوروبا كسبا ولكنه يعمل في ظروف قل أن يتحملها أكثر الناس صبرا وجلدا فالكلام محرم داخل المصنع لان البخار الخارج من الفم أثناء الكلام يسبب صدأ بعض أجزاء الساعة (52) .

وكانت صناعة الساعات السويسرية قد سجّلت رقماً قياسياً في عام 2012 ف ، حيث بلغت صادراتها 21.4 مليار فرنك سويسري ، مُحَقَّقة تَفُوقاً بنسبة 11% كاملة عن نتائج العام 2011. ولوحدها أعلنت مجموعة "ساعات سووتش" ، التي لا تباع ساعات الكوارتز العصرية فَحَسَب ، بل تتعدّها إلى العلامات التجارية العالمية الفاخرة مثل "بريجيت" و"بلانكين" ، عن زيادة في حُجْم مبيعاتها بمقدار 26% لنفس العام (53) ، وقد أفرزت هذه الزيادة الكبيرة في الطّلب

(51) مارتون رادكاي ، صناعة الساعات السويسرية ، نفس المصدر السابق ، آخر تحديث 24 - 4 - 2013

(52) أسماء المغلوث ، جريدة الرياض ، صانع الساعات السويسرية ، الخميس ربيع الآخر ، 1432 هجري ، 17 مارس 2011 ، العدد 15606

(53) مارتون رادكاي ، صناعة الساعات السويسرية ، مصدر سبق ذكره

، إنشاء مصانع جديدة لمكونات صناعة الساعات ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العمالة في هذا القطاع الصناعي الحيوي .

وفي فبراير 2013ف ، أشار اتحاد الساعات السويسري إلى أنه في الوقت الذي تعاني فيه القطاعات التصديرية الأخرى من صعوبات أكثر، فإنَّ أسُس نمو صناعة الساعات قوية وتعرض طلبا متزايدا خصوصا ساعات المعصم التي ارتفع متوسط سعر الساعة إلى 693 فرنك سويسري ، ويعود هذا بشكل رئيسي إلى الحصّة المتزايدة للساعات الأكثر غلاءً ، وشكّلت الساعات التي تقل قيمتها عن 200 فرنك (سعر التصدير) نسبة 68% من مجموع الحجم الكلي (54) .

واليوم نجد أن تقنية صناعة الساعات السويسرية باتت منافسة وتتحدى الصناعات القوية القادمة من الشرق حيث حافظت التقنية السويسرية في الساعات على تفوقها بتقديمها أثمن الساعات التي تصل أسعارها لعشرات الملايين والتي تصنع خصيصا لأصحاب الملايين والمليارات ، وتوظفت التقنية السويسرية لصناعة الساعات أحدث الأجهزة والمعدات التقنية حيث دخلت الحاسبات الاليكترونية في مجال هذه الصناعة التي تدر مليارات الدولارات سنويا على الشركات والمصانع أمنتجه لهذه الصناعة والتي يشارك فيها العديد من أثرياء العالم (55).

كما تُجسّد الساعة السويسرية معني القيمة المضافة الذي يعتمد عليه الاقتصاد السويسري ، فالشركات السويسرية لا تميل إلى خيار الإنتاج الكثيف للمواد الاستهلاكية الرخيصة ، لأن ذلك قد يضطرها إلى استيراد كميات هائلة من المواد الخام المُكلفة لتصنيعها ، وقد لا ترتفع القيمة الصافية لتلك المنتجات بشكل ملموس لدى تصديرها لمنافسة الأسواق العالمية .

أما تكاليف المواد الخام لتصنيع ساعة تُباع بقيمة 100 أو 3000 فرنك ، فلا تختلف كثيرا غير أن العمل الذي يُستثمر في تصميم وإنتاج وتسويق الساعة يفرض فرقا هائلا، نفس الشيء ينطبق على الشركات السويسرية الصغيرة التي تنتج الزيت المُشغل لمحركات الساعات ، إذ الكافيار (56) .

ب - صناعة الصيدلة والكيمويات :

تنشط شركات الصناعة الصيدلانية السويسرية في مُختلف أنحاء العالم ، وتتميز بالتسهيلات التي تقدمها على مُستوى الإنتاج و مؤسسات البحث التي تفتحها في بلدان عديدة ، وغالبا ما توجد

(54) المصدر اتحاد صناعة الساعات ، <http://www.fhs.ch/eng/homepage.html>

(55) أسماء المغلوث ، جريدة الرياض ، مصدر سبق ذكره

(56) مقالة علي الانترنت بعنوان : سويسرا ، علي الرابط -<http://www.el-wasat.com/portal/archive.php?id=459>

المقرات الرئيسية لتلك الشركات وأصولها أيضا في مدينة بازل ، وقد بدأت شركات مثل "نوفارتيس" نشاطاتها بتزويد قطاع صناعة النسيج المحلية بالصبغ والطلاء .

ومن القواسم المشتركة بين مختلف الشركات الصيدلية السويسرية عدم استيعاب السوق الداخلية سوى لكمية زهيدة من إنتاجها العام ، كما أنها تُنفق نسبة قد تصل إلى خمس إجمالي مبيعاتها على مجال الأبحاث وتطوير الإنتاج. فالقدرة على توفير أدوية جديدة ومربحة بشكل دائم شرط أساسي لازدهار الشركات الصيدلية ، خاصة وأن فترة صلاحية شهادة براءة الاختراع نادرا ما تتجاوز عشر سنوات.

ومن المواد الكيماوية التي تُنتج أيضا في سويسرا الصباغة واللّك والبرنيق ، فضلا عن النكهات والعطور التي لها أيضا علاقة وثيقة بالقطاع الصيدلي ، وتعتبر شركة "جيفودون" السويسرية الرائد العالمي في مجال تصنيع النكهات والعطور، وهو مجال يشهد ازدهارا لافتا. وعلى غرار قطاعات أخرى ، لجأ القطاع الصيدلي السويسري إلى انتهاج سياسة تجميع وحدات الإنتاج القائمة بعملية الاندماج الكبيرة في عام 1996 بين "ساندوز" و"سيبا غيغي" اللذين كونا "نوفارتيس" الأخيرة بين لتكون من ضمن الشركات العملاقة.

و إلى جانب شركات تصنيع الأدوية الكيماوية ، تأوي سويسرا شركات مزدهرة متخصصة في إنتاج الأدوية الطبيعية والبديلة ، وفي بعض الحالات يقتني عمالقة القطاع الصيدلي تلك الشركات لتضرب عصفورين بحجر واحد ، ونظرا لحجم سويسرا الصغير، يظل مخزونها من الباحثين النابغين محدودا ، مما دفع عددا متزايدا من الشركات الصيدلية السويسرية إلى نقل نشاطاتها البحثية إلى أمريكا الشمالية بهدف توسيع فريق علماءها الأكفاء ، ويتوقع أن تساهم حرية التنقل بين سويسرا ودول الاتحاد الأوروبي أيضا في إثراء حقل الأبحاث في الكنفدرالية(57) .

ثانيا - قطاع الزراعة

تؤمن الزراعة في سويسرا نحو ثلاثة أخماس احتياجات السكان ، ويتم استيراد ما تبقى من الأغذية التي يستهلكها الشعب السويسري من الخارج ، وأهم الأنشطة الزراعية تربية الأبقار، وذلك لكون الأراضي الصالحة للزراعة محدودة وبسبب المناخ أيضا ، وتؤمن تربية الأبقار نحو 75% من دخل المزارع في سويسرا ، ويأتي ذلك إلى حد كبير عن طريق مزارع الألبان ، وترعى معظم الأبقار اللبونة في المراعي الجبلية المرتفعة في الصيف ، ثم تعاد إلى الوديان في الشتاء ، ويُستخدَم جزء كبير من الحليب لصنع الأجبان للتصدير، ويربي المزارعون أيضاً

(57) مقالة بعنوان : صناعات وتصدير ، اخر تحديث 2012-1-10 علي الرابط <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=29205012>

المعز والأغنام والدواجن، والمزارع السويسرية صغيرة الحجم حيث تبلغ معدل مساحاتها ثلاثة هكتارات فقط لكل مزرعة ، ويبذل المزارعون عناية كبيرة في عملهم ، ليحصلوا من الأرض على أكبر إنتاج ممكن ، وتشمل المحاصيل الفواكه والقمح وغيره من الحبوب والبطاطس ، و العنب و الزيتون .

ثالثا - قطاع السياحة

منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي ، أخذ السياح يتوجهون بأعداد كبيرة إلى سويسرا ، واليوم تستقبل سويسرا أكثر من أحد عشر مليون سائح سنوياً ، وتوجد بها آلاف الفنادق والمنتجعات للسياح ، وتجذب الطبيعة الخلابة والبنية التحتية القوية ، والمراكز الرياضية في جبال الألب الكثير من الأشخاص أثناء إجازاتهم ، كما يقبل هؤلاء على التزلج بصورة خاصة ، فمعظم مسارات التزلج خالية من الأشجار، لأنها أعلى من الارتفاع الذي يتوقف فيه نمو الأشجار، وفي الصيف يتجه إليها السياح الراغبين في تسلق الجبال ، فكثير من الزائرين يأتون للتمتع بالهواء الجلي الجاف النظيف الصحي ، كما يأتون للاستمتاع بجمال جبال الألب ، وكذلك تجذب السائحين المهتمين بالرياضة المائية على بحيرة جنيف وغيرها من البحيرات(58).

رابعا - القطاع المصرفي

الشعب السويسري شعب دقيق وماهر ومنظم وحريص في التعاملات المالية والتجارية ، لذلك برعوا في الصيرفة وأصبحت مصارفهم مصدر ثقة منذ أكثر من ثلاثة قرون ، وقانون السرية المصرفية الذي يميز المصارف السويسرية قانون مقدس في سويسرا ، صيغ من قبل البرلمان ليحمي تفاصيل حسابات العملاء(59).

وتُعد الخدمات المصرفية من الأنشطة الاقتصادية السويسرية المهمة ، فالمصارف السويسرية تجذب ودائع من مواطني كثير من الدول ، إذ تكاد تكون أكثر مصارف العالم أماناً ، ويعود ذلك جزئياً إلى حياد هذه الدولة ، ومن الممكن للمودعين أن يختاروا استخدام أرقام بدلاً من أسمائهم ، وهي أرقام لا يعرفها أحد غيرهم وبضعة مسئولين في المصرف ، وبهذه الطريقة يمكن الحفاظ على سرية الثروات الخاصة ، ويعاقب القانون السويسري أي موظف مصرفي

58) قاسم رستم بكرا ، السياحة في سويسرا ، مصدر سبق ذكره

59) موسي مهدي ، الحسابات السويسرية بين الأسطورة جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط ، الجمعة 21 ذو القعدة

1431 هـ 29 أكتوبر 2010 العدد 11658

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=592960&issueno=11658#.U2AmtNrnm_IU

ينتهك هذه السرية بالغرامة والسجن ، إلا انه من الممكن خرق السرية لأغراض التحقيق في قضايا إجرامية(60) .

ويوجد في سويسرا زهاء 2700 فرع مصرفي ، ويشغل هذا القطاع أكثر من 100000 شخص ، كما تُعتبر إدارة الثروات بمختلف أنواعها أساس القطاع المصرفي السويسري ، وينطبق ذلك على العديد من المصارف الخاصة التي يتركز عدد كبير منها في مدينة جنيف. وتضمن تلك المصارف عناية فردية وسرية تامة مقابل إيداع الزبون لمبلغ لا يقل عن مليون فرنك ، وهو مبلغ قد يُحمل المصرفي مسؤولية شخصية عن حساب المعني بالأمر، وقد أصبحت البنوك اليوم تحترس من لجنة المصارف الفدرالية ، ومراقبي عمليات غسل الأموال بصفة عامة ، ولا تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سويسرا إشكالية في مجال غسل الأموال.

وتعد سويسرا بالفعل من الدول التي تتوفر على أكثر القوانين صرامة على مستوى محاربة غسل الأموال ، لأن المصارف مُجبرة على إتباع قواعد مُتشددة لدى التعامل مع العملاء . ويتوزع أكثر من 100 فرع مصرفي سويسري في مختلف بقاع العالم ، ومع أن معظم نشاطات تلك المصارف تتم خارج سويسرا ، فإن العملاء يضعون ثقتهم بوضوح في خبرة سويسرا واستقرارها النقدي والسياسي ، ويعد مبدأ السرية المصرفية الذي تشتهر به البنوك السويسرية من أسباب نجاح النظام المصرفي ، ولئن كان يُساء فهمه في غالب الأحيان ، لأن السرية المصرفية ليست مطلقة حيث لا تُطبق مثلاً في حال إجراء تحقيق إجرامي . ومن الدلائل على سعي القطاع المصرفي السويسري إلى الالتزام بالمعايير الدولية موافقة الكنفدرالية على فرض ضريبة مُسبقة مُحْتَسَبة على مدخرات مواطني الاتحاد الأوروبي المودعة في البنوك السويسرية ، وتُسلم تلك الضرائب لاحقاً لسلطات البلد الأوروبي الذي ينحدر منه صاحب الحساب .

خامساً - قطاع المواصلات

تمتلك سويسرا مواصلات ممتازة على الرغم مما تسببه الجبال من صعوبات في السفر، وتملك الحكومة شبكة السكك الحديدية بأكملها تقريباً وتقوم بتشغيلها ، ويخترق عدد كبير من أنفاق القطارات جبال الألب ، ومنها نفق سمبلون الذي يبلغ طوله 19,8 كم ويعد من أطول أنفاق السكك الحديدية في العالم .

(60) مقالة بعنوان : هل سويسرا حقاً بلد المصرفيين ، علي موقع سويس انفو <http://www.swissinfo.ch/ara>

وتصل الطرق المعبدة والطرق السريعة في سويسرا إلى كل مكان بما في ذلك المناطق الجبلية ، لكن الطرق الملتوية في الشبّاب الشديدة الارتفاع لا تفتح إلا لبضعة أشهر في السنة ، فالثلوج الكثيرة تمنع استخدامها إلا في الصيف ، وكان نفق سان برنارد الكبير البالغ طوله 5,6 كم أول نفق للسيارات يخترق جبال الألب ، وهو يصل بين سويسرا وإيطاليا ، أما نفق طريق سانت جوتهارد الذي يمتد مسافة 16,32 كم ، فهو أطول أنفاق السيارات في العالم ، ويصل نهر الراين مدينة بازل ببحر الشمال ومن خلاله تستطيع المراكب الكبيرة التي تنقل نحو 7,3 مليون طن متري من البضائع في السنة أن تصل إلى بازل⁽⁶¹⁾ ، ويوجد مطار دولي في كل من جنيف وزيوريخ ، وتصل طائرات الخطوط الجوية السويسرية التابعة للقطاع الخاص إلى حوالي أربعين دولة ، وهي شركة الطيران العالمية الوحيدة في سويسرا.

سادسا - قطاع الاتصالات

تصدر في سويسرا نحو تسعين صحيفة يومية. ومن أكبر الصحف ديربليك وبيان زيوريخ اليومي، وصحيفة زيوريخ الإخبارية وجميعها تنشر في زيوريخ ، ومعظم صحف سويسرا غير تصدر باللغة الألمانية ، ولكن بعضها يصدر باللغة الفرنسية والإيطالية ، كما توجد بضع صحف يومية تصدر بلغة الرومان .

وهناك شركات خاضعة للحكومة ، تدير شبكة إذاعة وشبكة تلفزيونية بكل من اللغات الرسمية الثلاث ، كما تذاع بعض البرامج بالرومانية ، وإضافة إلى ذلك توجد عدة محطات إذاعة يملكها القطاع الخاص في سويسرا، وجميع العائلات السويسرية تقريباً تملك جهاز راديو وجهاز تلفزيون في الأقل ، كما تدير الحكومة الخدمات البريدية والبرقية والهاتفية⁽⁶²⁾ .

سابعا - قطاع التعليم

تُلزم قوانين سويسرا الأطفال السويسريين بالدراسة في المدارس، ولكن الحدين الأدنى والأقصى للعمر متفاوتان ، وفي معظم الكانتونات ، يُلزم الأطفال بالذهاب إلى المدارس بين سني السادسة والرابعة عشرة ، ويتم التعليم باللغة القومية المحلية ، وتتاح لكل طفل فرصة تعلم لغة أخرى من اللغات القومية.

ويمكن للطلاب الذين ينوون دخول الجامعات اختيار نوع من ثلاثة أنواع من المدارس الثانوية ، حيث تتخصص المدارس الثانوية في تدريس اللغتين الإغريقية واللاتينية و اللغات الحديثة و الرياضيات والعلوم ، ويدرس باقي الطلاب في المدارس المهنية أو الفنية ، وفي الوقت نفسه

(61) مقالة بعنوان : قطاع الاتصالات في سويسرا ، علي موقع سويس انفو
<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=29205012>

(62) قاسم رستم بكرا - الاتصالات في سويسرا -

<http://ency.kacemb.com/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7/>

يتلقون تدريباً مهنيًا ، وهناك أعداد متزايدة من الكبار الذين يتلقون دورات تعليمية من أجل تحقيق أهدافهم المهنية .

وتوجد في سويسرا سبع جامعات ومعاهد مختلفة للدراسات الجامعية ، وأقدم الجامعات جامعة بازل التي أسست عام 1460م ، أما أكبرها فهي جامعة زيورخ التي يبلغ عدد طلابها نحو ستة عشر ألفًا طالبًا ، وجميع الجامعات حكومية ولا يدفع طلابها أية مصروفات.(63)

ثامنا - قطاع الطاقة

تستخدم الطاقة عادة في المكان الذي توجد فيه ، حيث يعتبر نقلها أمرا صعباً ، وكذلك يقتصر تحويل القوى الهيدروليكية إلى طاقة ميكانيكية على ضفاف المجاري المائية ، كما هو الحال في طواحين الهواء التي تُبنى في مناطق كثيرة الرياح ، أما الطاقة الميكانيكية ذات المصدر المائي أو الهوائي فلا يمكن نقلها إلا لمسافة قصيرة جداً عن طريق استخدام أحزمة (السيور) على سبيل المثال ، وبالنسبة للأخشاب التي تُستخدم لأغراض التدفئة ، يمكن نقلها ولكنها نادراً ما تُنقل لمسافات بعيدة ، بسبب الاحتياجات ومواقع الغابات الجغرافية .

وفي سويسرا تعتبر الطبقة الجوفية شحيحةً بالمواد الخام (الأولية) القابلة للاستغلال ، بالنسبة لقطاع الطاقة ، فقد كان باستطاعة الفحم المستخرج تلبية احتياجات معينة في البلاد لبعض الوقت ، في حين انه لا وجود لأي استغلال للطاقة الجوفية في سويسرا اليوم ، وتشكل موارد الطاقة الموجودة في سويسرا طاقة متجددة كطاقة المياه الهيدروليكية والطاقة الهوائية ، والطاقة الشمسية ، ويتنوع استخدام كل نوع من عناصر الطاقة بحسب الاحتياجات والمصادر المحلية والتقدم التكنولوجي في نفس المجال (64).

وفي ما يلي نستعرض عناصر الطاقة المحلية المتوفرة لسويسرا والتي تعد فيها مصادر الطاقة الهيدروليكية والمتمثلة في الموارد المائية أهم عناصرها :

أ - الخشب

لقد كان الخشب منذ فترة طويلة، المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة في سويسرا ، ففي أوائل القرن العشرين ، كفل الخشب قرابة 15% من احتياجات الطاقة في البلاد إبان نقص الفحم ، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى غطى الخشب ما يقارب 20% من الاحتياجات ، وقد أخذ استخدام الخشب في الانخفاض حتى عام 1939م ، أما خلال الحرب العالمية الثانية ، بلغ إنتاج الخشب كمصدر طاقة ، قيمة أعلى بكثير من النمو الطبيعي للخشب في سويسرا ففي عام

(63) قاسم رستم بكرا ، نفس المصدر السابق

(64) قطاع الطاقة في سويسرا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، www.wikipedia.org

1941 و 1942 م ارتفع الاستخدام إلى 200% مقارنة بالنمو الطبيعي للخشب ، وخلال هذه الفترة بلغ الخشب ما مقداره 30% من استهلاك الطاقة الإجمالي في البلد وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، انخفضت حصة الخشب في الطاقة المستخدمة في سويسرا ، حتى بلغت 1% فقط من الاستخدام النهائي عام 1970م ، وبعد الصدمة البترولية الأولى عام 1985 م ، ارتفعت هذه الحصة بشكل طفيف لتبلغ 1,6 % وفي عام 2007م ، بلغ الخشب 3.6% من الاستهلاك النهائي لعناصر الطاقة وبمقدار بلغ 31000 تيرا جول (65).

ب - القوة الهيدروليكية

تتميز هيدرولوجية سويسرا بوجود العديد من مجاري المياه في جميع أنحاء البلاد ، فهذه المجاري قد استُخدمت بشكل سريع جداً لتوفير الطاقة الميكانيكية الضرورية لاحتياجات السكان عبر منشآت ممتدة على طول خط المياه ، وفي بداية القرن العشرين ، كانت المنشآت الهيدروليكية تُزود بالطاقة الميكانيكية مباشرة ، وبداية من العقد الأول من القرن العشرين شُرع في بناء سدود التجميع في جبال الألب ، فنقل الكهرباء يسمح بإبعاد مواقع الإنتاج عن مواقع الاستهلاك ، و في عام 1925 لم يتجاوز تحويل الطاقة الهيدروليكية بشكل مباشر لطاقة ميكانيكية أكثر من 80 جيجا واط في الساعة سنوياً ، أي ما مقداره 4% من القوى الهيدروليكية للبلاد ، وخلال الأعوام 1950م - 1970م أقامت سويسرا العديد من مراكز الطاقة الكهرومائية.

وفي عام 2007م ، أصبح استخدام القوى الهيدروليكية في الطاقة الميكانيكية لا يكاد يذكر ، حيث تنتج 130940 تيرا جول ، وهذا يمثل 57,8% من الإنتاج المحلي لعناصر الطاقة الأولية(66).

واليوم استخدام الطاقة الهيدروليكية في إنتاج الكهرباء يوفر 13% من احتياجات سويسرا من الطاقة ، حيث تستفيد الكانتونات الجبلية من استخراج الكهرباء بواسطة الطاقة المائية بما قيمته 11 مليار فرنك سنوياً ، كما تقوم سويسرا منذ منتصف السبعينيات بتصدير جزء من الكهرباء المنتجة من الطاقة المائية إلى بعض دول أوروبا ، وتمثل بذلك مركزاً هاماً لتصدير الطاقة(67) .

(65) وزارة البيئة والنقل والاتصالات ، المكتب الفدرالي السويسري ، الطاقة المستخرجة من الخشب SFOE 2007- 1910

(66) الطاقة الهيدروليكية ، المكتب الفدرالي السويسري ، نفس المصدر السابق ، 2007

(67) مقالة بعنوان سويسرا ، على الرابط ، <http://www.el-wasat.com/portal/archive.php?id=459>

ج - الغاز :

من عام 1985م حتى عام 1994م ، كان الغاز يستخرج من التربة السويسرية في فينستيروالد (Finsterwald) التابعة لإقليم لوسيرن (Lucerne) وفي ذروته لم يمثل هذا الإنتاج إلا 0.4% من الإنتاج الأولي للطاقة عام 1985م ، وتعتبر حقول الغاز الطبيعي المكتشفة في الغاز سويسرا ضئيلة للغاية كي يعول عليها في الاستثمار الاقتصادي ، وفي عام 1960م بدء إنتاج في سويسرا عن طريق تكرير المواد البترولية (68) .

د - طاقات متجددة أخرى

يصنف المكتب الفدرالي للبيئة في إحصائياته كطاقات متجددة في سويسرا كل من : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الحيوي والوقود الحيوي ، فمذ عام 1960 يخضع استخدام هذه الطاقات للمجلس الفدرالي للطاقة SFOE ، ومنذ ذلك الحين شكلت الطاقة الناتجة عن استخدام هذه الطاقات المتجددة ارتفاعاً مستمراً ، فمن 4800 تيراجول عام 1990 م ، و 7790 تيرا جول عام 2000 ، إلى 11340 تيرا جول عام 2007 (69) .

وتولّد الطاقة الشمسية من مصدرين : الخلايا الشمسية والحرارة الشمسية ، في الحالتين يضل الإنتاج هامشياً حيث لا يتجاوز 0.5% من إنتاج الطاقة في البلاد ، أما بالنسبة لاستخدام طاقة الرياح لتشغيل الطواحين الهوائية أسوة بالدول المجاورة لسويسرا كألمانيا والدنمارك ، فقد لقي هذا الاستخدام تهميشاً فور وصول البخار والكهرباء ، وذلك نتيجة لعدم ملائمة الظروف الجغرافية المتمثلة في وعورة التضاريس السويسرية وارتفاعاتها ، مما يجعل من العلو أكثر الأماكن ملائمة لنصب الطواحين الهوائية ، وبين عامي 2005 – 2007 بلغت القدرة الناتجة عن الطواحين الهوائية 11.6 ميغاواط ل 28 طاحونة ، وفي عام 2007 بلغ إنتاج الكهرباء عن طريق الرياح 16 جيجاوات في الساعة ليكون 0.025% من إجمالي إنتاج الكهرباء في سويسرا (70) .

الخلاصة

انه ومن خلال تتبع المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي والاقتصاد السويسري ، يظهر لنا بوضوح مدي انكشاف الاقتصاد الليبي علي الاقتصاد العالمي ، وذلك نتيجة للاعتماد الكبير و شبه المطلق علي القطاع النفطي رغم الخطط والميزانيات التي صرفت لتنويع مصادر الدخل

(68) المصدر : وزارة البيئة والنقل والاتصالات ، المكتب الفدرالي السويسري SFOE - 2006

(69) المصدر : وزارة البيئة والنقل والاتصالات ، المكتب الفدرالي السويسري SFOE - 2007

(70) المصدر : نفس المصدر السابق SOFE - 2007

والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، مما يضع الاقتصاد المحلي في خطر تقلبات أسعار السوق النفطي العالمي ، كذلك لا يمكن الاعتماد علي النفط كمصدر للدخل علي ألمدي الطويل لإمكانية نضوبه ، مما يستوجب إعادة النظر في القطاعات التي من شأنها الإحلال محل النفط كمصدر أساسي للدخل كقطاع الخدمات والذي يعد ثاني أكبر مصدر للدخل بعد النفط في الاقتصاد المحلي ، وعلي العكس تماما بالنسبة للاقتصاد السويسري والذي يتميز بدرجة انكشاف منخفضة ويرجع ذلك لتنوع الصناعات والأنشطة الاقتصادية في سويسرا ، ولعل سويسرا هي النموذج الأمثل الذي يجب أن يحتدا به ويستفاد منه في مجالي الخدمات والصناعات الدقيقة وصناعة الكيماويات لتناسبها مع الميزة النسبية التي تمتلكها ليبيا في هذين القطاعين خصوصا.

الفصل الرابع

تطور العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا وآفاقها المستقبلية

(1-4) المبحث الأول : تطور العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا

(1-1-4) المقدمة

تعد دراسة تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات ، كما أن تحليل سير تلك العلاقات والآليات التي تحكمها ومعوقاتهما والنتائج المنبثقة عنها وسبل معالجتها ، تعد مؤشرا لمدي أهمية وقوة أو ضعف الروابط الاقتصادية وخاصة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة .

في هذا المبحث نقوم بدراسة و بتحليل واقع العلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية ، أي بين بلدين احدهما يمتلك تقنية متطورة وشركات كبري قادرة علي تنفيذ المشاريع بمختلف الأنواع والمستويات ومن جميع النواحي المهارية والتكنولوجية ، وبين بلد آخر يمتلك الموارد الطبيعية اللازمة والتي تعد محرك أساسي للنشاط الاقتصادي والتي علي رأسها النفط ، بالإضافة إلي الموقع الاستراتيجي الذي يؤهل ليبيا بان تكون الخيار الأمثل للعديد من دول أوروبا ولا سيما سويسرا في التوسع وفتح الأسواق الأفريقية أما منتجاتهم ، مما خلق حاجات متزايدة إلي توثيق العلاقات بين البلدين .

(2-1-4) الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين البلدين⁽¹⁾ :

أولا : اتفاقية تشجيع وضمان وحماية الاستثمار :-

تم التوقيع عليها بين ليبيا والاتحاد السويسري بمدينة بيرن السويسرية بتاريخ 2003/12/8 ميلادي ، وصادق عليها البرلمان السويسري ، وما كان يعرف بمؤتمر الشعب العام في ليبيا بموجب القانون رقم 15 لسنة 2004 ميلادي ، والصادر بتاريخ 2004/3/6 ميلادي ، وبذلك دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2004/5/28 .

ثانيا : اتفاقية النقل الجوي :-

تم التوقيع عليها بطرابلس بتاريخ 2005/8/21 ميلادي ، حيث أفادت السفارة السويسرية بأن البرلمان السويسري صادق علي الاتفاقية ، أما فيما يتعلق بالجانب الليبي أحييت الاتفاقية من رئاسة الوزراء إلي المؤتمر الوطني العام للمصادقة عليها حتى تدخل حيز التنفيذ ، وتضمنت تحديد الناقل الجوي من كل جانب ، الخطوط الجوية الليبية والخطوط الإفريقية من الجانب

1) وزارة الاقتصاد ، إدارة التجارة الخارجية ، قسم التعاون الدولي ، الشؤون الأوروبية ، تقرير بشأن سير العلاقات التجارية بين ليبيا وسويسرا ، طرابلس ، 5-6-2006

الليبي ، والخطوط السويسرية من الجانب السويسري ، كذلك تحديد عدد سبع رحلات أسبوعيا لكل جانب (2) .

ثالثا : مشروع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي : -

عقدت جولة المباحثات الأولى حول مشروع الاتفاقية المقدم من الجانب السويسري بطرابلس خلال الفترة من 21 إلى 23 /8/ 2007 ، وتم الاتفاق علي مجمل البنود ماعدا بعض البنود التي ضلت عالقة ، واقترح الجانب السويسري موعدا لعقد الجولة الثانية غير أن ذلك لم يتحقق نتيجة دخول البلدين في مرحلة توتر (3) .

رابعا : مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري : -

قدمت من الجانب السويسري واختلف حولها رأي خبراء البلدين ، ففي حين كانت ما يعرف باللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار سابقا ، تري بان ليبيا وقتها في طور الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية ، الأمر الذي يستدعي التريث في إبرام أي اتفاقية في هذا المجال والاكتفاء بتوقيع مذكرات تفاهم ، بينما رأي الجانب السويسري ضرورة التوقيع علي اتفاقية وليس مذكرة تفاهم ، وذلك لاحتواء الاتفاقية علي بنود واضحة وملزمة للطرفين حول عدد من القضايا مثل الدولة الأولى بالرعاية ، ومنح معاملة متساوية لمواطني البلدين ، نظم الدفع وحماية الملكية الفكرية ، بالإضافة إلي جوانب فنية تتعلق بتقلبات السوق ، هذا بالإضافة إلي انه وفقا للقانون السويسري فان هكذا وثيقة ينبغي عرضها علي البرلمان السويسري ، وكان موقف قطاع الاتصال الخارجي والتعاون الدولي وقتها الموافقة علي التوقيع علي الاتفاقية بعد دراستها من الجهات ذات العلاقة ، وصياغتها في شكل يحافظ علي مصالح ليبيا ، وبناء علي ذلك وضع الجانب الليبي ممثلا في إدارة التجارة الخارجية باللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار سابقا ملاحظاته علي المشروع السويسري ، حيث قامت إدارة التعاون وقتها بإحالتها إلي إدارة شؤون القانون الدولي والمعاهدات بتاريخ 2008/4/30 ، لتضمينها بالمشروع السويسري توطئة لصياغة مشروع ليبي مقابل للسويسري (4).

(4-1-3) : تطور العلاقات الاقتصادية من خلال التعاون بين ليبيا وسويسرا

أولا : تقارير حول المساعدات وبرامج التعاون بين سويسرا ليبيا :

كانت استجابة سويسرا سريعة وفي وقت مبكر إلي الثورة التي اندلعت في ليبيا ، إدراكا منها

(2) وزارة الخارجية ، قسم التعاون الأوروبي ، إدارة شؤون القانون الدولي ، تقرير حول الاتفاقيات الموقعة ومشاريع الاتفاقيات المتبادلة بين ليبيا والاتحاد السويسري ، طرابلس ، 2011 مسيحي

(3) نفس المصدر السابق

(4) وزارة الاقتصاد ، اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري بين ليبيا وسويسرا ، مصدر سبق ذكره

بان قضايا الأمن والهجرة والمصالح الاقتصادية تعتمد أساسا علي الأوضاع الديمقراطية في المنطقة ، لذلك اصدر المجلس الفدرالي تكاليفات إلي ثلاث إدارات فيدرالية لتكثيف أنشطتها ، وتطوير إجراءات دعم واضحة وجديدة بشكل سريع ، وشاركت الإدارات الفدرالية التالية في برنامج الدعم لمصلحة شمال إفريقيا (5) :

1- الإدارة الفدرالية للشرطة والعدل (FDJP) من خلال المكتب الفدرالي للهجرة (FOIM)
2- الإدارة الفدرالية للشؤون الاقتصادية (FDEA) من خلال أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية (SECO) .

3- الإدارة الفدرالية للشؤون السياسية (FDFA) من خلال إدارة الشؤون السياسية (DPA) ، وإدارة القانون الدولي العام (DPIL) ، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) .

و ركز برنامج الدعم السويسري لشمال إفريقيا علي ثلاث مجالات أساسية :

- دعم وتشجيع النمو الاقتصادي وخلق الوظائف .

- تسهيل الانتقال للديمقراطية وتحسين وضع حقوق الإنسان .

- دراسة مسائل الهجرة وحماية الأشخاص المضطهدين بشكل خاص .

ومنذ صدور قرار المجلس الفدرالي المشار إليه ، فقد تم تنفيذ العديد من المشاريع برعاية

برنامج الدعم في شمال إفريقيا ، ومن أهمها (6):

أ – **الإخلاء العاجل والإغاثة** : حينما اندلع الصراع في ليبيا ، فان ما يقارب المليون شخص نزحوا من البلاد باتجاه تونس ومصر ، وقامت المساعدة الإنسانية السويسرية بإرسال فرق طوارئ عاجلة علي الأرض ، لتوزيع مواد إغاثة عاجلة وإمدادات طبية ، كما نفذت مشروعات طبية في بنغازي ، وقام المكتب الفدرالي للهجرة والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بتقديم تمويل لمساعدة العمالة المهاجرة للعودة إلي بلدانهم .

ب – **موقف عاجل لتجميد أصول من هم في السلطة سابقا** : حيث كانت سويسرا البلد الأول في العالم التي أقدمت علي تجميد أصول الشخصيات السياسية رفيعة المستوى في كل من تونس ومصر وليبيا و ومنذ ذلك الحين تعمل سويسرا مع سلطات الدول المذكورة علي إعادة تلك الأصول المنهوبة بشكل عاجل .

ج – **تعاون مستهدف في مجال الهجرة** : حيث تعمل سويسرا علي مقاربة مفاهيمية للهجرة ، فهناك مشاريع محددة إما أطلقت أو بصدد إطلاقها حاليا ومستقبلا ، واحد تلك المشاريع المنفذة

(5) وزارة الخارجية ،قسم التعاون الأوروبي ،إدارة التعاون الدولي ،تقرير حول المساعدات وبرامج التعاون بين سويسرا وبعض دول شمال إفريقيا ، طرابلس ، 2013-10-22

(6) نفس المصدر السابق

تتمثل في تقديم المساعدة لمن علقوا عل الحدود الليبية ، وتبقي سويسرا بحاجة إلي تأسيس شراكة في مجال الهجرة مع تونس بما يمكن تنظيم موجات الهجرة ، ودراسة أسباب ضغوط هذه الظاهرة ، والأولوية المهمة بالنسبة لسويسرا تتمثل في تحسين ظروف عودة الأجانب الذين تم رفض طلبات لجوئهم ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعاون مؤسساتي واتفاقيات تنائييه .

كما ركز برنامج المساعدات والتعاون السويسري تجاه دول شمال إفريقيا وعلي رأسها ليبيا خلال الفترة من 2011 إلى 2016 ميلادي ، علي ثلاث مجالات هي (7) :

I – التحول نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان

II – التنمية الاقتصادية والتوظيف

III – الهجرة والحماية

بالإضافة إلي ذلك ، فقد قدمت سويسرا خلال عامي 2010 و 2012 ميلادي ، مساعدة إنسانية لتخفيف الأزمة في ليبيا هذا بيانها بحسب المصادر السويسرية الرسمية :

الالتزام التنائي للحكومة السويسرية	2010 مليون فرنك سويسري	2011 مليون فرنك سويسري	2012 مليون فرنك سويسري
برامج الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)			
تعاون التنمية التنائي	0.00	0.00	1.00
مساعدة إنسانية	0.15	4.10	0.40
أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية (SECO)			
تنمية وتعاون اقتصادي	0.00	0.00	0.00
المكتب الفدرالي للهجرة	0.00	0.50	0.50
الشؤون السياسية الفصل السابع (IV) (PAIV)			
إدارة القانون الدولي (DIL)	-	تعاون تقني	
أمانة الدولة للتعليم والبحث العلمي			
المجموع	0.15	4.60	1.90

المصدر : وزارة الخارجية ، ادارة التعاون الدولي ، قسم الشؤون الاوروبية 2013

وتعمل الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC) من خلال الإدارة الفدرالية للشؤون السياسية (FDFA) مع المكتب الفدرالي للهجرة ، علي تقييم الإمكانيات المتوفرة في ليبيا للقيام بأنشطة بالخصوص ، كما قررت الإدارة الفدرالية للشؤون السياسية دعم التحول الديمقراطي في ليبيا بالتنسيق مع البعثة الخاصة للأمم المتحدة في ليبيا ، وأي أنشطة تقوم سويسرا بتنفيذها في ليبيا

(7) نفس المصدر السابق

ستكون بالتنسيق وبشكل تكاملي من خلال مختلف الفاعلين السويسريين ، كما أن الدعم السويسري سيعتمد على الشراكات التي تهدف إلى تقديم حلول دائمة للمشاكل المحلية ، ومن الأنشطة التي جري تنفيذها حتى أكتوبر 2012 ميلادي ، هي كالآتي(8) :

1-التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان : مشاركة برنامج UNDP لدعم الانتخابات الديمقراطية في ليبيا ، بالإضافة إلى دعم مراقبة الانتخابات بواسطة وكالة التنمية والتعاون السويسرية ، حيث تولت سويسرا توفير غرف التصويت للانتخابات التي جرت في ليبيا وشارك مراقبوها في تلك الانتخابات .

2- دعم أنشطة نفذت كجزء من البرنامج الإقليمي الليبي بتنظيم من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) مركز الامتياز والشهرة العالمي المستقل .

3-البرنامج الإقليمي لتنمية المنتجات المالية والخدمات للمناطق المهمشة من خلال الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والتنمية السويسرية .

4- دعم مالي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ، بهدف إعادة المواطنين الذين نزحوا من ليبيا في بداية الصراع بالتعاون بين المكتب الفدرالي السويسري للهجرة ووكالة التعاون والتنمية السويسرية .

5- مشاريع إقليمية ومتعددة الأطراف ، بالإضافة إلى تنفيذ أنشطة أخرى في ليبيا هي حاليا تحت الدراسة ، بالتعاون بين المكتب الفيدرالي للهجرة ووكالة التعاون والتنمية السويسريين

ثانيا - التبادل التجاري

يعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة حجم التبادل التجاري بين دولتين ، من خلال حساب الفرق بين قيمة صادرات بلد ما خلال فترة ما وبين واردات نفس البلد . ويعد الميزان التجاري ذا دلالة كبيرة في رصيده الايجابي والسلبي ، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني ، فهو يشير إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية والقدرة على تشغيل الأيدي العاملة ، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته لضمان مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية ، أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في البلد الذي يعانيه ،

(8) وزارة الاقتصاد ، إدارة التجارة الخارجية ، تقرير بشأن البرامج المساعدة والتعاون المتعلقة بليبيا ، طرابلس ، 2013

ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية الحاجات الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات ، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج ، ما يؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبه (9) .

جدول رقم (11) حركة التبادل التجاري بين ليبيا وسويسرا خلال الفترة (2000 – 2012)

السنة	الصادرات		الواردات		م. التجاري
	القيمة (فرنك سويسري)	نسبة النمو	القيمة (فرنك سويسري)	نسبة النمو	
2000	660,409,201	68.0	107,450,719	25.5	552,958,482
2001	781,063,969	18.3	111,390,854	3.7	669,673,115
2002	658,719,411	-15.7	137,649,730	23.6	521,069,681
2003	756,158,953	14.8	122,986,303	-10.7	633,172,650
2004	793,615,661	5.0	190,150,455	54.6	549,465,206
2005	1,349,924,047	70.1	187,216,157	-1.5	1,162,707,890
2006	1,677,173,727	24.2	239,447,312	27.9	1,437,726,415
2007	1,658,860,068	-1.1	278,521,168	16.3	1,380,338,900
2008	3,324,090,661	100.4	282,387,181	1.4	3,41,703,480
2009	717,671,899	-78.4	156,284,426	-44.7	561,387,473
2010	484,982,873	-32.4	109,594,716	-29.9	375,388,157
2011	135,770,644	-72.0	97,397,209	-11.1	38,373,435
2012	1,329,070,950	878.9	215,291,335	121.0	1,113,779,615

المصدر: الملحق التجاري ، السفارة السويسرية ، طرابلس

ومن خلال تتبع حركة التبادل التجاري بين ليبيا وسويسرا خلال الفترة (2000-2012) نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا مستمرا لصالح ليبيا ، وبلغ أعلى معدلاته في عام 2008 ، ويرجع ذلك الارتفاع نتيجة لزيادة الكميات المصدرة من النفط الخام إلى سويسرا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط ، وفي سنة 2009 تراجعت الواردات السويسرية من ليبيا بنسبة 78% لتستقر عند حدود 718 مليون فرانك ، وجل هذه الواردات من النفط الخام ، كذلك انخفضت الصادرات السويسرية إلى ليبيا حيث بلغت 282 حوالي مليون فرنك سنة 2008 لتصل إلى 156 مليون فرنك سنة 2009 ثم إلى أقل من 110 مليون فرنك سنة 2010 ، ثم ازدادت وثيرة التدني للنشاط التجاري بين البلدين نتيجة هذا التراجع 90% منذ اندلاع الأزمة الدبلوماسية بين البلدين منتصف عام 2008 مرورا بالثورة و حتى نهايات العام 2011 ، ومع بدايات العام

(9) الموسوعة العربية ، المجلد العشرون ، الميزان التجاري ، العلوم القانونية والاقتصادية

2012 ، حيث شهدت ليبيا نوعا من الاستقرار السياسي والاقتصادي ، عاد النشاط التجاري بين البلدين وحقق فائضا جيدا لصالح ليبيا وبلغ مستويات مرتفعة نسبيا مقارنة بالأعوام الثلاث التي سبقتها ، وبالرغم من ذلك التحسن إلا أن الميزان التجاري بين ليبيا وسويسرا لا ينسجم مع الإمكانيات التصديرية لكلا البلدين ، حيث لا تتجاوز كمية صادرات ليبيا من النفط الخام إلى سويسرا 3% من إجمالي الصادرات الليبية ، كما تحتل ليبيا كبلد مستورد أهمية ثانوية بالنسبة لسويسرا حيث تستورد ليبيا مالا يزيد عن 2% من إجمالي الصادرات السويسرية لدول العالم ، وتتمثل هذه الواردات في الآليات والمنتجات الطبية والصيدلية ووسائل النقل والسلع الزراعية والساعات⁽¹⁰⁾.

1- الواردات الليبية من سويسرا

جدول رقم (12) الواردات الليبية من سويسرا خلال الفترة (2010-2004)

القيمة بالدينار الليبي

السنة البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
حيوانات حية ومواد غذائية محفزة وتبغ	3478257	55726998	42648239	24317788	4659326	5430223	257526	136518357
منتجات الصناعات الكيماوية	5356451	4261211	39306211	46352183	20286616	26681080	19791493	162035245
اللذان والمطاط ومصنوعاتهم	2666632	11764316	14861833	467266	820925	608319	-	31189291
الآلات و المعدات والأجهزة الكهربائية	-	9994603	4893090	77042510	47417637	25120635	1953291	166421766
معدات النقل	40350659	127576029	363160	56843089	293785	3235831	11943	101098467
منسوجات ومواد نسجية	-	-	-	85072	20276	-	-	105348
الأجهزة البصرية و الفوتوغرافية	-	-	-	10031071	5918639	10377675	47564	26374949

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات ،ملخص إحصائيات التجارة الخارجية ، سنوات متفرقة

(10) لرينات كوينزي ، مقالة بعنوان ليبيا ليست سوي سوق محدودة جدا للاقتصاد السويسري ،موقع سويس انفو

www.swiss.info.ch

يشير الجدول رقم (12) إلى أن الواردات من الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية والتي تسهم مساهمة فعالة في التنمية تستحوذ علي النصيب الأوفر من إجمالي الواردات في اغلب السنوات حيث بلغ إجمالي ما تم استيراده خلال الفترة (2004 – 2010) مبلغا وقدره 166421766 دينار ليبي ، ثم يأتي في المرتبة الثانية منتجات الصناعات الكيماوية والتي بلغ فيها إجمالي الواردات منها خلال الفترة (2004 - 2010) مبلغا وقدره 162035245 دينار ليبي ، تليها في المرتبة الثالثة المواد الغذائية والحيوانية ومنتجاتها والتي بلغ إجمالي الواردات منها خلال نفس الفترة مبلغ وقدره 136518357 دينار ليبي ، بعد ذلك تأتي معدات النقل في المرتبة الرابعة والتي بلغ فيها إجمالي خلال نفس الفترة الواردات مبلغ وقدره 101098467 دينار ليبي ، ثم بعد ذلك تأتي اللدائن والمطاط ومصنوعاتهم ثم الأجهزة البصرية والفوتوغرافية ثم المنسوجات والمواد النسجية تباعا علي التوالي في الترتيب .

2- الصادرات الليبية إلى سويسرا

لا يوجد صادرات ليبية إلى سويسرا إذا ما استثنينا النفط الخام ، وذلك لان كميات إنتاج ليبيا من البتروكيماويات وغيرها من الصناعات الأخرى محدودة جدا وهي بالكاد تكفي دول الجوار والدول المطلة علي البحر الأبيض المتوسط ، وسيتم عرض حجم وقيمة الصادرات الليبية من النفط الخام لاحقا من خلال التعاون في مجال النفط .

ثالثا - التعاون في مجال النفط

النفط من السلع الحساسة التي تمس الاقتصاد الأوروبي عامة والاقتصاد السويسري خاصة ، ويعد السبب الرئيسي لاهتمام سويسرا بإقامة علاقاتها مع ليبيا ، ولهذا سعت سويسرا للحفاظ علي إمدادات النفط الليبي حتى في سنوات تأزم العلاقات بين البلدين ، نتيجة للجودة العالية للنفط الليبي وقربه من شواطئ أوروبا ، فسويسرا تحتاج للنفط بينما ليبيا تحتاج إلي التكنولوجيا التي تمتلكها سويسرا ، وبهذا تكون المصلحة مشتركة ، وبرغم هذا التوافق في المصالح بين البلدين إلا أن حجم النشاط النفطي محدود بين البلدين من حيث كمية الصادرات إلي سويسرا ومن حيث عدد الشركات السويسرية العاملة في مجال النفط في ليبيا ، وفي ما يلي نستعرض عدد الشركات السويسرية العاملة في ليبيا في مجال النفط ونوع نشاطها .

جدول رقم (13) الشركات السويسرية المستثمرة في مجال النفط في ليبيا

اسم الشركة	نوع النشاط	العنوان	رقم القرار	تاريخ الانتهاء
اس جي اس لخدمات التفيتش	التفتيش والمعاينة علي الشحنات النفطية	طرابلس	292/74	2009/6/14
ناسيس اس أي	مجال خدمات نفطية	طرابلس	69/70	2006/8/4
اكاكوس للعمليات النفطية	استكشاف وإنتاج النفط الخام طرابلس	طرابلس	76/603	2011/4/9
ريمكس للطيران	أعمال النقل والشحن الجوي لصالح شركات النفط	طرابلس	71/117	2008/5/30
ريد وود العالمية	التفتيش والمعاينة علي الشحنات النفطية	طرابلس	71/252	2006/6/14
أفيستو للإدارة	أعمال النقل والشحن الجوي لصالح شركات النفط	بنغازي	69/123	2006/9/8
شالنجر المحدودة	توفير الخدمات المتعلقة بالتنقيب والحفر وتطوير النفط	بنغازي	70/273	2005/3/16
ربسول للخدمات النفطية	للاستكشاف والخدمات النفطية	طرابلس	69/32	2005/4/10

المصدر : هيئة تشجيع الاستثمار، تقارير بشأن حجم الاستثمارات الأجنبية داخل ليبيا ، 2014

كذلك يوجد بشركة الخليج العربي للنفط وحدها عدد 18 محرك توربيني من صنع شركة sulzer السويسرية والمملوكة حاليا لشركة (MAN Turbo) موزعة كما في الجدول التالي : -

جدول رقم (14) عدد المحركات التوربينية بحقلي السرير والنافورة

الحقل	مولدات الكهرباء	محركات ميكانيكية
السرير	7	5
النافورة	6	-

المصدر : تقرير شركة الخليج العربي جراء الأضرار الحاصلة أثر توقف حقلي السرير والنافورة، 2009

ونتيجة للتعليمات الصادرة بشأن عدم التعامل مع الشركات السويسرية والتي من ضمنها شركة (sulzer)، فقد تعطلت معظم أعمال الصيانة للمحركات المذكورة مما كان له التأثير المباشر علي الإنتاج في هذين الحقليين ، كما عانت الشركة من عدم توفير قطع الغيار والعمالة الفنية لتنفيذ برامج الصيانة المخطط لها في مواعيدها مما أدى إلي العديد من التوقفات التي أثرت في المحافظة علي الإنتاج ، حيث وصل عدد التوقفات بحقل النافورة فقط خلال السنوات (2007 – 2009) إلي 30 توقف بمتوسط فاقد في الإنتاج (147,179) برميل أي ما مجموعه (441,504) برميل موزعة علي السنوات كالتالي :

جدول رقم (15) عدد التوقفات بحقل النافورة خلال الفترة 2009-2007

السنة	عدد التوقفات	الفاقد في الإنتاج (برميل)
2007	11	127,167
2008	14	178,325
الربع الأول من 2009	5	136,112

المصدر : تقرير شركة الخليج العربي جراء الأضرار الحاصلة أثر توقف حقلي السرير والنافورة ، 2009

كما تأثرت محطة الكهرباء بحقل النافورة حيث انخفضت قدرتها الإنتاجية إلى ما يقارب من 50% من قدرتها حيث يوجد عدد 3 تربينات خارج الخدمة من إجمالي 6 مولدات .

هذا الفاقد كان له التأثير المباشر علي مضخات الرفع الصناعي ونظام الرفع بالغاز والمعدات الخدمية الأخرى مثل معامل تصريف السوائل ومعامل حقن المياه ،مما كان له التأثير السيئ المباشر علي الضغط ألكامني معرضا عدد 19 بئر للقفول وفاقد في الإنتاج يصل إلي أكثر من 8000 برميل يوميا .

أما في حقل السرير فكان عدد التوقفات خلال السنوات (2007- 2009) 35 توقف بمتوسط (39,114) برميل أي ما مجموعه (1,369,000) برميل وكانت موزعة علي السنوات كما في الجدول التالي :

جدول رقم (16) عدد التوقفات في حقل السرير خلال الفترة(2007 – 2009)

السنة	عدد التوقفات	الفاقد في الإنتاج (برميل)
2007	8	305,000
2008	18	627,000
الربع الأول من 2009	9	437000

المصدر : تقرير شركة الخليج العربي جراء الأضرار الحاصلة أثر توقف حقلي السرير والنافورة ، 2009

ومن خلال هذه المعلومات نلاحظ بأن الفاقد خلال الربع الأول من سنة 2009 ازداد بشكل مضاعف عن السنوات التي سبقتة وذلك نتيجة لغياب الصيانة الوقائية وبرامج الفحص الدوري نتيجة عدم توفر العديد من قطع الغيار الضرورية ، كذلك هناك بعض المشاريع الضرورية التطويرية المتأثرة بهذه التعليمات بمحطتي الكهرباء بالحقلين ، مما يؤكد صحة احدي مشاكل الدراسة وهي مدي تأثر العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالعوامل السياسية ، كما تقوم ليبيا بتصدير شحنات من النفط الخام فقط إلي سويسرا ، وذلك لان كميات إنتاج ليبيا من البتروكيماويات محدودة جدا وهي بالكاد تكفي دول الجوار والدول المطلة علي البحر الأبيض المتوسط ، وفي ما يلي نستعرض صادرات ليبيا من النفط الخام إلي سويسرا(11).

(11) تقرير المؤسسة الوطنية للنفط ، إدارة الإنتاج والتسويق الدولي، قسم التسويق الدولي ، الصادرات الليبية من النفط ومشتقاته الي سويسرا ، 2014 مسيحي

جدول رقم (17) الكميات المصدرة لسويسرا من النفط الخام الليبي خلال الفترة (2000 – 2012)

السنة	إجمالي الكميات المصدرة من النفط الخام	الكميات المصدرة من النفط الي سويسرا	النسبة المئوية %	القيمة بالدولار
2000	273,000,000	630,000	4.3	18,871,465.05
2001	278,000,000	5,026,000	0.5	116,473,455.68
2002	241,000,000	1,235,000	1.9	28,651,911.02
2003	320,000,000	2,462,000	0.1	70,117,760
2004	243,000,000	3,661,000	0.6	183,050,000
2005	350,000,000	3,090,000	1.1	156,777,806.42
2006	317,000,000	لا يوجد صادرات	0	00000000
2007	353,000,000	342,000	0.01	29,187,096.84
2008	364,000,000	2,500,000	1.4	257,887,032.62
2009	416,000,000	لا يوجد صادرات	0	00000000
2010	456,000,000	لا يوجد صادرات	0	00000000
2011	129,000,000	لا يوجد صادرات	0	00000000
2012	376,000,000	1,607,000	2.3	1,329,070.95

المصدر : تقرير المؤسسة الوطنية للنفط ،إدارة الإنتاج والتسويق الدولي، 2014 مسيحي
السفارة السويسرية ،الملحق التجاري، طرابلس

ومن الجدول السابق رقم (17) يتبين أن الصادرات من النفط الخام إلي سويسرا تأثرت تأثيرا مباشرا بالأزمة السياسية بين البلدين والتي وقعت منتصف العام 2008 واستمرت في التدهور حتى عام 2011 حيث قامت ثورة السابع عشر من فبراير في ليبيا والتي شهدت توقف شبه تام لإنتاج وتصدير النفط ، ثم مع بدايات عام 2012 رجعت العلاقات إلي طبيعتها قبل الأزمة السياسية ، حيث وصلت قيمة صادرات النفط الخام إلي سويسرا ما يقارب 1,329,070,950 فرنك سويسري ، مما يؤكد جزء من صحة الفرضية الثانية والتي مفادها أن العلاقات بين البلدين ستشهد تطورا ملحوظا في كافة المجالات علي مدي المستقبل القريب .

رابعاً - التعاون في مجال الكهرباء :

ترتبط الشركة العامة للكهرباء بعلاقات جيدة مع الشركات السويسرية المتخصصة في مجالات الكهرباء ، حيث تقوم الأخيرة بتنفيذ بعض المشاريع كإنشاء محطات الكهرباء الغازية وتوريد قطع غيارها والصيانة والتدريب ، وتم منح الإذن للشركة العامة للكهرباء للتعاقد مع شركة (الستوم) السويسرية لتنفيذ بعض المشروعات والإشراف عليها ، كما تم تأسيس شركة مشتركة بينهما تحمل اسم (الجيك جي تي سيرفس) سنة 2004 حيث تمتلك فيها الشركة العامة للكهرباء نسبة 51% وتمتلك شركة الستوم نسبة 49% من رأس مال الشركة ، ويمكن استعراض التعاون القائم بين الشركة العامة للكهرباء وشركة الستوم علي النحو التالي :

جدول رقم (18) مساهمات وحدات شركة الستوم في إنتاج الطاقة الكهربائية في ليبيا

المحطة	الطاقة المنتجة / ميغا ، وات ، ساعة
الزاوية	796,498
شمال بنغازي	2,814,970
الزويتينة	597,161
جنوب طرابلس	2,353,493
الخمس الغازية	2,949,779
غرب طرابلس	17,142
الإجمالي	15,231,341
إجمالي الطاقة المنتجة خلال العام 2013	37,913,132
نسبة مساهمة وحدات شركة الستوم من إجمالي إنتاج الكهرباء في ليبيا	40 %

المصدر : الشركة العامة للكهرباء ، إدارة الإنتاج ، طرابلس ، 2014 مسيحي
ومن خلال نسبة مساهمة شركة الستوم السويسرية في إنتاج الكهرباء في ليبيا والذي قدر بحوالي 40 % لسنة 2012 يتضح لنا مدى أهمية العلاقات التي تربط بين ليبيا وسويسرا في مجال الكهرباء ، كذلك يوجد العديد من المشاريع التي تم التعاقد عليها وتنفيذها مع شركة الستوم (2000 - 2012) وهي كالتالي :

جدول رقم (19) قيمة وحجم المشاريع التي تم التعاقد عليها بين شركة الستوم والشركة العامة للكهرباء

رقم العقد	القيمة (مليون فرنك)	الشركة	البيان / عدد العمرات	ملاحظات
32361	34,462,690	الستوم	3 وحدات ، الزويتينة ، الجنوب ، الخمس	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
32710	136,284,657	الستوم	9 وحدات (خمس محطات)	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
32832	23,145,000	الستوم	1 محطة الزاوية	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
13860	1,532,144	الستوم	1 الزويتينة (صيانة جزئية)	قطع غيار
13861	8,166,895	الستوم	1 شمال بنغازي (صيانة جزئية)	قطع غيار
13888	10,732,500	الستوم	2 شمال بنغازي ، زويتينة (جزئية)	قطع غيار
13981	15,321,177	الستوم	2 الزويتينة ، شمال بنغازي	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
14005	16,396,508	الستوم	2 شمال بنغازي ، الخمس	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
14022	10,091,251	الستوم	1 جنوب طرابلس	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
14035	6,037,800	الحيك	1 جنوب طرابلس	قطع غيار
14430	100,000,000	الحيك	8 وحدات غازية + قطع غيار تشغيل	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
2005	147,000,000	الستوم	مشروع توسعة محطة الزاوية	تركيب جديد
7/2006	214,436,180	الستوم	11 وحدة غازية	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
35/2007	485,661,000	الحيك	تركيب 4 محطات غازية ، الزاوية ، الخمس	تركيب جديد ، قطع غيار
23/2008	225,796,757	الستوم	4 محطة الزاوية ، الخمس	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
13/2010	326,645,612	الحيك	8 خمس محطات	قطع غيار ، معدات ، تركيبات
2/2012	399,700,000	الحيك	16 (كل المحطات)	قطع غيار ، معدات ، تركيبات

المصدر : الشركة العامة للكهرباء ، إدارة الإنتاج ، طرابلس ، 2014

كما قامت الشركة العامة للكهرباء بإيفاد العديد من موظفي الشركة إلي سويسرا لتلقي التدريبات اللازمة لإجراءات الصيانة والتشغيل والتطوير للمحطات الغازية كما موضحة بالجدول التالي :

جدول رقم (20) عدد الدورات التدريبية لموظفي الشركة العامة للكهرباء في سويسرا

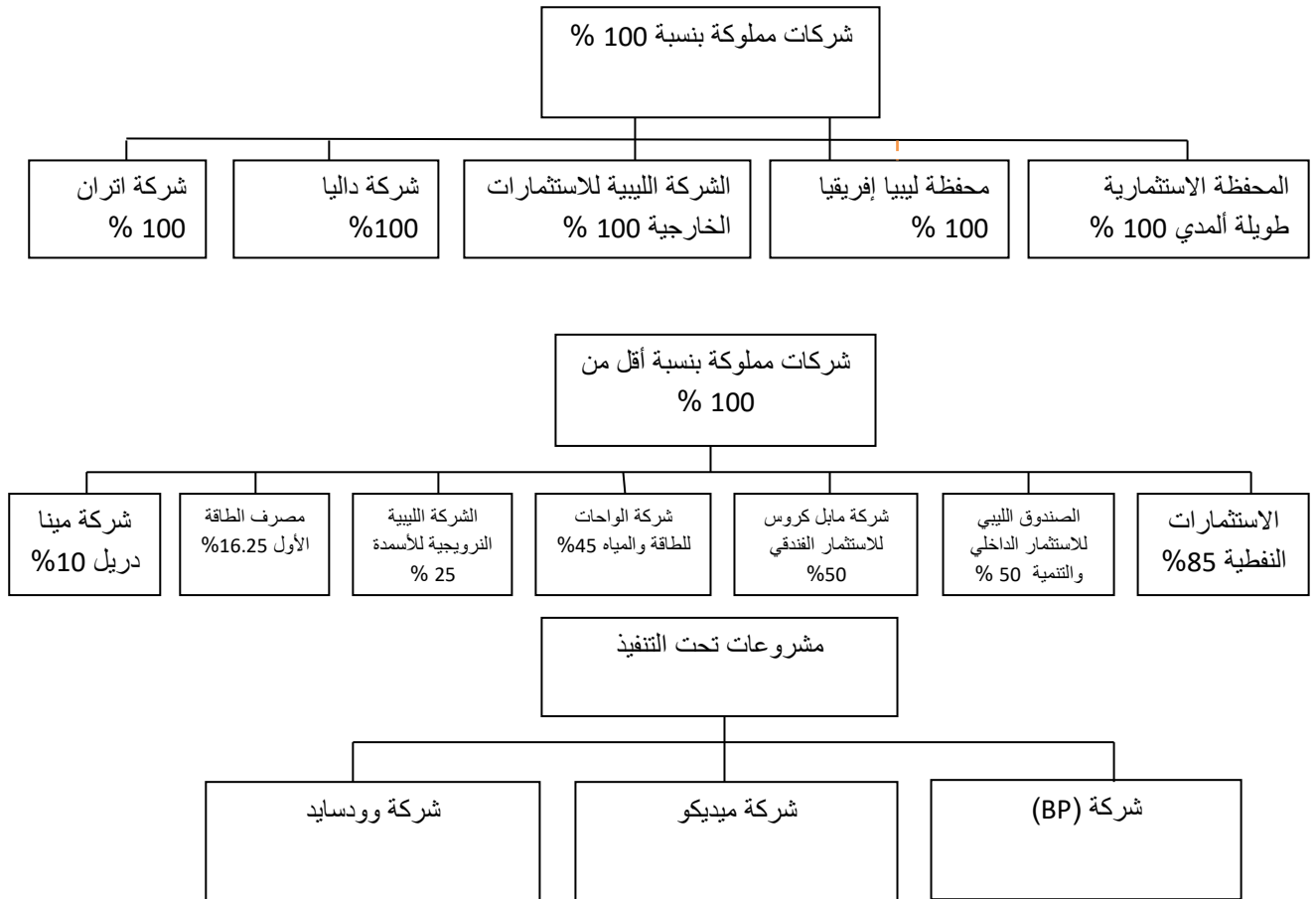
ت	أسم الدورة	عدد الافراد	الشركة	البلد	السنة
1	دورة إعداد رؤساء الأقسام	15	ABB	سويسرا	2001
2	دورة الورشة المركزية لمشروع محطة الزاوية الغازية	4	ABB	سويسرا	2001
3	إعداد أطقم العمرات للصيانة المركزية	11	ABB	سويسرا	2001
4	دورة نظم التحكم والمراقب	2	ABB	سويسرا	2002
5	دورة حسابات تيار القصر وتحليل الأعطال	6	B.C.P	سويسرا	2003
6	دورة قواطع المفاتيح GIS لمحطات 220 ك . ف	9	ABB	سويسرا	2004
7	دورة قواطع مفاتيح	9	ABB	سويسرا	2004
8	دورة معدات الاتصالات	10	KEC	سويسرا	2006
9	دورة الصيانة الكهربائية للمحطات الغازية	10	الستوم	سويسرا	2006
10	دورة تركيب الكوابل والألياف البصرية	2	NEXANS	سويسرا	2006
11	دورة إنشاء مراكز تحكم التوزيع	9	سيمنس	سويسرا	2007
12	دورة إنشاء خط 400 ك . ف الألياف البصرية	8	KEC	سويسرا	2007
13	دورة تركيب محطات جهد 66 ك . ف	7	فيثاك	سويسرا	2007
14	دورة إنشاء مراكز تحكم التوزيع	10	سيمنس	سويسرا	2008
15	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	4	الجيك	سويسرا	2008
16	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	6	الجيك	سويسرا	2008
17	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	6	الجيك	سويسرا	2008
18	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	6	الجيك	سويسرا	2008
19	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	6	الجيك	سويسرا	2008
20	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	6	الجيك	سويسرا	2008
21	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	6	الجيك	سويسرا	2008
22	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	6	الجيك	سويسرا	2008
23	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	6	الجيك	سويسرا	2009
24	دورة تطوير وإجراء عمرات جسيمة للمحطات الغازية	6	الجيك	سويسرا	2009
25	لا يوجد بسبب الأزمة السياسية بين البلدين	0			2010
26	لا يوجد بسبب تداعيات ثورة السابع عشر من فبراير	0			2011
27	لا يوجد بسبب تداعيات ثورة السابع عشر من فبراير	0			2012

المصدر : تقرير الشركة العامة للكهرباء ، إدارة التدريب ، طرابلس ، 2014

خامسا - التعاون في مجال الاستثمارات

1 - الاستثمارات الليبية في سويسرا

في ما سبق كانت محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار تدير ما قيمته أكثر من خمسة مليارات دولار في سويسرا ، وتراجعت قيمة هذه الأرصدة بعد أن قامت السلطات الليبية بسحب معظم أرصدها نتيجة الأزمة السياسية التي حدثت بين البلدين سنة 2008 لتصل إلي أقل من 630 مليون فرنك في نفس العام ثم إلي 53 مليون دينار بحسب بيانات المؤسسة الليبية للاستثمار ، والتي أنشئت في العام 2006 ، وتم إعادة تنظيمها بموجب قانون رقم 13 لسنة 2010 كصندوق ثروة سيادي للدولة الليبية برأسمال 70 مليار دينار بهدف تنمية وتعظيم فائض إيرادات الدولة (12) .



المصدر : المؤسسة الليبية للاستثمار ، إدارة الموارد البشرية ، 2014 مسيحي

الشكل رقم (2) الهيكل العام للمساهمات والشركات التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار

كما أن الجدول التالي يوضح الاستثمارات الليبية في سويسرا بحسب بيانات المؤسسة الليبية للاستثمار:

جدول رقم (21) حجم الاستثمارات الليبية في سويسرا خلال الفترة (2011-2013)

السنة	2011	2012	2013
محفظة أسهم	53,814 مليون دينار	53,814 مليون دينار	53,814 مليون دينار
محفظة السندات	0	0	0
ودائع زمنية	0	0	0

المصدر : المؤسسة الليبية للاستثمار، إدارة الشركات ، 2014

وتعد شركة تام أويل سويس (Tamoil) احد استثمارات شركة الاستثمارات النفطية في سويسرا والتابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار ، وتمتلك مصفاة مطورة لتكرير النفط بمنطقة كولمي بسويسرا وبطاقة تكريرية تبلغ 55 ألف برميل يوميا ، ويتم تزويدها بالنفط الخام الليبي، وتمتلك أيضا شبكة محطات لتوزيع المحروقات النفطية في سويسرا وعددها 360 محطة ، وتحتل شركة تام أويل سويس المرتبة الثانية في السوق السويسري وبحصة 20 % ، ويبلغ حجم هذا الاستثمار حوالي مليار فرنك سويسري⁽¹³⁾، كما تمتلك شركة تام أويل سويس مجموعة من الشركات ذات العلاقة النفطية كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (22) الشركات المملوكة لشركة تام أويل سويس

أسم الشركة	الدولة	نوع النشاط	نسبة المساهمة
Tamoil (suisse)S.A	سويسرا	نفطي	100 %
R.S.O Serviese S.A	سويسرا	نفطي	100 %
Tamoil S.A	سويسرا	نفطي	100 %
Hmnggi Bremnstoffe A.G	سويسرا	نفطي	100 %
Pettrole Carbona S.A	سويسرا	نفطي	100 %
In-Albom Bremstoffag	سويسرا	نفطي	100 %
Groupe Charmettes S.A	سويسرا	نفطي	100 %
Frevilg A.G	سويسرا	نفطي	71 %
Obewalliser Kohlem A.G	سويسرا	نفطي	100 %
Tanklager Tngerschen A.G	سويسرا	نفطي	21 %
Sappro S.A	سويسرا	نفطي	7 %
SASMA S.A	سويسرا	نفطي	34 %
Petrostock S.A	سويسرا	نفطي	50 %
Ceha Produits Petroliers S.A	سويسرا	نفطي	95 %
Perrin Carburants S.A	سويسرا	نفطي	45 %

المصدر : المؤسسة الليبية للاستثمار ، إدارة شركة الاستثمارات النفطية ، سويسرا 2014

(13) وزارة الاقتصاد الليبية ، إدارة التجارة الخارجية ، قسم التعاون الدولي ، الشؤون الأوروبية ، تقرير بشأن سير العلاقات بين ليبيا وسويسرا ، 20-7-2005مسيحي

كما تكبدت تام أويل سويس ومجموعتها خسائر تقدر بالملايين نتيجة لازمة السياسية بين البلدين وسوء الإدارة وتداعيات ثورة السابع عشر من فبراير ، كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (23) خسائر شركة تام أويل سويس خلال الفترة (2008 – 2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الخسائر بالمليون د	-41.4	-11.1	-304	-61.6	-39.3	-25.6

المصدر : المؤسسة الليبية للاستثمارات ، إدارة الموارد البشرية ، 2014

2 - الاستثمارات السويسرية في ليبيا

وفقا لتقارير هيئة تشجيع الاستثمار بشأن حجم الاستثمارات الأجنبية داخل ليبيا من 1-1-2000 إلى 2007/3/31 مسيحي ، هناك عدد 6 مشروعات استثمارية برؤوس أموال سويسرية بلغت (32,541,078 مليون دينار) موزعة كالتالي :

جدول رقم (24) المشروعات الاستثمارية برؤوس أموال شركات سويسرية في ليبيا

ت	المشروع	المساهمون	الإجمالي بالدينار	فرص العمل	عمالة وطنية	نسبة المساهمة
1	مصنع تاجوراء لصناعة وتجميع السيارات (طرابلس)	1- شركة لوتفين انك السويسرية 2 - الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	65,000,000	800	780	%100
2	مصنع الصحاري لغسيل وكبس الصوف (القبة)	1 - شركة الميدي سي السويسرية 2 - اللجنة الشعبية العامة القبة سابقا	3,470,000	16	10	%50 %50
3	مصنع لإنتاج الاسمنت (المرقب)	مجموعة هوليسم السويسرية	312,000,000	60	50	%100
4	زينا فارما لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية (طرابلس)	شركة زينا فارما المساهمة السويسرية	4,810,000	57	50	%100
5	المركز التشخيصي الليبي السويسري (طرابلس)	1- شركة سيكو توريد السويسرية 2 - تشاركيه المنار الطبية الليبية	13,202,702	154	134	%57 % 43
6	شركة مركز شيم الطبي (طرابلس)	1 - اس . أي السويسرية 2 - شركة البحر الأبيض المتوسط للخدمات الطبية	2,020,000	57	55	%79 %21

يتبع جدول رقم (24)

7	شركة ألبك لخدمات التربينات الغازية (طرابلس)	1 - الشركة العامة للكهرباء 2 - شركة الستوم للخدمات	4,691,689	104	93	51% 49%
8	شركة حفر وردم جميع أنواع الخنادق	1 - شركة NAVTEC السويسرية 2 - مساهمون ليبيون	1,300,000	46	32	60% 40%

المصدر : تقارير الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار

كما توجد العديد من الشركات السويسرية العاملة في ليبيا في نشاطات مختلفة كما موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (25) عدد الشركات السويسرية العاملة في ليبيا

ت	اسم الشركة	نشاطها	العنوان	رقم القرار	تاريخ الانتهاء
1	سابيتش للإنشاءات	هندسة مدنية ومقاولات عامة	طرابلس	252/71	2006/6/14
2	أسيا براون بوفيري	تركيب محطات الكهرباء والإرسال و الإذاعية	طرابلس	39/69	2005/4/10
3	فيقا ويرك اند ستري	أعمال الهندسة في المجالات المتصلة بنقل التنقية	طرابلس	31/69	2006/3/17
4	ستوكي للاستشارات الهندسية	أعمال الاستشارات في مجال الهندسة المدنية والكهروميكانيكية	طرابلس	70/387	2007/12/10
5	الستوم المحدودة	أعمال التصميم وتصنيع وتوزيع خدمات مولدات الطاقة والمعدات الكهربائية ومنظومات ادارة وضبط قطاعات التيارات العالية	طرابلس	70/258	2007/7/28
6	فون رول بيتيك	إقامة المحطات والأبراج والهوائيات الخاصة بالاتصالات اللاسلكية ومحطات الملاحة الجوية وصيانتها	طرابلس	72/245	2009/8/22
7	نوفارتيس فارما سيرفس المحدودة	الأدوات والمعدات الطبية	طرابلس	2/104	
8	شركة تريزا المحدودة	مواد التنظيف والزينة	طرابلس	2/131	
9	شركة فيليب موريس اكسبورتيس المحدودة	التبغ ومنتجاته	طرابلس	3/23	
10	شركة شندلر للمصاعد	مصاعد كهربائية وقطع غيارها	طرابلس	3/27	
11	شركة اندست للإعمال العالمية	مواد منزلية وكهربائية	طرابلس	3/35	
12	شركة الكون للأدوية و الصيدلانيات	الأدوية والمعدات الطبية 3/81	طرابلس	3/81	

يتبع جدول رقم (25)

13	شركة اف هوفمان لاروش المحدودة	الأدوية والمستحضرات الطبية	طرابلس	3/88	
14	شركة مايكرو لايف السويسرية المحدودة	المعدات والأدوات الطبية	طرابلس	3/110	
15	شركة الجبل للإنشاءات المساهمة	مد الطرق وإنشاء الكباري والجسور وإنشاء المطارات والمهابط الجوية	طرابلس	76/54	2010/7/28
16	فوقرو جيوساينس المحدودة	أعمال مسح الطبقات الأرضية بمختلف الوسائل الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية وغيرها وفحص وتحليل البيانات وتقديم الدراسات المكمية	طرابلس	73/716	2010/11/13
15	بي اند اس برودكتس اند سيرفس	تركيب وصيانة الآلات والمعدات الطبية ومعايرتها	طرابلس	73/292	2010/5/16
16	اراتابيل اس أي	تركيب منظومات التحكم الآلي وتصنيع وإعداد برمجيتها وصيانتها	طرابلس	73/274	2010/5/9
15	الف مهندسين استشاريين أي جي	إعداد الدراسات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات اللاسلكية وأجهزة التحكم وتقديم الاستشارات اللازمة في هذا الشأن	طرابلس	73/671	2010/10/19
16	اس 3 الدولية محدودة الضمان	أعمال إزالة الألغام وإعادة استصلاح الأراضي التي كانت مزروعة وتأهيل المتضررين جراء الألغام	طرابلس	75/165	2012/3/25

المصدر : وزارة الاقتصاد ، إدارة التجارة الخارجية ، قسم الشؤون الأوروبية تقرير حول سير العلاقات بين ليبيا وسويسرا ، لعام 2012 مسيحي

سادسا - التعاون في مجال الصحة

تتمتع سويسرا بسمعة متميزة عالميا في المجال الطبي ، بجانب أنها دولة رائدة في تصنيع الأدوية والمعدات الطبية ، كذلك لديها نظام رعاية صحية وخدمات طبية علي اعلي مستويات الجودة في العالم ، و بها العديد من المستشفيات والمراكز الطبية المرموقة وذات شهرة عالمية⁽¹⁴⁾.

وعلي النقيض تماما هو حال قطاع الصحة في ليبيا ، بل انه يعتبر ضمن الأسوأ علي مستوي المنطقة ، لما عاناه هذا القطاع ولا يزال يعانيه من الإهمال وعدم الاهتمام .

ولعل أهم أوجه التعاون بين البلدين في مجال الصحة يتلخص في إنشاء المركز التشخيصي الليبي السويسري ، إلي جانب علاج الدفعة الأولى من الجرحى الليبيين الذين تم نقلهم إلي سويسرا من المستشفيات والعيادات التونسية خلال العام 2011 لتلقي العلاج المتقدم في سويسرا

(14) مقالة بعنوان : العلاج في سويسرا، SWITZERLANDTRAVVLING.COM/SWISS-MIDI SERVICES.HTML

، كما أوفدت سويسرا فريقا طبيا قام بالكشف علي عدد كبير من الحالات ، ومن ثم إحالة مجموعه منهم لتلقي العلاج بسويسرا ، كذلك قامت الوكالة السويسرية بايفاد فريق قام بالاطلاع علي المستشفيات والمراكز الصحية في عدد من المدن الليبية ، لتقييم احتياجاتها في مجال التدريب والتأهيل ، ودراسة أوجه التعاون في مجال الصحة بشكل عام ، وقابل الوفد الطبي السويسري عددا من المسؤولين الليبيين بوزارة الصحة (15).

ونتيجة لذلك أحالت السفارة السويسرية مشروع اتفاق للتعاون بين البلدين في مجال الخدمات الصحية والتأهيل الطبي مقدم من الجانب السويسري ممثلا في الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية ، ومشروع تعاون متمثل في مذكرة تفاهم موقعة بين هيئة شؤون المحاربين ومؤسسة سويسرية للتدريب تقضي بتدريب 2400 من الليبيين علي مراحل ، وفي نفس الإطار أفادت وزارة الصحة بإرسال فريق من المفتشين الصحيين الليبيين للقيام بزيارة تفتيشية لمصنع (Labatee-Pharma S.A) السويسري لتسجيله كمصدر لبندود الإمداد الطبي في ليبيا(16) .

سابعا - التعاون في مجال السياحة

تعتبر سويسرا أرقى بلدان العالم ومن أجملها طبيعة ، وذلك نظرا لكثرت بحيراتها وجبالها ، مدعومة بأرقى الفنادق والمنتجعات والمطاعم ، وبنظام خدمات يعد من بين الأفضل في العالم ، كما تتمتع ليبيا بأجمل الشواطئ والصحاري ، إلي جانب الآثار القديمة والمناخ الجيد ، وكل العوامل التي تجعل من ليبيا في مقدمة الدول السياحية الهامة في العالم ، ولأنها كانت مهملة وتمت سرقة العديد من كنوزها وأثارها وبيعها عن طريق المهربين والخارجين عن القانون ، بالإضافة إلي عدم الاهتمام بقطاع السياحة والخدمات مما أدي إلي افتقاد ليبيا لهذه الميزة التي تتمتع بها ، وبرغم ذلك إلا انه يلاحظ من الجدول التالي أن عدد السياح الأجانب القادمين إلي ليبيا شهد تزايدا ملحوظا منذ العام 2000 مسيحي .

(15) وزارة الاقتصاد ، قسم التعاون الدولي بإدارة التجارة الخارجية ، تقرير حول زيارة الوفد السويسري إلي ليبيا ، طرابلس ، 2014-3-12

(16) وزارة الخارجية ، إدارة التعاون الدولي ، قسم التعاون الأوروبي ، ورقة مختصرة عن علاقات التعاون مع سويسرا ، لسنة 2013-10-22

جدول رقم (26) عدد السياح القادمين من بعض دول غرب أوروبا خلال الفترة (2001-2010)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ألمانيا	6,671	3,442	6,190	3,021	11,645	17,927	17,038	5,532	3,992	3,639
سويسرا	742	808	689	1,025	1,931	3,195	2,402	406	6	0
بلجيكا	541	438	501	850	2,126	4,279	2,382	1,407	1,160	786
النمسا	1,325	1,014	1,415	1,133	2,334	4,151	3,285	1,330	884	670
هولندا	542	610	425	443	1,282	2,051	1,718	835	525	452

المصدر : وزارة السياحة ، تقرير بشأن عدد السياح القادمين الي ليبيا ، طرابلس ، 2010

ومن الجدول السابق نلاحظ الزيادة في عدد السياح الأجانب بصفة عامة والسويسريين بصفة خاصة القادمين إلي ليبيا خلال الفترة 2001-2007 ويرجع ذلك لرفع المجتمع الدولي العقوبات التي كانت مفروضة علي ليبيا وتوفير فرص العمل والاستثمارات للشركات الأجنبية وغيرها من الأسباب التي أدت إلي اجتذاب السياح والمستثمرين الأجانب ، وفي العام 2008 تراجع عدد السياح السويسريين في ليبيا جراء الأزمة السياسية التي حصلت بين البلدين إلي أن وصل العدد إلي 6 سائح عام 2009 ثم عدم قدوم أي سائح سويسري عام 2010 ، ما يعكس تأثير قطاع السياحة بالعوامل السياسية بين البلدين .

(2-4) المبحث الثاني : أفاق ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية بين ليبيا وسويسرا

(1-2-4) المقدمة

تلعب العلاقات الاقتصادية في عالمنا اليوم دورا مهما ، حيث أن استقرار تلك العلاقات وتطورها يؤدي إلى المساهمة في تقوية الاقتصاد و إرساء الأمن والمحافظة علي السلام العالمي.

وقد شهدت العلاقات الليبية السويسرية تحسنا مطردا في السنوات الأخيرة علي الرغم من بعض التوترات السياسية بين الدولتين ، إذ تعتبر ليبيا شريكا مهما لسويسرا لأنها غنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط الذي تمتلك منه ليبيا احتياطات كبيرة ، كما تتمتع ليبيا بقدرات كبيرة للتطور والنمو خصوصا أن لديها سوقا استهلاكية جيدة ، مما يحتم علي الشركات السويسرية العمل علي تعزيز مشاركتها في المنطقة ، كما تسعى ليبيا في الوقت الراهن إلي تحديث وإعادة هيكلة اقتصادها ، لذا فإنها تحتاج إلي المعرفة والتكنولوجيا اللازمة كما تحتاج إلي الاستثمارات والتقنيات الأجنبية للنهوض باقتصادها وتطوير البنية التحتية ، وان مساهمة الشركات السويسرية في ليبيا تساعد علي بلوغ هذه الأهداف ، حيث تتكامل خبرة وقدرة الشركات السويسرية مع حاجة ليبيا بشكل مثالي لعدة أسباب ثم ذكرها في الفصلين الثاني والثالث .

(2-2-4) معوقات قيام العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا

تعتبر المعوقات التجارية من المشاكل التي تواجه أي دولتين يجمعهما تبادل تجاري ، سواء كانت عوائق تخص السلع أو عوائق تخص الاستثمارات ، فالتعريفية الجمركية تعتبر أكثر أدوات السياسة التجارية أهمية وهي تفرض علي الصادرات أو الواردات ، والهدف منها حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية ، وهناك أيضا عوائق غير جمركية والتي تؤدي إلي انحراف تدفق السلع والخدمات ، و إذا استعملت قيود التجارة كأداة للسياسة الخارجية ، فإن أي خلل يصيب التجارة قد يؤدي إلي أضرار خطيرة للدولة المتعاملة بالتجارة الدولية ، وخاصة إذا كانت السلعة التجارية تؤدي إلي انخفاض مستوى الرفاه الاقتصادي للدولة التي تفرض القيود الجمركية من ناحية ، ومن ناحية أخرى العوائق غير الجمركية والتي تعاني منها بعض الدول نتيجة التأخر العمراني والاقتصادي والاجتماعي (17).

(17) جون هيدسون ، مارك هرفدر، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصدر سبق ذكره ،ص435

- وفي ما يلي نلخص أهم المعوقات التجارية في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا :
- 1- الوضع الاقتصادي في ليبيا يسوده الغموض دائما ، مع غياب الشفافية ومحدودية البيانات والمعلومات حول عدد وحجم الفرص الاستثمارية والتجارية الحقيقية لدى الشركات ورجال الأعمال في كلا البلدين .
 - 2- أدي تأخر انطلاق مسيرة الإصلاحات الاقتصادية الحقيقة في ليبيا نحو العودة لاقتصاد السوق وذلك حتى بدايات الألفية الثانية إلي تواجد إرث ثقيل من سيطرة القطاع العام تمثل في الفساد المالي والإداري وانعكس ذلك سلبيا علي تسهيل الإجراءات المختلفة للشركات الاستثمارية التي تعمل أو ترغب في العمل في ليبيا والتي منها الشركات السويسرية .
 - 3- محدودية خطوط الطيران وشركات الشحن الجوي والبحري والتي تقوم بشحن البضائع والسلع بين البلدين بشكل منظم ساهم في محدودية حجم التبادل التجاري .
 - 4- يواجه التبادل التجاري بين البلدين عقبات جمركية تحول دون تعزيز الشراكة التجارية وتطوير حجم التبادل التجاري بين البلدين .
 - 5- عدم تفعيل بعض الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم والتي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين .
 - 6 - عدم وجود ضمانات حقيقية للشركات المصدرة من خلال ترتيبات مصرفية مشتركة تساعد في استمرارية التبادل التجاري وضمان استيفاء مستحقات المصدريين .
 - 7- الحدث السياسي ، حيث تعرضت العلاقات الليبية السويسرية إلي تأزم في العلاقات السياسية والتي انعكست بشكل مباشر علي العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأخرت من تطورها .
 - 8- رداءة شبكة المرافق والبنية التحتية في ليبيا والتي تعاني من مشاكل كثيرة حدثت من فاعلية الاقتصاد وإنتاجيته .

(4-2-3) سبل معالجة معوقات قيام العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا

أن معالجة المعوقات التجارية والاستثمارية بين ليبيا وباقي دول العالم مرهون بمدى فاعلية الجهود الليبية علي صعيد إعادة هيكلة الاقتصاد وعملية الإصلاح من حيث توفير الاستقرار السياسي والقانوني ، أيضا توفير البنية التحتية التي تساهم في تسيير أعمال التجارة والاستثمار ، كذلك الإصلاح المالي والبنكي من حيث توفير كافة التسهيلات المالية للمستثمر الأجنبي ومنحه الحرية التامة في تحويل الأموال والأرباح الناتجة عن مشروعه في ليبيا وتوفير الحماية القانونية

اللازمة له ، وإضفاء المزيد من المصداقية والشفافية ، وإقامة مؤسسات اقتصادية وغرف تجارية مشتركة تقوم برعاية ودعم المصالح المتبادلة بين الطرفين (18) .

ومن أهم سبل معالجة المعوقات التجارية والاستثمارية ، تدليل كافة العقبات الجمركية التي تحول دون تعزيز الشراكة التجارية وتشجيع حجم التبادل التجاري بين الطرفين بإقامة المؤتمرات والندوات التجارية والاقتصادية المتخصصة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وإقامة المعارض التسويقية للفرص الاستثمارية المشاريع الاقتصادية ، ومعارض متخصصة لترويج السلع والبضائع يقيمها كل طرف لدى الطرف الآخر ، وتكثيف زيارة رجال أعمال كلا البلدين للطرف الآخر ، والدخول في اتفاقيات تنائية وتعاقدات تجارية ، وإنشاء مشاريع مشتركة ، ووجود شركات متخصصة تقوم بدراسات تسويقية للفرص الاستثمارية ودراسة تلك الفرص ووضعها أمام رجال الأعمال والمستثمرين والشركات في كلا البلدين .

(4-2-4) الزيارات واللقاءات المشتركة بين ليبيا وسويسرا

فيما يلي بعض الملخصات فيما جاء في الزيارات واللقاءات المشتركة بين البلدين :

أولا - ملخص مقابلة السيد مدير إدارة شؤون التعاون الدولي الليبية بالوفد

السويسري يوم 2013/2/14م (19) :

وبعد تبادل عبارات الترحيب والمجاملة تناولت المقابلة النقاط التالية :

1- قدم الوفد السويسري موجز حول مهمة الوفد المتعلقة بتنفيذ برامج تعاون ومساعدات لدول الربيع العربي ومن بينها ليبيا ، سواء بشكل مباشر أو عن طريق الأمم المتحدة ، وتتضمن هذه البرامج : الأمن الإنساني ، تنمية الموارد البشرية والمساعدات الإنسانية المتعلقة بالهجرة والحماية ، تعزيز الديمقراطية ، وتطوير قدرات مؤسسات المجتمع المدني .

2- رحب السيد مدير إدارة شؤون التعاون من جانبه بتطوير التعاون وقيام سويسرا بتمويل مشاريع للمساعدات في ليبيا و مشيرا إلى طبيعة العلاقات التي سادت العهد السابق والتي لم تكن في مستوى طموح البلدين ، ونتطلع حاليا إلى بناء علاقات أوثق تكون مبنية على أسس الاحترام وتبادل المصالح .

3- أوضح للوفد أهمية تقديم مقترحات محددة حول المجالات التي يمكن للجانب السويسري التعاون فيها ، بحيث يتم مناقشتها مع الوزارات والجهات الليبية المعنية من خلال عقد اجتماع

(18) مجلة السوق ، البلدان العربية وألمانيا http://www.ghorfa.de/wegundziel_ar.html 2003
(19) وزارة الاقتصاد الليبية ، إدارة التجارة الخارجية ، قسم التعاون الدولي ، الشؤون الأوروبية ، ملخص مقابلة السيد مدير إدارة شؤون التعاون الدولي الليبية بالوفد السويسري يوم 2013/2/14

تقابلي معها لمناقشة كافة التفاصيل ، وذكر للوفد بأن هناك تركيز علي مجالات التدريب والتأهيل وبناء القدرات ، وإصلاح قطاع الأمن وبناء الجيش ، والرعاية الصحية ، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني .

4- أكد الوفد السويسري من جانبه علي أهمية عقد اجتماع بين مشرفة المشروع في ليبيا والمكلف بمتابعة علاقات التعاون مع سويسرا بإدارة شؤون التعاون لاستيضاح البرامج والمشاريع المحددة بالمساعدات والية تمويلها وتنفيذها ، وكافة التفاصيل الأخرى توطئة لعقد اجتماعات مع إدارات ومكاتب التعاون الفني بالوزارات والهيئات المستهدفة بتلك البرامج والمشاريع .

5- أفاد السفير السويسري المعتمد لدي ليبيا بأنه ربما تكون هناك حاجة إلي تطوير التعاون في مجال الصحة ، كما تبادل الجانبان الحاجة إلي التعاون في مجال التأهيل النفسي ، ومعالجة قضايا اجتماعية أخرى برزت من ضمن آثار الحرب .

ثانيا - ملخص لقاء السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي مع مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية السويسرية يوم 2013/10/29 :

1- عقد السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي اجتماعا مع مدير إدارة الشرق الأوسط والوفد المرافق له ، وبعد تبادل عبارات الترحيب والمجاملة ، ركز الاجتماع علي بحث النقاط التالية(20) :

2- أشار السيد الوزير بان الهدف من الاجتماع هو الدفع بعلاقات التعاون الثنائي ، والمساعدات الثنائية سواء بشكل ثنائي أو عن طريق الأمم المتحدة .

3- أشار كذلك إلي ضرورة الاستفادة من التقنية السويسرية ، فالشركات السويسرية بإمكانها من خلال خبرتها المساعدة في مجالات كثيرة منها البنية التحتية والمواصلات والنقل .

4- الاستفادة من الخبرة السويسرية في المجال المالي ، خاصة وأن هناك توجه في ليبيا الي دخول منتجات الصيرفة الإسلامية إلي جانب الخدمات المالية الأخرى التي تقدمها المصارف التجارية .

5- ذكر السيد مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية السويسرية بان لذي ليبيا الموارد المالية ولذي سويسرا المعرفة والخبرة ، وما نحتاجه هو معرفة ماذا يريدون وإرساله إلينا بشكل دقيق ومن ثم نقوم بتقييم ذلك .

(20) وزارة الخارجية ، قسم التعاون الأوروبي ، إدارة التعاون الدولي ، ملخص لقاء السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي مع مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية السويسرية يوم 2013/10/29

6- أشار السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي بان ليبيا تحتاج إلى برامج بناء قدرات أساسي ومتقدم في كل القطاعات بحيث يشمل ذلك التدريب الوظيفي .

7- كما أشار السيد الوزير فيما يتعلق بالمياه ، بان ليبيا تواجه مشكلة في نقص المياه ورغم وجود النهر الصناعي ، وان سويسرا لديها الخبرة والتقنية ، ونحتاج بالتالي إلى التعاون في هذا المجال ، حيث رد السيد السفير بان لديهم خبراء المياه المهتمون بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبإمكانهم المساعدة في ذلك .

ثالثا - تقرير حول زيارة الوفد السويسري إلى ليبيا يومي 12 و 13/3/2014

ميلادي

عقد الجانبان جلسة المباحثات التي ترأسها عن الجانب الليبي السيد مدير إدارة التعاون الدولي ، وعن الجانب السويسري مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية الاتحادية ، وبعد تبادل عبارات الترحيب والمجاملة تم مناقشة ما يلي (21) :

1- تساءل السيد بولهارت عن إجراءات قبول سفير سويسرا الجديد الذي سيستلم مهام عمله في شهر يونيو من العام 2012 .

2- أفاد السيد بولهارت بأنه خلال تلك الزيارة تم بحث فكرة تأسيس منتدى للتعاون بين البلدين ، متسائلا عن وجود أي أفكار من الجانب الليبي بالخصوص .

3- قدم السيد مدير إدارة التعاون الدولي مقترحا مكتوبا إلى الجانب السويسري عن تأسيس منتدى الصداقة والتعاون بين البلدين ، ووعد الجانب السويسري بدراسته والرد عليه .

4- تبادل الجانبان وجهات النظر حول التعاون في مجال الصحة الذي أفضي مؤخرا بالتوقيع على اتفاقية في مجال تنفيذ مشروع " تعزيز تقديم الخدمات العامة في ليبيا - إعادة التأهيل الطبي " بين وزارة الصحة في ليبيا ، ووزارة الخارجية الفدرالية ممثلة في وكالة التنمية والتعاون السويسرية وذلك يوم 2014/2/25 ميلادي ، وحول آلية تنفيذ هذا المشروع أشار السيد كريستوف قروبيرز ممثل وكالة التعاون والتنمية السويسرية بطرابلس ، بأنه جري وفقا لنص الاتفاقية تعيين مدير ليبي للمشروع من طرف وزارة الصحة بالتنسيق مع الوكالة ، وما يحتاجه الجانبان خاصة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من 2014/3/1 إلى 2017/3/31 ميلادي ، هو تعيين لجنة مشتركة تسمى لجنة المشروع يوكل إليها إدارة ومتابعة تنفيذ المشروع ، ووعد الجانب الليبي بالتواصل مع وزارة الصحة وحثها على تعيين عناصر

21)وزارة الخارجية ،إدارة شؤون التعاون الدولي ، قسم الشؤون الأوروبية ، تقرير حول زيارة الوفد السويسري إلى ليبيا يومي 12 و 13/3/2014

تمثل الجانب الليبي في لجنة المشروع ، وأشار الجانب السويسري بأنه تم اختيار مستشفى الخضراء ومستشفى صبراته بشكل مشترك لتنفيذ هذا المشروع الذي يستهدف غيرهما من المستشفيات في مرحلة لاحقة .

5- كما انعقدت جلسة مباحثات رسمية والموسعة التي ترأسها من الجانب الليبي السيد مدير إدارة التعاون الدولي ، وضمت المكلف بملف سويسرا بإدارة الشؤون الأوروبية وعددا من مدراء مكتب التعاون الدولي والفني بالوزارات والمصالح الحكومية المدعوة للمشاركة في هذه الجلسة ، التي تم من خلالها تبادل الأفكار حول أفاق التعاون والمجالات التي تهم الجانبين ومنها:

أ- **قطاع الطيران المدني** : أفاد السيد رئيس قسم الاتفاقيات بمصلحة الطيران المدني بأن هناك مذكرة تفاهم بين الجانبين في 2005/8/21 ميلادي ، وهي لازالت سارية المفعول ، وتضمنت تحديد الناقل الجوي من كل جانب ، الخطوط الليبية والإفريقية من الجانب الليبي و الخطوط السويسرية من الجانب السويسري ، كذلك تحديد عدد سبع رحلات أسبوعيا لكل جانب ، ويحتاج الأمر فقط إلي تنسيق بين سلطات الطيران المدني لمنح الإذن للشركة المشغلة للخط الجوي ، ومن جانبنا ليس هناك أي مشكلة لتشغيل هذا الخط الجوي ، كما أفاد السيد رئيس القسم التجاري بالسفارة السويسرية في طرابلس ، إلي وجود تعاون بين البلدين في هذا المجال من خلال تدريب عدد من أطقم الخطوط الليبية مؤخرا في سويسرا عن طريق شركة لوفتهانزا وشركات طيران أخرى ، وحول اهتمام الجانب الليبي بالتعاون في مجال السلامة الجوية وامن الطيران و رد الجانب السويسري بأن هذا المجال حيوي للتعاون بين البلدين وسيهتم به ، وعرض من جانبه اهتمام شركة سويسرية متخصصة في مجال خدمات المناولة وقد أخذ الجانب الليبي علما بهذا الأمر .

ب- **وزارة العمل والتأهيل** : أفاد مدير مكتب التعاون الفني بوزارة العمل والتأهيل بأنه لا يوجد تعاون سابق أو اتفاقيات بين البلدين في مجال العمل والتأهيل مشيرا لان وزارة العمل والتأهيل تسعى من ضمن اهتماماتها إلي إعداد مشروع لإصلاح قطاع الخدمة المدنية أي تطوير القطاع الحكومي علي مستوي التشريعات وتأهيل العاملين ، ويمكن أن يكون هناك مجال تعاون بين البلدين ، كذلك برنامج لتدريب الباحثين عن العمل وتنمية الموارد البشرية والتدريب المهني ، مشيرا إلي وجود اتصالات مع مكتب الأمم المتحدة بطرابلس فيما يتعلق بتطوير القطاع الحكومي ، وفي هذا الصدد عرض السيد رئيس الجانب السويسري تجربة بلاده في ما يتعلق بتوظيف الباحثين عن العمل مشيرا إلي وجود مكتب خاص بهذا الموضوع ويمكن التعامل معه

، وأقترح الجانب السويسري إرسال وفد ليبي إلى سويسرا لدراسة وتقييم كيفية الاستفادة من الخبرة السويسرية في مجال التدريب الوظيفي .

ج- الهيئة العامة للبيئة : أفاد السيد مدير إدارة التعاون الفني والاستشارات بالهيئة إلى أن الهيئة تمارس دورا استشاريا رقابيا في ما يتعلق بالتلوث ، ولدي الهيئة فروع في مختلف مناطق ليبيا ، وهناك في السابق تعاون محدود بين البلدين في هذا المجال تمثل في تعاون بدون مقابل بين شركة SBA السويسرية وشركة الاسمنت وكذلك شركة الكهرباء ، لكن ذلك توقف ، وعبر عن رغبة الهيئة في التعاون مع الجانب السويسري في عدة مجالات منها مراقبة التلوث ورصده ، وتركيب منظومات متطورة للمراقبة والتفتيش في المجال البيئي ، وتدريب الكوادر العاملة في مجال البيئة ، كذلك التعاون في مجال إدارة المواد الكيميائية والمواد الخطرة ، والاستفادة من المخلفات البيئية ، وحول هذا الموضوع تحدث السيد كريستوف ممثل وكالة التنمية والتعاون بطرابلس بأنه بالإمكان الاتصال بوكالة الغوث والإنقاذ البحري لإمكانية الاستفادة من خبرتها في هذا المجال ، كما يمكن الاستفادة من بعض الشركات الخاصة الأخرى .

د- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي : أفاد السيد مدير مكتب التعاون الدولي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بأن الوزارة تشرف علي عدد 13 جامعة حكومية ، و 370 معهد متوسط ، و 19 كلية تقنية ، و 97 معهد عالي ، و 12 مركز بحثي ومركز للجودة ، وتحتاج إلي التدريب في مجال اللغات وتطوير المناهج ، والموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ، كما قدم السيد مدير مكتب التعاون دعوة للجانب السويسري للمشاركة في المعرض التعليمي للجامعات الدولية بطرابلس ، أو أن تقوم الجامعات السويسرية بتنظيم معرض لها في ليبيا بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، حيث أشار إلي أن هناك 20 ألف منحة للدراسة بالخارج ، وللطلاب حرية اختيار البلد الذي يرغب الدراسة فيه ، ونظرا لان نسبة عالية من طلبة التعليم العالي يعانون من مشكلة اللغات و بالإمكان التعاون في تأسيس مراكز للغات خاصة وان سويسرا لديها تنوع لغوي وثقافي ويمكنها الإضافة في هذا المجال .

ر- مجلس رجال الأعمال : أفاد السيد مندوب المجلس ورئيس المجلس الليبي للنفط والغاز ، بأن هناك حاجة لتأسيس مجلس رجال الأعمال الليبي السويسري علي غرار المجالس الأخرى المشكلة و وتسهيل منح التأشيرات لرجال الأعمال الليبيين ، وابدئ الجانب السويسري اهتماما بتأسيس مجلس مشترك لرجال الأعمال وطلب من الجانب الليبي تقديم مسودة اتفاق حتى يتمكن من دراستها .

الخلاصة

وفقا لما تم عرضه في الفصل الرابع لهذه الدراسة ، وفي ظل مجمل الأوضاع والتحديات السابقة والراهنة ، إلا أن الإحصائيات تشير إلى تميز العلاقات الليبية السويسرية ، إذ تأتي ليبيا في مرتبه متقدمة من بين الدول العربية والإفريقية التي يوجد بينها وبين سويسرا تعاون اقتصادي ملموس ، فليبيا بالنسبة لسويسرا تعد من أهم الدول المستوردة منها علي النفط الخام الذي يعد المحرك الرئيسي للصناعات السويسرية والاقتصاد السويسري بصفة عامة ، حيث تستورد سويسرا ما يقارب 40% من احتياجاتها من النفط الخام من ليبيا ، وبالمقابل فإن ليبيا تعتمد وبشكل كبير في توليد الطاقة الكهربائية علي المولدات والشركات السويسرية ، حيث تقوم شركة الستوم السويسرية لوحدها وبالتعاون مع الشركة العامة للكهرباء علي توليد ما نسبته 40% من الطاقة والقدرة الكهربائية الموجودة في ليبيا ، بالإضافة إلي اعتماد ليبيا علي استيراد العديد من السلع والأدوات والأدوية والأجهزة الالكترونية من سويسرا .

وقد توطدت العلاقات سواء السياسية والاقتصادية أو الأمنية والثقافية بين البلدين مع مرور الوقت وتسوية الخلاف الليبي السويسري عام 2008 والمعروف بأزمة هانيبال القذافي في سويسرا ، فأصبح من الممكن زيادة عدد الزيارات واللقاءات المتبادلة رفيعة المستوى بين البلدين ، والتي تم من خلالها إبرام العديد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم بين الجانبين ، والتي أسهمت وستسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما ، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والثالثة للدراسة .

الفصل الخامس

(الخاتمة و النتائج والتوصيات)

الخاتمة

مرت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين ليبيا وسويسرا خلال فترة الدراسة بعدة متغيرات ، عندما تأثرت بعض الأحداث علي الصعيد السياسي مما انعكس بدوره علي الصعيد الاقتصادي في بعض الفترات ، ألا أن ليبيا ظلت الدولة التي تحتل المراتب الأولى من بين دول قارة إفريقيا والدول العربية خلال تعاونها مع سويسرا ، من حيث التبادل التجاري خصوصا أو التعاون في المجالات الأخرى عموما .

حيث خصص موضوع الدراسة عن العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا خلال الفترة 2000 – 2012 مسيحي ، وتناولت الدراسة الموضوعات المتعلقة بأهم القطاعات والمؤشرات الاقتصادية لكلا البلدين و كذلك حجم النشاط الاقتصادي والتطورات وما أثر في التعاون الاقتصادي وأعاقه من أحداث تخص الجانبين ، حيث كان هذا الهدف الأساسي الذي سعت الدراسة لتحقيقه .

ومن خلال الدراسة تبين أن سويسرا تسعى للحصول علي النفط الخام الليبي عالي الجودة والبحث عن المزيد من فرص الاستثمار في ليبيا ، كما أن ليبيا تسعى للحصول علي التقنية والتكنولوجيا التي تمتلكها سويسرا بالإضافة إلي الخبرة والمهارة السويسرية في كافة المجالات تقريبا ، مما يشجع علي قيام شراكة إستراتيجية شاملة ، وتعزيز أفاق التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين البلدين .

النتائج

توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

1 – أن الاقتصاد الليبي شديد الانكشاف علي العالم الخارجي نظرا لاعتماده علي سلعة النفط الخام ، وبالمقابل فإن درجة انكشاف الاقتصاد السويسري قليلة بسبب تنوع هيكل صادراته.

2 – أغلب ما يعانيه الاقتصاد الليبي يتمثل في جانب العرض ، وبالتالي يتوجب إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين مستوي الأجور وتقليص البطالة بخلق فرص العمل وتحسين الإنتاجية والاهتمام بقطاع السياحة وقطاع الخدمات وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص وباقي القطاعات بشكل عام .

3 – لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا ، فإن الأمر يحتاج إلي مجهودات إضافية من خلال التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الاقتصاد الليبي وبالمزايا التي يمكن لهذا الاستثمار الحصول عليها وتكثيف إقامة المعارض للسلع الأخرى المنتجة في البلاد.

4 – إن التطور في العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا لم يتسم بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين ، وإنما رافقه توقيع بعض الاتفاقيات كاتفاقية النقل الجوي واتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار .

5 – حجم التبادل التجاري والاستثمارات البينية رغم تناميها خلال فترة الدراسة لم تصل إلي قدر طموح البلدين مقارنة برغبتهم في تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما ، وإنها في حاجة إلي الزيادة والتطوير كما ونوعا بما يتوافق مع الإمكانيات والفرص المتاحة في كلا البلدين .

6 – العلاقات الاقتصادية الليبية السويسرية تأثرت سلبا أبان حقبة الحكم السابق لثورة فبراير ، نتيجة لنزوات صانع القرار الشخصية والتي أدت إلي تدهور ثم تباطؤ تطور هذه العلاقات بين البلدين .

7 – استحوذت سويسرا علي جزء كبير من بين الدول المستثمرة في ليبيا في مجال الكهرباء سواء من حيث عدد المشروعات أو من حيث قيمة هذه المشروعات ، حيث بلغ حجم المشروعات التي تديرها شركة الستوم السويسرية لوحدها ما نسبته 40 % من إجمالي توليد الطاقة الكهربائية في ليبيا .

8 - تمثل سويسرا نموذجا متميزا يمكن أن تستفيد منه ليبيا في تحقيق أفضل تنمية من خلال قدرة هذه الدولة الصغيرة علي كيفية الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وتسخيرها في تحقيق أكبر معدلات النمو في قدرتها التصديرية وتنمية مواردها البشرية وتطوير قطاعها السياحي والخدمي والمالي لتصبح من اكبر مراكز جذب السياح والمستثمرين في العالم .

9 - إن ليبيا بما تمتلكه من موارد واحتياطيات قادرة علي أن تستمر في دورها تجاه سويسرا كأكبر مصدر للنفط الخام في إفريقيا ، كما أن سويسرا بما تمتلكه من تكنولوجيا وخبرة قادرة علي أن تستمر وتزيد من دورها لتكون من أهم الشركاء الأوروبيين لليبيا .

10 - أمكانية الاستمرار في التعاون بين البلدين علي المستوي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والعسكري .

11 - أهم الواردات السويسرية إلي ليبيا تتمثل في السلع التالية : الآلات والمعدات الكهربائية والالكترونية ، منتجات الصناعات الكيماوية ،المواد الغذائية والحيوانات الحية ومنتجاتها ، معدات النقل .

12 - العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا تأثرت سلبا و قد عانت تداعيات الأزمة السياسية الحاصلة أبان الحكم السابق لثورة فبراير ، وقد ظهر ذلك الأثر واضحا من خلال التراجع الكبير في حجم التبادل التجاري بين البلدين ، كذلك من التراجع في عدد السياح والمستثمرين السويسريين القادمين إلي ليبيا ، وتقليص عدد الرحلات الجوية بينهما ، بالإضافة إلي إغلاق اغلب الشركات السويسرية المستثمرة في ليبيا ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تقول بان " العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وسويسرا عانت تداعيات الأزمة السياسية الناتجة عن فرض قيود تجارية بين البلدين " .

13 - بدأت العلاقات بين البلدين في التعافي تدريجيا بعد ثورة فبراير وبشكل ملحوظ وعلي كافة الأصعدة ، وذلك من خلال الزيادة في حجم التبادل التجاري بين الجانبين ، والزيادة في عدد الزيارات المتبادلة التي تهدف إلي زيادة حجم التعاون بين الطرفين ورأب الصدع الذي خلفه النظام السابق بين البلدين ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية المتعلقة بها وهي " أن الانفراج السياسي بين ليبيا وسويسرا عقب ثورة فبراير قد انعكس إيجابيا علي تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين " .

14 - اللقاءات المتبادلة بين الجانب الليبي والجانب السويسري عقب ثورة فبراير ، وما تم الاتفاق عليه وإبداء كل طرف استعداداه ورغباته في التعاون مع الطرف الآخر ، يقود إلي أن هذه العلاقات ستشهد تطورا ملموسا في كافة المجالات علي مدي المستقبل القريب والبعيد ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة المتعلقة بها وهي " أن العلاقات بين البلدين ستشهد تطورا ملحوظا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية و الثقافية والأمنية علي مدي المستقبل القريب".

التوصيات

- 1 - التحول بالاقتصاد الليبي من الاقتصاد النفطي إلى اقتصاد أكثر تنوعا ، والتوجه بالاهتمام بالقطاعات الأخرى كالخدمات والسياحة والثروة البحرية والزراعة والصناعات الصغرى والمتوسطة .
- 2 - العمل علي الاستفادة من الخبرات السويسرية في بناء الطاقات وتأهيل الكوادر البشرية ، وتشجيع الشركات السويسرية للدخول في مشاريع استثمارية في ليبيا وتقديم التسهيلات لها ، نظرا لما تتمتع به من خبرات ومعلومات اقتصادية وتقنية عالية .
- 3 - حث الجانبين علي المشاركة في المعارض الدولية والمتخصصة المقامة في البلدين للتعريف بالإمكانيات التصديرية المتاحة لكليهما .
- 4 - حث سويسرا علي مساعدة ليبيا في توفير حماية ملائمة وفعالة لحقوق الملكية الفكرية تمشيا مع النظم الدولية من خلال تبادل المعلومات وتهيئة الأطر والكوادر الفنية الليبية لمواكبة وموائمة التقدم الحاصل في هذا المجال .
- 5 - تكثيف الزيارات بين المسؤولين في البلدين علي جميع المستويات ومن مختلف القطاعات والمؤسسات ، ومتابعة سير مذكرات التفاهم والاتفاقيات المبرمة والدخول في اتفاقيات أخرى من شأنها زيادة مستوي التعاون بين البلدين في كافة المجالات .
- 6 - الاستفادة من خبرات مركز جنيف للمساهمة في عملية إصلاح قطاع الأمن في ليبيا بالتنسيق مع وزارة الداخلية والسفارة السويسرية بطرابلس .
- 7 - التنسيق مع مجلس رجال الأعمال الليبيين لإحالة مسودة اتفاق أو مذكرة تفاهم لتأسيس مجلس الأعمال المشترك الليبي السويسري ، كذلك التنسيق مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة فيما يتعلق بدور وعلاقة الاتحاد مع الغرفة العربية السويسرية التي تنشط في سويسرا في مجالات المبادلات التجارية بين سويسرا والبلدان العربية ، وتعمل علي عقد العديد من النشاطات في هذا الإطار .
- 8 - زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من خلال مذكرة تفاهم بين مركز تنمية الصادرات والجهة المختصة في الجانب المقابل .

9 - الدخول في مشروعات مشتركة بين البلدين في عدة مجالات أهمها مجال الصحة والتعليم ومجال الصناعات الصغرى والمتوسطة كصناعة الساعات والالكترونيات والكيمائيات والأدوية وصناعة الأدوات والمعدات الطبية والصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج ، ومجال الاتصالات السلكية واللاسلكية .

10 - الاستفادة من الخبرة السويسرية في مجال الصيرفة والبنوك وتتبع الأموال المهربة وغسيل الأموال .

11 - الاستفادة من الخبرة السويسرية في مجال السياحة والخدمات .

12 - محاولة تطوير العلاقات الاقتصادية جنبا إلى جنب مع العلاقات السياسية والثقافية ، وإنشاء المجلس الثقافي الليبي في سويسرا .

13 - التأكيد علي استمرار وزيادة كمية تزويد سويسرا بالنفط الخام وعدم ترك فراغ من طرف ليبيا في ظل المنافسة الدولية علي كسب أسواق جديدة بما يضمن استمرار وتطوير المصالح المشتركة بين البلدين .

14 - إعادة النظر في إستراتيجية الاستثمارات الليبية في سويسرا وفق المستجدات المحلية والإقليمية والدولية ، وذلك بمتابعتها وتحديثها وتنويعها في مجالات جديدة تحقق عوائد أفضل وقيمة مضافة اعلي .

15 - تطوير أفاق التعاون مع الجانب السويسري في مجال النقل الجوي وتقديم التسهيلات من الجانبين فيما يتعلق بتأشيرات الدخول والإجراءات الجمركية فيما بينهم لتنشيط حركة التجارة والسياحة بين البلدين .

المصادر والمراجع

أولا : الكتب العلمية

- 1 - حسام داود، مصطفى سلمان ، عماد الصعيدي، خضر عقل ، يحي الخصاونه مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان 2005 .
- 2 - حميد الجميلي ، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الأكاديمية الليبية ، الطبعة الأولى ، طرابلس، 2005.
- 3 - د. جودة عبد الخالق ،الاقتصاد الدولي من المركز إلي الهامش ،الطبعة الخامسة جامعة القاهرة، دار النهضة العربية ، عام 1996 .
- 4 - رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان 2000 .
- 5 - عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- 6 - د. عبد الحميد الشورى ، د . محمد حافظ الرهوان ، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية ، المصرية للطباعة والتجليد 2008 - 2009 ، مكتبة الأكاديمية الليبية ،التصنيف ش و ر 337.
- 7 - عمر محمد المحمودي ، نظرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، عام 1986.
- 8 - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات، وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1427هجري.
- 9 - د.علي رمضان الماقوري، أ . حسين فرج الحويج الصادرات الليبية، الواقع وسبل التطوير، مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني طرابلس، 2008
- 10 - فريد بشر طاهر ، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، عام 1997 .
- 11 - محمد المحمود الإمام ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ديسمبر 2004 .

12 - موسى سعيد مطر وآخرون ، المالية الدولية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 .

13 - هشام محمود الاقداحي ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، عام 2009 .

14 - جون هادسون ومارك هارتر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي ، دار الرايح للنشر ، الرياض ، 1987 .

ثانيا : الدوريات

1 - د. قموح عبد المجيد ، العلاقات التجارية الدولية ، جامعة التكوين المتواصل ، الكويت ، السنة الأولى لدراسات الجامعية التطبيقية ، الإرسال الأول .

2 - د. محمد إبراهيم محمود الشافعي ، دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي ، المؤتمر العربي الخامس ، نظمه مركز تطوير تدريس العلوم بعين شمس القاهرة ، ابريل 2005 .

3 - محمد الحاج وآخرون ، إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي والملحق الإحصائي ، قضية مختارة ، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطي ، 2 مارس 2006 .

4 - ليبيا قطاع الخدمات ، مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 2002-2006 ، الجزء الثالث ، القطاعات .

ثالثا : الرسائل

1 - فتحي ساسي قنيدي ، تطور العلاقة الاقتصادية الليبية الاسبانية خلال الفترة (2000-2010) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأكاديمية الليبية ، خريف 2012 .

2 - محمود علي عبد المجيد ، تطور العلاقة الاقتصادية الليبية الفرنسية خلال الفترة (1970-2007) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأكاديمية الليبية ، ربيع 2009 .

3 - مني أبو القاسم المختار ، تطور العلاقة الاقتصادية الليبية الألمانية خلال الفترة (1995-2009) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأكاديمية الليبية ، ربيع 2012 .

رابعاً : التقارير

- 1 - د . حسن أحمد الطيب و آخرون ، مناخ الاستثمار في ليبيا ، التقرير الاقتصادي السنوي الأول ، هيئة تشجيع الاستثمار ، يونيو 2013.
- 2 - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن والأربعون ، السنة المالية 2004 .
- 3 - مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الواحد والخمسون ، السنة المالية 2008 .
- 4 - مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الرابع والخمسون ، السنة المالية 2010.
- 5 - مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي السادس والخمسون، السنة المالية 2012 .
- 6 - وزارة الخارجية ، قسم التعاون الأوروبي ،إدارة شؤون القانون الدولي ، تقرير حول الاتفاقيات الموقعه ومشاريع الاتفاقيات المتبادلة بين ليبيا والاتحاد السويسري 2011 مسيحي .
- 7 - وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، الكتاب الإحصائي 2010 ، التوزيع العددي للسكان الليبيين .
- 8 - وزارة الخارجية، إدارة التعاون الدولي، نبذة مختصره عن سير التعاون مع سويسرا 1-4-2004 .
- 9 - وزارة الاقتصاد ،الادارة العامة للتجارة الخارجية ، تقرير عن سير العلاقات بين ليبيا وسويسرا ، 2014.
- 10 - وزارة الاقتصاد ، إدارة التجارة الخارجية ، قسم التعاون الدولي ، الشؤون الأوروبية ، تقرير بشأن سير العلاقات التجارية بين ليبيا وسويسرا ، طرابلس ، 5-6-2006 .
- 11 - وزارة الخارجية ،قسم التعاون الأوروبي ،إدارة التعاون الدولي ،تقرير حول المساعدات وبرامج التعاون بين سويسرا وبعض دول شمال إفريقيا ، طرابلس، 22-10-2013 .
- 12 - وزارة الاقتصاد ، إدارة التجارة الخارجية ، تقرير بشأن البرامج المساعدة والتعاون المتعلقة بليبيا ، طرابلس ، 2013 .
- 13 - هيئة تشجيع الاستثمار بشأن حجم الاستثمارات الأجنبية داخل ليبيا ، طرابلس ، 2014.

- 14 - شركة الخليج العربي ، تقرير جراء الأضرار الحاصلة أثر توقف حقلي السرير والنافورة ، 2009-5-24 .
- 15 - المؤسسة الوطنية للنفط ، إدارة الإنتاج والتسويق الدولي، قسم التسويق الدولي ، تقرير بشأن الصادرات من النفط الخام ومشتقاته إلى سويسرا ، 2014 مسيحي .
- 16 - الشركة العامة للكهرباء ، إدارة الإنتاج والتدريب ، تقرير بحجم التعاون بين الشركة العامة للكهرباء والشركات السويسرية ، طرابلس ، 2014 .
- 17 - المؤسسة الليبية للاستثمار ، إدارة الموارد البشرية ، الاستثمارات الليبية في سويسرا ، طرابلس 2014 مسيحي .
- 18 - وزارة الاقتصاد الليبية ، إدارة التجارة الخارجية ، قسم التعاون الدولي ، الشؤون الأوروبية ، تقرير بشأن سير العلاقات بين ليبيا وسويسرا ، 2005-7-20 مسيحي .
- 19 - وزارة الاقتصاد ، إدارة التجارة الخارجية ، قسم الشؤون الأوروبية تقرير حول سير العلاقات بين ليبيا وسويسرا ، لعام 2012 مسيحي .
- 20 - وزارة الاقتصاد ، قسم التعاون الدولي بإدارة التجارة الخارجية ، تقرير حول زيارة الوفد السويسري إلى ليبيا ، طرابلس ، 2014-3-12 .
- 21 - وزارة الخارجية ، إدارة التعاون الدولي ، قسم التعاون الأوروبي ، ورقة مختصرة عن علاقات التعاون مع سويسرا ، لسنة 2013-10-22 .
- 22 - وزارة السياحة ، تقرير بشأن التوزيع الجغرافي للسياح القادمين إلى ليبيا خلال الفترة (2001-2010) ، طرابلس ، 2014 .
- 23 - وزارة الاقتصاد الليبية ، إدارة التجارة الخارجية ، قسم التعاون الدولي ، الشؤون الأوروبية ، ملخص مقابلة السيد مدير إدارة شؤون التعاون الدولي الليبية بالوفد السويسري يوم 2013/2/14 .
- 24 - وزارة الخارجية ، قسم التعاون الأوروبي ، إدارة التعاون الدولي ، ملخص لقاء السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي مع مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية السويسرية يوم 2013/10/29 .
- 25 - وزارة الخارجية ، إدارة شؤون التعاون الدولي ، قسم الشؤون الأوروبية ، تقرير حول زيارة الوفد السويسري إلى ليبيا يومي 12 و 13/3/2014 .
- 26 - اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن سابقا، تقرير بشأن البرنامج التنفيذي التنموي (2008-2012) سبتمبر 2007 .

27 - الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، الكتاب الإحصائي لعام 2010 .

خامسا : المجلات والصحف

1 - أسماء المغلوث ، صانع الساعات في سويسرا ،جريدة الرياض ،الخميس ربيع الآخر ، 1432 هجري ، 17 مارس ، 2011 ميلادي ، العدد 15606.

2 - صالح رجب عبيدة ، رؤية من منظور تاريخي ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد 3-4 ، نوفمبر و ديسمبر 2005 .

3 - د . عيسى حمد الفارسي ، تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد 3-4 ، لسنة 2006.

سادسا : شبكة المعلومات

الموقع	التسلسل	الموقع	التسلسل
www.ency.kacemb.com	15	www.swissinfo.ch	1
www.kenanaonline.com	16	www.montada.echoroukonline.com www.startimes.com	2
www.study-in-swiss.com	17	www.ejabat.google.com	3
www.bfs.admin.ch	18	www.ahewar.org	4
www.inflation.eu	19	www.aljazeera.net	5
www.siironline.org	20	www.eda.admin.ch	6
www.alquds.co.uk	21	www.fiu-ly.com	7
www.suisstour.com	22	www.geo-libya.yoo7.com	8
www.fhs.ch	23	www.libyaimal.net	9
www.el-wasat.com	24	www.startimes.com	10
www.sites.google.com	25	www.aleqt.com	11
www.aawsat.com	26	www.echobeirut.com	12
www.wikipedia.org	27	www.digital.ahram.org.eg	13
www.switzerlandtravvling.com	28	www.mosgcc.com	14
www.ghorfa.de	29	-	